المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

King Saud University

١٣٧٧

1957

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

NO. .... : الرقم

١١٤٢ هـ

٢٥

٤١٥
ف.م

فتح الاسرار في كتاب الاظهار للبركلي، تأليف محمد ابن محمد بن أحمد - كان حيا سنة ١١٤٣هـ. كتب بخط بكر بن أحمد المنتشوري المسولي في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٦٦٤٤	١٥٦ ق	١٧ س	٢١x٥ر١٤سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد.

الازهرية ٤ : ٢٧٩

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح اظهار الاسرار للبيركلي هـ- شرح محمد بن محمد بن أحمد على اظهار الاسرار.

دفتر اولدرکی خوبانک حسن خواجه اولان کتابی..

حمدلنک واجب
دیل الکهی
العالمین
ذی بالالحج

هذا کتاب اظهار
هذا کتاب اظهار

لایدرک ذا الفضل الا ذووه

التقدم التقدم علی خمسة اوجه
علی خمسة اوجه
تقدم زمانی تقدم مکانی تقدم بالعلة
کتقدم الاب علی الابن
کتقدم الامام علی الجماعة
کتقدم الشمس وحرکة الید علی حرکة المفتاح
تقدم العالم علی الجاهل
علی المتعلم

تمت

والله

اوانکه دیل وادر
بسم ربک
دیلدکی کلامدن
کتابیله سلیمان کتابیکه بینه

شرح الاظهار لعبد الله الايوبي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة على سيد الاولين والاخرين محمد النبي النبيـ[illegible]ـين وعلى اله الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول العبد المفتقر الى لطف ربه المفتلة شيخ محمد بن محمد بن احمد حفوا بالطاف ربه احمد الصمد لما كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركوي فخر الابرار رفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسه وسقاه من شراب بره وانسه مشتملا على عبارات معجبة فايقه والفاظ مونقة رائقة ومتضمنا على فوائد لطيفة حقائقه وفرائد شريفة دقايقه حتى صار كمشكاة فيها المصباح بل كافق يطلع منه الصباح طوبى لمن انتشق بين فروع ثماره وازهاره وكنت في آوان طلابي ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مرامه ومراده وو

وجدان ابكار معانيه وفوائده ووفقت لاجتناء اثماره بركض تحي في مضماره اشتاق قلبي ان اذلل عن وجوه الفاظه صعابه و كشف عن وجوه معانيه نقابه على طرز يشتمل على فوائد تقربها العيون وفوائد يتعجب منها الناظرون فجا بحمد الله تعالى على وجه ينفتح منه الاسرار في كتاب الاظهار جعله الله تعالى وسيلة الى رضوانه في دار القرار ونفع به الطالبين من اصحاب التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل والله قريب مجيب ومن يدعوه نعم المصيب

فتح بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه من شكر نعمه تعالى التي تأليفه اثر منها وصونا كتابه عن الاقطعية على ما قاله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله ثم بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبتدأ به وبالصلوة على فهو اقطع ممحوق فقال

بسم الله الرحمن الرحيم

والباء فيه للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير عامل المقدر او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه ادخل في التعظيم لان فيه حماية اسم الله تعالى عن جعله كالآلة والثاني البيضاوي

لانه يشعر ان الفعل لايتم الا بتصديره باسمه تعالى ويقدر متعلقه مؤخرا للاهتمام والتخصيص

الاهتمام في قوله تعالى اقرأ باسم ربك بالامر بالقراءة قدم المتعلق واضافة اسم

الله ان كانت لاختصاص الاسم به تعالى وضعا فهو لفظة الله وفي التبرك

بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك او الاستعانة به لما

كان لكونه اسما له يكون ابلغ في تعظيم المسمى والمعنى ملابسا ومتبركا

باسمه تعالى او باستعانة اسمه لا بغيره أبتدئ او اصنف لان كل فعل قرنت التسمية

به فمتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد وآكل واشرب للشارب والآكل

والقاعد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود على ما اختار العلامة

الثاني سعد الملة والدين التفتازاني اصله اله بمعنى معبود حذف همزته

على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم اللام في اللام او

ادخل لام التعريف قبل حذف الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم بحذف ثم خففت الهمزة

حركة اللام الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس لا الادغام

وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياسا فكالباقي

فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين وجوز سيبويه كونه

من لاه يليه ليها اى تستر والظاهر ان مراده انه لَيَهٌ فقلبت الياء الفا على خلاف

القياس وعلى كل وجه فهو خارج عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث

قالوا يا الله بلا توسيط شئ والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعله

بعد جعله رحم بضمها ليكون لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا

بعد الجعل المذكور لكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال

رحمن الدنيا والاخرة ويقال رحيم الاخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم

ويقال لاختصاصه به تعالى صار حقيقا بان يكون قرينا للاسم الجليل وهما صفتان

للجلالة وعلى ان الرحمن علم يكون بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا

كان صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة للجلالة

لعدم جواز تقديم البدل والعطف على الصفة ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح

اى هو الرحمن الخ او منصوبين كذلك اى اعنى الرحمن وجملة بسم الله الرحمن الرحيم

خبرية او انشائية الحمد لله والحمد مصدر حمدت او احمد الله حمدا لحمد الله نفسه

حمدا ثم حذف الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر عليه فبقي حمدا فوقع الالتباس

في المفعول او الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل كما في

قوله تعالى فَبُعْدًا للقوم الظالمين وامثاله اى بعد القوم الظالمون بعدا

اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم اضيف المصدر

الى ذلك المتعلق نحو سنة الله اى سن الله سنة وفضرب الرقاب

اى فاضربوا الرقاب ضربا او بين باد خال اللام الجارة عليه كما في المثال

المذكور اى بعدا كائنا للقوم الظالمين بان قام بهم وقولهم خلافا

للكوفيين وغير ذلك اى خالفهم الكوفيون خلافا فذلك الحذف واجب

حمداً لك انما عدل عن الجملة الاسمية الى الجملة الفعلية اما تغيير الاسلوب وتنشيطاً للقلوب او تنبيهاً على صدور الحمد
من نفسه اعترافاً بالعجز عن استدامة الحمد وحمداً مصدر محذوف فعله وجوباً فالتقدير حمدت حمداً او احمد حمداً قبل
تقدير الماضي اولى لانه يدل على التحقيق بخلاف المضارع وقيل تقدير المضارع اولى لانه يدل على التجدد الاستمراري بخلاف
الماضي فانه يدل على الانقطاع وانما اختار الحمد على الشكر لان الحمد راس الشكر كما قال عم الحمد راس الشكر فمن لم يحمد الله
لم يشكر الله ولان الحمد اخص من حيث المورد لكنه اعم من حيث المتعلق لانه قد يكون في مقابلة النعمة وقد يكون في غيرها
بخلاف الشكر فانه انما يكون في مقابلة النعمة. فالاول ابلغ في مقام الحمد كما لا يخفى وانما قال حمداً لك ولم يقل حمد الله مع ان المقام
يقتضي ذلك لكون الحمد مذكوراً على سبيل الغيبة فيه التفات على مذهب الجمهور والسكاكي على تقدير كون البسملة جزءاً
من الكتاب او على مذهب السكاكي فقط على تقدير عدم كونها جزءاً منه ونكتته العامية تغيير الاسلوب وتنشيطاً للقلوب
ونكتته الخاصية اما تنبيهاً على قرب الله قرباً معنوياً كما قال الله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد او تنبيهاً على ان اللائق
بحال الحامد ان يلاحظ المحمود او لا حاضراً وسنذكره ثم يحمده اللهم اصله يا الله عند البصريين فحذف حرف نداء روماً للاختصار
ثم عوض عنها الميم المشددة فصار اللهم فيلزم اجتماع الخطابين فيكون احدهما مستدركاً قلنا لا نم الاستدراك كيف ان
المقام مقام التضرع والنياز وتكرار الخطاب مقبول في مقام كمال النياز والرجاء ويمكن ان يقال انما قال اللهم لتعيين
المخاطب بلك فان قلت انه اذا كان اصله يا الله فلا يجوز للبعيد والخطاب للقريب فيكون منافات بينهما قلت لا نم كون اليا
موضوعة للبعيد كيف انها مشتركة بين القريب والبعيد ولئن سلمنا كونها للبعيد ان القريب في ذلك

فباستي صرح بها الفاضل العصام فمعنى حمدا لله الحامدون حمدا و
حمد الله نفسه حمدا ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية
للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسي فافاد دوام جنس
الحمد لله تعالى المستلزم دوام افراده له تعالى او الاستغراقي المفيد دوامها له تعالى
فعلى تقدير كون المعنى حمده الحامدون يجوز ان يكون الحمد مبنيا للفاعل
اى كل حامدية متعلق به تعالى وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية
له تعالى ويجوز ان يراد كلاهما معا على طريق عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ
الحمد فيكون مفيدا لثبوت معنيه له تعالى فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير
كون المعنى حمد تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية
له تعالى لا لغيره مختصة به تعالى لا تتاتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار
العجز عنه كما قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد
اعلى واجل كما لا يخفى ثم الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري نعمة او غيرها والشكر
ما يفيد تعظيم المنعم فبينهما عموم من وجه فمورد الحمد هو اللسان والمتعلق
يجوز ان يكون نعمة وغيرها ومورد الشكر اللسان وغيره من الاركان ومتعلقه
نعمة لا غير فكل ثناء على النعمة حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختياري
حمد لا غير وكل تعظيم غير لساني على النعمة شكر لا حمد واللام في قوله لله للاستحقاق
وقصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد من تعريفه باللام الجنسية او الاستغراقي

فجملة سالة

او الاستغراقي لان تعريف المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند فجملة الحمد لله
اسمية انشائية كتب الله بلا ميم وان كان التلفظ بثلث لامات لان كل لفظ
اوله لام بعده جارة او غيرها تحذف منه لام التعريف خطا رب العالمين مجرور
صفة الجلالة فان اضافته معنوية مفيدة للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب
عليه او بما دل عليه الجملة السابقة كانه قيل نحمد رب العالمين ولا يجوز نصبه
بالحمد لضعف اعمال المصدر المحلى باللام ولزوم الفصل بين العامل والمعمول
بالخبر ولكون لله مفعولا معنى في بعض وجوهه والرب في الاصل مصدر بمعنى
التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به الفاعل للمبالغة كالعدل
في رجل عدل وقيل صفة مشبهة من ربه يربه بعد جعل لازما بنقله الى باب فعل
بالضم كما هو المشهور سمى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وبهذا الاعتبار
اضافته الى العالمين من قبيل اضافة الصفة الى غير معمولها كحسن الدنيا تدبر ولا يطلق
على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ورب الدابة ويمكن ان يكون رب مفتوح الاخر
على ان يكون ماضيا والعالمين مفعوله ضمير الى الله تعالى والجملة اثنائية وجعله
حالا بتقدير قد يا باه المقام والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب
غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعات يطلق على كل جنس منها كما يقال عالم الحيوان
وعالم النبات وعالم الاشجار وغير ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال العالم بجميع
اجزائه محدث وقيل وهو اسم لاولي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه

بطريق الاستتباع وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على العجائب يعلم به الصانع كما
يعلم بما سواه والاول هو الحق ولختير لفظ الجمع لبيان شمول ربوبيته تعالى لجميع الاجناس
وتعريفه لاستغراق افراد كل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف هو الحقيقة
من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد منها ثم جمعه بالواو والنون شاذ
لاختصاص هذا الجمع بالذكور العقلاء لكن هذا الشذوذ لا يقدح الفصاحة
لوروده من الواضع وقالوا على اعتبار دلالته على العلم مع اعتبار تغليب العقلاء
على غيرهم فجمع جمعهم والصلوة على محمد الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم
ثم هو اذا صدر من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر من المساوي يكون نوعا اخر
واذا صدر من الادنى يكون نوعا مغايرا لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى
الى ثلثة انواع تنوع الاجناس بفصولها فمن الله تعالى الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم من محاله ثم نقلت في عرف الشرع
الى العبادة المعروفة لوجود التعظيم والدعاء فيها ثم اللام فيها للعهد الذهني
اى بعض فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولا مساغ لجعله للعهد الخارجي
لعدم الفرد المعهود ولا لجعله للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع الافراد
له عليه الصلوة والسلام ولا لجعله للاستغراق الذي معناه كل فرد من افراد
مدخوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلى الله عليه وسلم لا حقيقة
ولا ادعاء اما حقيقة فظاهر واما ادعاء فلانه اما بتنزيل غير هذا الصلوة

من الصلوة على غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة
العدم وفساده ظاهر واما بان يراد بها افرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف
وليس لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها ثم على في قوله على محمد في الاصل صلة
للفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه فصل عنه وجعل
خبرا لافادة الدوام على ما عرفت وفصل الصلة عن المصادر قياس على ما افاده
الشيخ الرضي نحو المرور بزيد والبعد عنه وغير ذلك فح يقدر المتعلق من الافعال
العامة اى الصلوة كائنة على محمد والمرور كائن بزيد ولا حاجة الى تقدير ثانٍ
نازل فالحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من حمده
بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد له لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل
علما لافضل الانبياء عليهم الصلوة والسلام لكثرتها فيه قال عصام الدين
في شرح الشمايل سماه به جده عبد المطلب لما اخبرته امه بما شاهدت ليلة
مولده من الغرائب فعلم ان له شانا فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى
وقال ابن حجر سماه به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراد امته
تفاؤلا ولم يذكر السلام اما لان الصلوة متضمنة له واما لانه في الابتداء
والتبرك فيه والاحتراز عن الاقطعية في الكلام وذا بذكر الصلوة على ما سبق
من الحديث وفيه دلالة على عدم كراهة الاقتصار على الصلوة واله معطوف على محمد
وانما عطفه صيانة للصلوة عن البتراوية قال عليه السلام لا تصلوا علي

الصلوة البترا فقالوا وما الصلوة البترا يا رسول الله قال تقولون اللهم صل على محمد
وتمسكوا بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد وترك ذكر على اشارة فرد ا
على من ادعا التزام اهل السنة ذكر على رداً للشيعة في ما زعموا ان ذكرها بين محمد
واله غير جائز ونقلوا فيه حديثا موضوعا قال في شرح التبيث فيه اقوال ذاك
على خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن المختار عند المص انه انما عطف صحابة
او غيرهم وقد اختار هذا الازهري وغيره من المحققين كذا في الفاسي فلذا ترك
عطف الصحابة عليه او لترك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند تعليم كيفية الصلوة
عليه الصلوة والسلام حيث قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث
بعد ما قالوا كيف نصلي عليك واشار باضافته الى الضمير الى رد من قال لا يجوز
اضافته الى الضمير بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر قال الفاسي في شرح الدلائل
ولخبر الصلوة اللهم صل على محمد واله نعم الاكثر اضافته الى الاسم الظاهر صرح به
ابن امير الحاج وممن صحح اضافته الى الضمير ابن حجر في شرح الاربعين انه لا يضاف
الال الى من له خطر ديني كال محمد او دنيوي كال فرعون فلا يقال ال الحجام
اجمعين تاكيد للال لدفع توهم ان يراد به بعضهم بحمل اضافته على الجنس
وللتنبيه على انها للاستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالا منه لكونه مفعولا
غير صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين والجمع
الا للتاكيد ولجازه ابن درستويه قال في القاموس وهو الصحيح وبالوجهين

وبالوجهين روى فظلوا جلوسا اجمعين واجمعون انتهى واشار القاضي
الى جوازه في تفسير قوله تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين واما الجمع واجمعا
فقد حكى الفراء اعجبني القصر اجمع والدار اجمعا بالنصب على الحال وبعد
الواو اما قائمة مقام اما ليست للعطف كما اقيمت مقام رب في وبلدة ليس
انيس وليست اما مقدرة كما ان رب ليست بمقدرة على ما هو راى الكوفيين
او للعطف واما موهومة لكثرة وقوعها في مثل هذا الموضع فالفاء في فهذه
جوابية ولا يجوز ان يكون اما مقدرة في الكلام على ما هو مذكور في السنة
المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعدها لجزاء
امر او نهي بعده قوله تعالى وثيابك فطهر ونحو وغلامك فلا تزجر صرح به
العصام حيث قال فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ
من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي انتهى وبعد مبني على الضم
لانه اقوى الحركات فيكون جار المحذوف المنوي منصوب محلا على انه مفعول فيه
للواو او لاما الموهومة لانه قائم مقام مهما يكن من شيء ففيه معنى الفعل ولا
يجوز تعلقه بمعنى الاشارة المفهوم من فهذه لان الفاء في مثل هذا المقام تمنع
من تقديم معمول ما بعدها على ما قبلها بل لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي
اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضي ويمكن ان لا يعتبر قيام الواو مقام اما ولا توهمها
في بعد مفعول فيه لما بعده والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى

المختصر ما يشتمل معانيه واحد ... القليلة سواء كان في فن واحد او في فنون

شبه تقديم المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء في التعلق المعنوي فادخل الفاء في
المتعلق كما في الجزاء على ما قاله ثعلب لخرج قال فكانه قال الخرج بعد الحمد لله والصلوة
على محمد الى الغرض المقصود كذا في الفاسي فح يكون الواو ابتدائية او للعطف فالجملة
بعدها اما معطوفة عطف جملة خبرية على جملة انشائية على قول من جوزه او على خبرية
على قول من جعل الحمد لله جملة خبرية او على تقدير اقول قبل الحمد لله اى اقول الحمد لله الخ
وبعد قولي هذا فاقول هذه رسالة او وللخرج بعد قولي هذا وعلى تقدير لخرج فالفاء
في فهذه رسالة لتفصيل الغرض فهذه اى الامور الموجودة في الكواغد او للمستحضرة
الامور التي سيذكرها في كتابه مجملة واستعمل فيها اسم الاشارة وان كان وضعه للامر
المحسوس بمرائي المخاطب اشارة الى اتقانه تلك الامور المعقولة حتى كانها لكمال علمه
مبصرة عنده وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت
المعقولات عنده كالمحسوسات حتى يتحقق ان يشار له الى المعقولات بالاشارة الحسية
وفي ذلك مبالغة حث للطالب على تحصيل المراد رسالة بالفتح والكسر انتهى
ثم نقلت في العرف ابتداء او بعد نقله الى معنى المرسل الى طائفة من الالفاظ او
المعاني مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الارسال والايصال فيها
فالامور التي اشير اليها بهذه اما الفاظ او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد
بالرسالة الالفاظ او المعاني فان اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك
او اريد بهما المعاني فالحمل ظاهر وان اريد باحدهما الالفاظ وبالاخر المعاني فلا

قال في القاموس الارسال التسليط والاهمال الرسالة ... ح

الرسالة في اللغة عبارة عن الكلام المرسل الى الغير وفي الاصطلاح عبارة عن الكلام المشتمل على القواعد على سبيل الاختصار وقيل ... على قليل ... الرسالة التي يكون من نوع واحد ... هي الصحيفة يكون فيها الكلام ... تعريف السيد الشريف

٧

فلا بد من تقدير مضاف في جانب المبتدأ او الخبر والثاني اولى لكونه بعد الاحتياج او من
حمل الاسناد على المجاز العقلي لان بين الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء
اتحادهما فالوجوه ثمانية فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهذه المعاني معان مختصرة
او فهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فمعاني هذه الالفاظ معان مختصرة او
فهذه المعاني مدلولات الالفاظ مختصرة او فدوال هذه المعاني الفاظ مختصرة
او فهذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني الفاظ مختصرة قوله فيما اى في
يحتاج اليه الى تلك الاشياء والتذكير باعتبار لفظها كل معرب اى كل من يريد
اعراب الكلام على القانون النحوي الجمهوري ان جعل في فيه بمعنى اللام
فلا يحتاج الى تكلف كما في الظرفية لكن يقدر متعلق خاص اى رسالة
مؤلفة او مسوقة لبيان الاشياء فالظرف لغو على اختيار الجمهور منهم المص على ما يأتي
وان كان بمعناه فان كانت الرسالة عبارة عن طائفة هي الالفاظ فالظرفية
مجازية اى رسالة كائنة في بيان الاشياء كينونة المظروف في ظرفه بحيث يحيط
ذلك البيان بتلك الالفاظ ولا يشذ شيء منها عن ذلك البيان وان كانت
عبارة عن طائفة هي المعاني فكذلك اى معان كائنة في تحصيل معرفة تلك الاشياء
فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه اشد الاحتياج اى الاحتياج اشد الاحتياجات
منصوب مفعول مطلق لقيامه مقام موصوفه اولا حذف المصدر لتضمن المضاف اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاف اليه
ولهذا يراد به العموم اذا كان مفردا كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول

كفّ ربه وهو اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء وهذه الجملة
ابتدائية ليست معطوفة على ما قبلها والجملة الابتدائية فى عرف النحاة كل جملة وقعت
فى الابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف العطف
او لا بعد ان لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة استينافية ايضا فالابتدائية و
الاستينافية واحدة عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود فى تفسير
قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون كلام مستانف وقال فى تفسير
قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدوا كلام مبتداء وغير ذلك مما لا يحصى
واما الاستينافية عند اهل البلاغة فجملة ليس لها اعراب ولم تصدر بالواو
جواب لسؤل اقتضته الاولى فبين الاستينافية عندهم والاستينافية عند النحاة
عموم فليتامل وفى اشياء ثلثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه انها فى الاصل شيئاء
على وزن فعلاء فقدم الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشياء على وزن
لفعاء ومذهب الفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء جمع شيئ فخفف فصار شيئ
فحذف الهمزة فصار اشياء على وزن افعاء فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التانيث
ومذهب الكسائى انها افعال جمع شيئ كفرخ وافراخ فهمزته لام وليست بالف التانيث
ومع هذا غير منصرف لتوهمه ان همزته الف التانيث فهو غير منصرف بالاجماع
العامل والمعمول والعمل كل واحد خبر لمبتداء محذوف تقديره الاول العامل
والثانى المعمول والثالث العمل او مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتداء هو هى

هو هى او بدل من ثلثة اشياء بدل الكل ولا مساغ لجعل العامل بدل البعض الاستقلة
العائد لانه لا بد فيه وفى بدل الاشتمال من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون
منصوبا بمفعول اعنى ولما كان المراد بالعمل الحاصل بالمصدر اى اثر العامل
فى المعمول لا المعنى المصدرى الذى هو تاثير العامل فى المعمول ذلك الاثر احتاج
الى بيان المراد فقال اى الاعراب ولم يقل اولا العامل والمعمول والاعراب
مراعات للاشتقاق الاصح ان ما بعد اى المفسرة عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم
انها حرف عطف فموضوع هذا الكتاب الذى يبحث عن احوال العامل والمعمول
والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها فمست الحاجة الى معرفة العامل وكيفية
عمله وشرطه ان وجد وما عمل فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى معرفة
غيرها فليست بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب اقتضاء المقام كتعريف الكلمة
وتقسيمها الى اقسامها الثلثة وتعريفها وغير ذلك وبيان كون بعض الالفاظ معمولة
وبعضها غير معمولة اصلا او فى بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات
النحوية كالمذكر والمؤنث والجمع والمعرفة والنكرة والمبنى وغير ذلك محالا على ما يأتى
تفصيلها فى محل يليق بها ان شاء الله تعالى والتثنية واذا كان لشدة الاحتياج اليها مقتضية
لكمال الاعتناء بها المقتضى لبيان كل فى باب على حدة فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب
الترتيب مصدر رتّب بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى الثبوت اى جعلها ثابتة
على ثلثة ابواب ثبوت الكل على الاجزاء كالبيت على الجدران والسقف فعلى يتعلق

للمراعات بيان

قوله الضمير للشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسر بها ويسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة
اذا كان مؤنثا ويعود اليها في الذهن من شان وقصة ويختار تأنيثه اذا كان فيها مؤنث غير
فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم يسمع نحو هي
الامير بني غرفة وهي زيد عالم وان القياس يقتضي جوازه قول صاحب الكشاف في ان الضمير
المقدر في قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلك الجنة وكذا قول صاحب التلخيص
وهي زيد عالم ليس كما ينبغي وله خواص وهي لا يكون الا غائبا ولا يفسر الا بجملة ولا يكون في الجملة التي تقع
خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدأ او ما اصله المبتدأ
ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستتر
حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون له لمفسره محل من الاعراب بخلاف سائر
المفسرات ولانه يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار الشان
والقصة بلا النافية
دده جونكى

قوله دونه ضعف اعلم ان معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا
ومنه تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض ودونك هذا اي خذه من ادنى مكان منك
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في
كل تجاوز حد وتخطي حكم الى حكم ولا خفاء في انه نقط بالاشباع المذكور قيد التفاوت
والانحطاط على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى القدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله تعالى
وادعوا شهداءكم من دون الله ان دونه يستعمل بمعنى قدام الشيء وبين يديه مستعار منه من
معناه الحقيقي الذي يناسبه اعني ادنى مكان من الشيء يأباه كلام صاحب الكشاف في الاساس
حيث ذكر فيه مجيء دون بمعنى قدام ولم يعده من المجاز لانه دابه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني
المجازية عن المعاني الحقيقية بتصديرها بقوله ومن المجاز ويجيء بمعنى بعد وبمعنى عند وفي القاموس
هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى
امام ووراء وبمعنى غير

واذا كان دونه بمعنى متجاوز
دده چونكی
بكوحالا

بلا تكلف وان حمل على معناه العرفى وهو جعل كل من المتعدد فى مرتبته اللائقة

به فلا بد من اعتبار الرسالة اجزاء اى وجب جعل كل من اجزاء الرسالة

فى مرتبته اللائقة به ومن اعتبار معنى اخر معه يصح تعلقها به كمعنى القصر

والاشتمال ويسمى هذا فى اصطلاحهم التضمين اى جعل ذلك المعنى فى ضمن الاصل

وفيه مذهبان جعل الاصل ثابتا والمضمن قيدا فى المعنى وعكسه اى وجب ترتيب

اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها على ثلثة مرتبة

لا موضوعة كيف ما اتفقت بلا اعتبار مرتبتها قال فى شرح التيت قال السيد

الشريف فى حاشية الكشاف وحقيقة التضمين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقى

ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شئ من متعلقاته كقولك احمد

اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعنى كلمة الى

كانك قلت انهى حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالمعنيان

مقصودان معا قصدا وتبعا انتهى وفيه زيادة بيان فيه وهو كثير فى كلام العرب

حتى قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات ولما كان شرف العامل

لكونه مؤثرا فى المعمول العمل ولتوقف اكثر تعريفات المعمول عليه يقتضى تقديمه

قدمه على المعمول فقال الباب الاول فى العامل واللام فى الباب للعهد فالرسالة

ان اعتبرت لفظا فالباب لفظ لانه جزء من الرسالة وان اعتبرت معنى فالباب

كذلك لا ذكر اى اللفظ الذى مرتبته الاولية او المعنى الذى كذلك سدون

اعلم ان حاء مبنى على السكون لا محل له وعند ان فى انت ان مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل وافراده لا محل له هذا عند البصريين باجمعهم وعند الفراء من الكوفيين فضمير الفاعل مجموع انت وعند الباقى منهم فهو التاء وحده وان حرف عماد لا محل له كذا ذكره الفاضل العصام فاحفظه فان المعربين من الى الافهام عن هذا التفصيل ساكتون وعلى قول الفراء

مدون لبيان احوال العامل او كائن فى بيان احوال العامل او فى تحصيل معرفته

والتفصيل يطلب مما سبق ولما كان اكثر العوامل لفظيا وذلك اللفظ اما فعل

واسم او حرف ونوقف معرفته على معرفتها الموقوفة على معرفة الكلمة اراد

ان يبينها اولا فقال اعلم تنبيها على ان البحث الآتى يهتم بشانه ويصغى اليه

ويحفظ ويضيع مخاطبا لكل من شانه العلم اولا اى قبل الشروع فى المقصود

فى الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله

صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا انتهى وههنا ليس بصفة بل منون منصوب

على الظرفيه ان الكلمة قد كثرت فيها كلمات الكلام لكن لخترنا كلام المصطفى

بانه الملق وبالقول لحق لان غيره لا يسلم عن شئ قال لامها للجنس من حيث هو هو

لا الاستغراق للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها

للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين

الجنس لا من هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن البعض او الكل وانما التنافى

بينها وبين المركب وبين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس والوحدة الجنسية

ليست للتانيث والنوعية احد معنييها فى نحو اكرامة ودحرجة ومعنى صيغة

فعلية بالكسر وقولهم التاء فى نحو تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى

بل التغاير لان التمر اعم من ان يكون واحدا او اكثر والتمرة خاصة بالواحد

وانما جعل اللام للاستغراق يتوهم ان المقصود الاصلى هنا هو التقسيم والتعريف

تبعٌ ففاسد جدا لان لام الاستغراق بمعنى كل فرد من افراد الحقيقة فيكون
المعنى هنا كل فرد من افراد الكلمة ثلثة وهذا بيّن الفساد وايضا تعريفهم التقسيم
بضم قيود الى امر كلي ليحصل اقسام يقتضي كون المقسم امرا كليا نعم يقدر
مضاف في احد الطرفين اى اقسام الكلمة او مقسم اقسام ثلثة قبل الكلمة
والكلام من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب وهي اللفظ
جملة اعتراضية بين اسم انّ وخبرها مصدّرة بالواو دفعا لتوهم كونها خبرا ثانيا
ولم يقل اللفظة مع انّ المبتدأ مؤنث لانّه لم يقصد التانيث مع استواء التذكير
والتانيث والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرّح به الفاضل
العصام نقلا عن الكشاف في شرح الكافية وصرّح الرضي انه اذا اريد به معنى
المشتق يجوز مطابقته للمراد انتهى وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها
اى المصطلحات واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اى رميتها ثم نقل في العرف منه قبل نقله الى معنى الملفوظ او بعده الى ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما موضوعا او مهملا مفردا او مركبا فالمتلفظ به الحقيقي
كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب والمراد بكونه حكميا انه
يقع مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقي وانه
ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض اعتبروه صونا للفاعلية عن انّ كل فعل
وشبهه لا بدّ لهما من فاعل لفظي كما اعتبروا امعدولية عمر وعلمية اسامة

هذا
اسامة وهو المراد من قول من قال انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكلمات الله
لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل ما عبدناك حق
عبادتك وكلمات الجن مثل قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
ذكر في عجائب المخلوقات من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب
ابن امية فمات فقال ذلك والمحذوف ايضا لفظ حقيقة لانه مما يتلفظ به
والدوال الاربع كالخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاحتراز بالجنس كما بالفصل اذا كان
بينهما عموم من وجه كما هنا لانّ اللفظ يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع
ايضا يكون لفظا وقد لا يكون واللام في اللفظ للجنس والماهية لانّ التعريف
للماهية وبالماهية الموضوع صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وضع الوضع
المطلق تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والوضع اللفظي
نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه وجعله بازائه ونوعي وهو تعيين
هيئة افرادية كصيغ الفعل والمشتقات او تركيبية كهيئة المركبات كما في
كزيد قائم وقام زيد او غير كلامية كغلام زيد لمعنى والمتبادر عند الاطلاق
هو الشخصي وهو المراد هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك
المراد موضوعا له او متعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والمحرّفات عن الوضع غلطا كالمشوم المحرّف من المشؤم ومقتضيات

الطبع كالخ وبقي الحرف لان لحتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين
والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما اللفظ المجاز فقد قال السيد
الشريف في حاشية المطول انه لا وضع فيه بحلاف نوعيه نعم يقال ان المجاز موضوع
بمعنى ان كل لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه لكن هذا الاستعمال لا وضع
ولو قيل تسميته وضعا فهو اصطلاح لا مشاحة فيه فظهر ان الوضع يخص
الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر سمي بمعنى
القصد نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيء او اسم زمان
او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول مخفف معنى قال عصام الدين هذا اقرب الوجوه
معنى لكن لا نظر لتخفيفه لما كان اللفظ والمعنى مأخوذين في الوضع فذكرهما
بعد اما مبني على تجريده عنهما كما رأى الجامي قال المحشي الفاضل عبد الغفور
وامر التجريد شائع في امثاله او تصريح بما علم التزاما على ما قال به الفاضل العصام
وفائدة تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس للكلمة وفائدة
تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة لان يركب
منها كلمات والفاظ لا للافادة معنى والتوسل الى التوصيف بالافراد مفرد
مجرور صفة معنى ويجوز ان يكون مرفوعا حالا من ضمير الموضوع الراجع
الى اللفظ بتقدير مبتدا او منصوبا بالاغماض عن رسم الخط فح يكون صفة
للفظ في المعنى ويمكن ان يكون حالا من المعنى وهو وان كان نكرة محضة

الا انه مجرور وذا يجوز وعدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولما كان للوضع
تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراده كتقدم العلة على معلولها لزم ان يكون معنوية
وافراده بهذا الوضع فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز والمحال تحصيل
الحاصل بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤول اليه لان زمان الوضع
ومعنويه المعنى وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد بعد الوضع
لاحتيج اليه وليس فليس كما ان زمان القتل والمقتولية واحد في من قتل قتيلا
فله سلبه لان القتل يقع على القتيل اذ لا القتل لا على الحي وهو حي وهذا الاخراج
المركبات كلامية او غيرها فيخرج مثل الرجل وقائمة ويصري مما يدل جزؤه على
جزء معناه ويعرب باعراب واحد لشدة امتزاجه ولا يخرج مثل عبد الله علما
مركبا من المضاف والمضاف اليه ورجل عالم علما مركبا من الموصوف والصفة
وكذا كل تابع مع متبوعه علما نحو زيد وعمرو وكل اسم عامل مع معموله علما نحو
ضارب زيدا وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على
الجزئين معا لدفع التحكم وفي التسائر على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية
اقسام ثلثة منحصرة فيها حصرا استقرائيا وهو الذي لم يوجد مع المستوى
قسم اخر وههنا كذلك لا عقليا وهو الذي يمكن له قسم اخر في العقل على ما المتناقض
الا ان ولاحتمال قسم اخر وهو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا باشياء كثيرة

من الهيئات الحسية او غيرها يمكن عقلا بدفعه استقراء كذا ذكر الفاضل العصام
ولا جعليا وهو الذي يجعله الجاعل منحصرا مع احتمال الآخر كحصر المصنف اجزاء
الرسالة في الابواب الثلثة وبيانه ان الانحصار بدليل دائر بين النفي والاثبات ليس
لانه عقلي بل للتقريب الى الفهم وكون ثلثة مذكرا اثبت تاؤه ويجوز حذفه اذا حذف
المعدود للتخفيف لا كما لا كذا ذكروا في حديث الناس شركاء في ثلث الماء والكلاء
والنار فعل قال في الامتحان سمي بهم مدلوله التضمني قدمه على الاسم على عكس ما في
الكافية لانه كلامه في العامل وهو اصل في العمل وكله عامل بخلاف الاسم فانه تبع
والعامل بعضه ولما كان المقصود تمييز كل قسم عن الآخر ايراد جنس مشترك
بينه وبينه وفصول تميز كلا وذا يسمى حدا عند الادباء لان الحد عندهم ليس الا المعرف
الجامع المانع وكان تمييز الفعل بدلالته على احد الازمنة الثلثة وكان عبارة القوم
غير ظاهرة فيه محتاجة الى تأويل ذكره الشارح عدل عنها فقال وهو اي الفعل
ما اي الكلمة دل وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين
يجوز اعتبار كل منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه وهي الكلمة مؤنث
لفظي يعتبر تأنيثه في امر الضمير وان كان معناها مذكرا وهو اللفظ الموضوع لمعنى
مفرد كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظه وتذكير معناه فلا يرد رد الفاضل العصام
على الفاضل الجامي وان كان ما قاله ممكنا في ذاته قال الفاضل العصام جعل ما في
التعاريف عبارة عن القسم كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة اولى لسهولة

سهولة امتزاج الشرح بالمتن وقال الفاضل الهندي لئلا يلزم الاقتصار على
الفصل يريد ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع صلتها
كشيء واحد في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع بالموصول مع الصلة
ويجوز ان تكون موصولة اي الكلمة التي دلت ودل فعل ماض اريد بها الاستمرار
لان الافعال الواقعة في التعاريف يراد بها الاستمرار والدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبعية فالاولى هي الدلالة
العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبعية ويسمى الشيء الاول دالا
والثاني مدلولا بهيئته الهيئة والبناء والصيغة بمعنى وهو الحروف المرتبة مع
حركاتها وسكونها فضرب هيئته فعل وهيئته يضرب يفعل وضعا اي دلالة وضع
او زمان وضع او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا وضعيا على احد الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال بان دل بهيئته الافرادية عليه بوضع نوعي كما دل بمادته
وهي الحروف على الحدث بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم
لانه لا حاجة اليه في التمييز المذكور فالفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان وانما
النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه المطابقي مجموع هذه الثلثة والتضمني
كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية
مثل ضرب زيد كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة
زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزماني

اللام الجارة اثنان وعشرون معنى احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله
والعزة لله الملك لله والامر لله ويل للمطففين والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين والنار
للكافرين والثالث لام الملك نحو له ما في السموات وما في الارض الرابع التمليك نحو وهبت لزيد
دينارا والخامس شبه التمليك نحو وجعل لكم من انفسكم ازواجا والسادس التعليل كقوله لايلاف
قريش وتعلقها بفليعبدوا وقيل بما قبله فجعلهم كعصف مأكول السابع توكيد النفي وهي الداخلة
في اللفظ على الفعل نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسمى اكثرهم لام الجحود والثامن
موافقة الى نحو كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه والتاسع موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون
للاذقان وتله للجبين والعاشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة والحادي
عشر ان يكون بمعنى عند كتبته لخمس خلون والثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس
والثالث عشر موافقة مع ما قاله بعضهم وانشدوا عليه هذا البيت والرابع عشر موافقة
من نحو سمعت له صراخا والخامس عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه
نحو قلت له واذنت له وفسرت له والسادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا
للذين امنوا لو كان خيرا قال ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما هي لام التعليل وقيل لام التبليغ
السابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
الثامن عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى لله يبقى على الايام التاسع عشر التعجب
المجرد عن القسم ويستعمل في النداء نحو يا لك رجلا عالما ولله دره والعشرون
التعدية نحو فهب لي من لدنك وليا والحادي عشرون التوكيد وهي اللام الزائدة
منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله اقترب للناس حسابهم

قرب کلمه‌سی بیک مابعدینه حرف جار ایراد اولدیغی وقت ثلاث
بابنک باب خامسدن اولور مثال قال عم من وجد سعة ولم یضح
ولا یقربن الی مصلانا مابعدینه حرف جار ایراد اولنمدیغی وقت
باب ثالثدن اولور مثال قوله تعالی ولا تقربوا مال الیتیم ولا تقربوا
الصلوة وانتم السکاری سمع من الاستاد ان صح صح والا فلا العهدة
علی الراوی

کلمه المقارنة تستعمل علی ثلثة محل دلالت ضعیف برمحل اولمیان یبابه
مدلول خفی ایکی برده ماسیقه لداولنمدیغی برده که تم

[illegible]

ماضی مثبت حال واقع
اولمسه اولنمه کلمه قد
لازم اولور
سمع

مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا
الوجه لغوا ويخرج من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا
لان بعضه لا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب وبعضه بمادته لا بهيئته
كامس وغدا والآن وكذا اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئاتها
لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه اما بغلبة الاستعمال واما عقلا
وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال كيزيد ويشكر لان الواضع لم يضع
صيغها للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد والمستعملة في العقود
كبعت لان صيغها وضعت للزمان وعرضت في الاستعمال والمضارع لانه لو سلم
واحد فما يدل على الاثنين في
اشتراكه بين الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز
افراد المحدود بالحد عما سواها من خواص الخواص وكان اصعب على المتعلم لم يكتف
بذكر الحد وعقبه بذكر عدة من الخواص التي لها مزيد شهرة في الاختصاص ليتميز به
بسهولة عنده فقال ومن خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية
ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء قبل الحكم لان المقصود
كما عرفت تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل واحد منها وليس
المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يتجه ان بعضها كل من اوضح الواضحات
لحصولها بالمشاهدات وخاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اما شاملة
بجميع افراده او لا والحد لا يكون الا شاملا والمبتدئ ينتفع بالخاصة اكثر من الحد

من الحد الا انه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدمه عليها ثم ان الخواص جمع كثرة
لخاصة كالخصائص للخصيصة لخير على الخصائص مع انهما بمعنى لكونه اكثر
استعمالا بين المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها ومما لم يذكره هنا تاء
التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونونا التأكيد ولو وحروف
التحضيض ثم ان قوله من خواصه ظرف مستقر خبر مقدم على المبتدأ وهو
قوله دخول قد ويجوز ان يكون من اسما بمعنى البعض مضافا الى الخواص فيكون
مبتدأ والدخول خبره ذكره السيد السند في مثله في حاشية المطول وانما
خصت به لانه لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي
الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء والسين
اي السين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرفه بلام العهد وسوف قال
في مغني اللبيب مرادف للسين او اوسع منها على الخلاف وكانه نظر هذا القائل
الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد ويقال فيها سف وسو بالحذف وسى بالقلب
حكاها صاحب المحكم وبدخول اللام عليه دون السين نحو ولسوف يعطيك
وجه اختصاصهما كونهما لتخصيص الفعل المضارع بالاستقبال بالاستقراء
وان لانه لتعليق مضمون جملة بمضمون جملة فعلية وذلك بالدخول على الفعل
ولم ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الفعل ولاء النهي
لانه لطلب تركه وشئ منها لا يوجد الا في الفعل او لان اثرهن وهو الجزم

مختص بالفعل فلو دخل على غير الفعل لزم تخلف الاثر عن المؤثر ثم ان هذا

اما بالاضافة بتنكير المضاف بارادة واحدة من افراد لا بالتعيين او بتجويز

نحو حاتم الجود باضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم به واما بالوصف اوايل

بتاويل الدال على النهى كذا فى الامتحان وقال الفاضل العصام لا يجعل عطف بيان

ما يحتمل كونه صفة وفى حاشية الكشاف للسيد الشريف ان امثالها اذا اريد

بها انفسها قد يزاد فى اخرها الهمزة كما يزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد وكل

عامل باعتبار وضعه فلا يرد مثل قلما وطالما بماء الكافة على ما سيجى فى بحث

العامل القياسى والاسم من السمو وهو العلو سمى به لعلوه على اخويه بكونه مسند

دائما

اليه وتركيب الكلام منه وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مسندا

لا يركب منه وحده الكلام بل منه ومن الاسم المسند اليه والحرف لا يكون مسندا

ولا مسندا اليه وهو ما اى كلمة او الكلمة التى دل على معنى وضعا بقرينة كونه قسما

من الكلمة التى اخذ الوضع فى تعريفها او اكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل والمراد بالمعنى هو

بعد له

المطابقى لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند علم صارف

ولما كان المراد بكون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة استقلاله بالمفهومية وكان ذلك

غير ظاهر من قولهم فى نفسه عدل عنه فقال مستقل بالفهم اى بالمفهومية عن

الكلمة تصريحا بالمقصود وايضا كان المراد من قولهم فى نفسه يعنى يفهم منه

ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شئ اليه وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه

واصله ما ذكره الرضى فى بحث العلم ان اللفظ
الثنائى كلو ولو اذا جعل علما ضعف ثم
فاذا ضعف لام لا لابد الف قلبت همزة
فيقال لاء وكذلك ما وصرح بانه يشدد
فيصير كلمة على النفس ولغيره فالمقصود منه
وصواب البحث لا اجوازها منه

فان معناه غير مستقل ويجى والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفهومية

مثلا ذو معناه مستقل لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشئ

فلا يحصل ذلك الغرض الا ذكر بعده فذكره ليحصل الغرض لا لحصول الدلالة غير

مقترن ذلك المعنى وضعا فيه اى فى الفهم عن اللفظ الدال عليه باحد الازمنة الثلثة

او بفهمه اى لا يفهم منه معه وان كان واقعا فيه فى نفس الامر فالاسم اما دال بمادته

على معنى هو الزمان فقط مثل امس او على معنى غيره كالضرب والبيت منها ما دل

بمادته على معنى وبهيئته على الزمان فخرج به الفعل ومن خواصه دخول التنوين

وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل والمراد ما سوى الترنم والغالى

يقال ترنم بكذا اى رفع صوته به مطربا مغنيا والمشهور ان تنوين الترنم ما يلحق

القافية المطلقة اى المتحركة التى تولد من اشباع حركتها احدى حروف المد

ولحوقها بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق التى هى حروف المد المذكورة

كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن والتنوين

الغالى ما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن

مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقافية فى هذا البيت القاف الساكنة سمى بالغالى

لخروج الشعر به عن الوزن والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان على الفعل ايضا

قال الفاضل العصام والقياس ان تدخلا على الحرف وان لم يوجد ولم يستشهد

المص لكونهما فى غاية الندرة حتى انهما لا يردان عند الاطلاق وملواهما

اربعة انواع تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية مدخوله في الاعراب اى
اقربيته وهى في الاسم وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال
الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون
تنوين رجل لهما فاذا سمى به خص بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق
بينهما لا يكون الا فيه وتنوين عوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
كيومئذ وحينئذ اى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا
وكذا ما فيه عوض عن المضاف اليه وما في نحو جوار فمحمول عليه طرد اللباب
وتنوين المقابلة وهى ما يقابل نون جمع المذكر السالم كتنوين مسلمات والجمع
السالم في الاسم وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن الحاجب لانه جعل نحو عرفات
ومسلمات علما غير منصرف للتانيث والعلمية مع وجود التنوين فيه فلم يكن
للتمكن لانه لا يوجد في غير المنصرف وعند الزمخشرى نحو مسلمات علما منصرف
وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده لتنوين المقابلة لان تاؤه غير متمحض للتانيث
لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء وحرف الجر لان اثره الجر مخصوص
بالاسم لانه لاصالته في الاعراب اعطوه الحركات الثلثة التى هى الاصل في الاعراب
على ما لا ينبغى ان شاء الله تعالى ونقصوا من المضارع لكونه فرعه في الاعراب حطا
لمرتبته فلو لم يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره ولام التعريف وهذا
اظهر من قولهم الالف واللام لانهم قصدوا به لام التعريف اعتمادا على الاشتهار وقد نبه

الاسماء بيان

لان سا

اللام بيان

١٥

وقد نبه المص انه لا يكون قرينة للمبتدى ولو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول
الميم فيه في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لعدم
شهرته لم يتعرض له او لانه من اللاتى لم نذكر هنا او لانه يظهر اختصاصه به
من بيان وجه اختصاص اللام ووجه اختصاصه به انه لتعيين المعنى المطابق
المستقل بالاستقلال وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى ان ما ذهب اليه سيبويه
من ان حرف التعريف هو اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
وللفرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو المختار عنده لا ما ذهب
اليه المبرد من انه الهمزة زيد بعدها اللام للفرق بينه وبين الهمزة الاستفهام
ثم عومل معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايمن عند الكوفيين ولا ما ذهب
اليه الخليل من انه ال كهل وكونه مبتدا وفاعلا خصهما بالذكر ولم يقل وكونه
مسند اليه مع كونه اخصر واشمل تنبيها على انهما الاصل في المسند اليه و
البواقى فروع وقدم الاول اشارة الى ان حقه التقدم وحق الثانى التاخر و
عدل عن قولهم الاسناد اليه لان المراد به كونه مسندا اليه وهو معنى التراكيب
والحقيقة اولى واظهر وجه الاختصاص ان الافادة لا تكون الا بالكلام وهو من
مسند ومسند اليه والفعل لا يكون الا مسندا بالوضع والحرف لا يكون واحدا
منهما فلزم اختصاصه بالاسم ثم ان الظاهر ان ضمير كونه راجع الى الاسم باعتبار
جنسه الاعم كما اشار اليه الفاضل الجامى بقوله اى كون الشئ مسندا اليه

لا باعتبار خصوص النوعي فلا بد ان الاختصاص يفهم من الاضافة الى الضمير

فلا يفيد الخبر ومضافا اى كون الشئ مضافا معنى ولفظا اما الاختصاص المعنوية

فلانها مفيدة للتعريف او التخصيص وشئ منهما لا يكون الا في الاسم لاقتضائهما

استقلال المعنى المطابقي وهذا لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية فرع المعنوية فتختص

بما يختص به الاصل وبعضه عامل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

على ما يجئ في العامل القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي فان شيئا منها

لا يكون عاملا في شئ من المعمولات وحرف وهو في اللغة الطرف والجانب سمي به لانه في

مقابل الفعل والاسم حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما سيبين

وفي الاصطلاح ما اى كلمة او الكلمة التي دل على معنى شامل للفعل والاسم ويخرجان

بقوله غير مستقل بالفهم اى بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج انفهامه منه الى

ضم معنى اخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة لا لتحصيل الغرض

من وضعه كما في الاسماء اللازمة الاضافة كما سبق واليه اشار بقوله بل الة وتابع

لفهم حال معنى غيره وهو المتعلق بيانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من

قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص وذلك بان لا يلاحظ ويتعقل امر عام

مشترك بين المشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه المشخصات

بخصوصه مثلا اذا وضع الواضع لفظ ان لاحظ اولا معنى التحقيق الكلي

العام لكل واحد واحد من افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيدا قائم و عالمية

و عالمية زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد

بخصوصه وتشخصه بوقوعه في تراكيب مخصوصة وكونه في هذا التراكيب فدلالة

ان على تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق الكلي الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ

التحقيق مصدر حقق فملاحظة ذلك الكلي عند الوضع ليكون الة للوضع

للجزئيات لا لانه الموضوع له وكذا لفظ من وضعه الواضع بملاحظة الابتداء

الكلي لكل واحد من جزئياته المشخصة مثل ابتداء السير من البصرة في سرت

من البصرة وابتداء الدرس من اول الكتاب في درست من اول الكتاب فمعنى

ان تحقيق مضمون جملة دخلت عليها فهو غير مستقل بالفهم عنه بل يحتاج في انفهامه

الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه والة لفهم حال ذلك المضمون من كونه

محققا ثابتا عند المتكلم وكذا معنى من الذي هو الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لم ينضم

اليه المتعلق مثل البصرة فهو الة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية فملاحظته بعد

ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلي معنى لفظ الابتداء ملحوظ

قصدا والمتعلق تابع لملاحظته ففي الاسم ملحوظ اصالة ومعنى الحرف تبعا

فيقع الاول محكوما عليه وبه دون الثاني وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه

غير عامل كهل وقد ولما كان المقصود بيان احوال العامل وبيانها موقوفا على بيان

ذاته لان الشئ ما لم يعرف لا يبحث عن احواله اراد ان يبينه فقال ثم العامل

بثم الدالة على التراخي الذكري او الرتبي لان بيان [illegible] واقسامها بيان موقوف عليه

بثم الدال

بيان

قال الفاضل العصام في شرح الكافية قد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في
درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد
بين تلك الدرج كقوله ان من ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه
الجملة جملة معترضة وهي كل جملة مستقلة لا اعراب لها متوسطة بين متصلين
واجاز الرضي وقوعها في الاخر ويجوز ان تكون استينافية وقد صرح الدماميني في شرح
المغني بان ثم تكون حرف ابتداء او معطوفة على جملة الباب الاول في العامل لو
على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمولي ان عطف شيئين على معمولي
عامل واحد اي بعد ما علمت الجملة واقسامها وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم
العامل اظهر في مقام الاظهار لسبق مرجعه اما لبعده وتعيين المراد او للتنبيه
على مغايرته لما سبق اذ المراد به هناك ماصدق وهنا المفهوم وما قيل الشيء
اذا اعيد معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد صارف وهنا كون المقام
مقام التعريف صارف هو ما اي شيء لفظا او غيره اوجب اقتضى بواسطة
بالتنوين يجيء المراد بها اي بسبب واسطة كون اخر الكلمة مفعول اوجب
اسما او فعلا حقيقة او حكما مثل زيد قائم ابوه او ابوه قائم اي قائم الاب معربة
او مبنية على وجه اي طرز وطريق لفظي او تقديري او محلي مخصوص
مشخص معين كائن من الاعراب فمن بيانية او تقدير من وجوه الاعراب رفع
ونصب وجر وجزم فمن تبعيضية عدل عن تعريف ابن الحاجب لانه كما

لانه كما صرح به الفاضل العصام تعريف عامل الاسم والمص في بيان مطلق العامل
فاحتاج الى تعريف شامل لما يحصل المقتضي به ولما لا يحصل به قوله بواسطة
لئلا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا بل هي قريبة والعامل موجب بعيد
وسيظهر ان شاء الله تعالى وليخرج ياء المتكلم لانها وان اقتضت كسر ما قبلها الا انه
ليس بمقتضى الاعراب بل بالمجانسة ولما كان المراد بها غير ظاهر خصوصا للمبتدي
الذي التصنيف له اراد ان يبينه فقال والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب
لكن لزم ان يخرج من تعريف العامل ما هو عامل بالحمل على الاصلي كالحروف الجارة
الزائدة والمضاف بالاضافة اللفظية وان الداخلتين على الماضي فلزم ان يخص
التعريف بالعامل الاصلي ويكون البحث استطراديا مع انه اصلي فزيد بعد
قوله من الاعراب او محمل عليه لاصيب ويمكن ان يقال لخرجها عن التعريف وادخالها
في البحث اشارة الى انحطاط رتبتها وهو اي المقتضي الاعراب في الاسماء حال من
المبتدا على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن المبتدا او بعد تاويله بما
هو مفهوم من الكلام اي حكمت على المقتضي حال كونه في الاسماء بانه توارد
المعاني المختلفة اي الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها اي على الاسماء
ثم لفظ المصدر اما بمعنى اسم الفاعل واضافته من قبيل جرد قطيفة لان
المقتضي هو المعاني لا توارده كما سيظهر اي بمعناه والنسبة مجاز باعتبار
ان اقتضاء المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها على الاسماء مجيئها

عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه العبارة ليست من قبيل انقسام
احاد الجمع الى احاد الجمع كما في وامسحوا برؤسكم اى ليمسح كل واحد منكم
براسه على ان يكون لكل من المخاطبين راس واحد من الرؤس وليس المعاني
مع الكلماء مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل يكون
لاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيدا وضرب غلامه زيد
وللاسماء كثيرة معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو واهان بكر فانها اى المعان
المختلفة امور خفية لانها لا تدرك الا بالعقول تستدعي علامة اى يقتضي
كل واحد منها علامة على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما يجيء
وهذا مبني على انقسام الاحاد على الاحاد وهو ظاهر ظاهرة اذا لم يمنع مانع
من ظهورها فان منع فان كان المانع حالا في الاخر غير الاعراب الحقيقي فتلك العلامة
تقديرية وان في نفس الكلمة او الاعراب المذكور فمحلية كما يجيء في الباب الثالث
لتعرف تلك الامور لان الخفيات تدرك بعلاماتها ثم اراد ايضاح ما ذكر فقال
مثلا بمعنى مثالا مفعول به لفعل مقدر اى اذكر مثالا او مفعول مطلق لامثل
اى امثل لك مثالا اى تمثيلا لانه اسم بمعنى التمثيل ففي الاول جعل بمعنى المفعول
وفي الثاني بمعناه اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب عامل لانه اوجب كون
اخر زيد بمنزلة الكلمة في التعريف مضموما بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا وغلام
باعراب محكي مفتوحا بواسطة ورودا لفاعلية اى بالفاعلية الواردة

قوله مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فالعامل يسمى المعرب لا قوله ... واعرب ما بعد مثلا وقالوا ان ما بعد مثلا بدل او عطف بيان من قبيل الالفاظ ولا لفظ هنا يصلح لهما لان ضرب زيد غلام عمرو مقول القول وكذلك سائر الالفاظ له اعراب بحسب الاقتضاء والحق ان اذا في اذا قلنا ظرف متضمن صفة مثلا والفاء في قوله فضرب تفصيلية لا جواب اذ لفصل اوجب ضرب كون اخر زيد مثلا بقوله اوجب ... مضموما واخر غلام مفتوحا واوجب غلام كون اخر عمرو بالواسطة هنا مكسورا هو الصواب ولا تعتمد على قول العربي ابن بكر رحمه الله

اى المجهول مثالا يوضح المثل

لواردة التي هي الواسطة على ان يكون اضافة الواسطة بيانية من قبيل لجين
الاراك واضافة ورود من قبيل جرد قطيفة وله وجه اخر كما مر على زيد و
الواسطة ورود المفعولية على غلام هما معطوفان على الفاعلية وزيد عطف
شيئين على معمولي عاملين مختلفين وعلى زائدة كما هو مذهب الفراء او المضاف
مقدر وعلى متعلق به وهو معطوف على ما قبله بسبب تعلق ضرب بهما متعلق
بالورود تعلق القيام بزيد والوقوع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على
كلام على جملة ضرب اوجب لا على اوجب لعدم صحته ايضا مصدرا من الواجب الخاص
سيما عليه على اى عاد الحكم المذكور الذي هو الايجاب ههنا عودا كون
اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى على عمرو ولما كان للاضافة
معنيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد هنا الثاني اراد ان
ان يبينه عليه فقال اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب تعلقه به فالعامل
يحصل ويوجد المعاني الخفية في الكلمة بسبب تعلقه بها هذه الجملة فذلكة
ما سبق من الكلام وهي اى المعاني الخفية تقتضي نصب علامة هي الاعراب
الذي هو اثر العامل في المعمول لا المعنى المصدري الذي هو كون الشيء معربا
وهو واحد تعقيبا ايضا كما سيظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطة تلك
الامور قال الفاضل العصام التحقيق ان الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل
هو الآلة بل الآلة هي اللسان لكن النحاة جعلوا الالة هي العامل كانها هي الموجدة

المعاني وعلاماتها وهو كائنا في الافعال المشابهة التامة فقوله المشابهة خبر
مبتدا محذوف بقرينة السابق والجملة معطوفة على جملة وهو في الكماء توارد
وليس من عطف معمولين على معمولي عاملين لعدم شرطه وهو علم اعادة الجار
في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصادر في مثل هذه العبارة
ويشهد له مورد السماع من قوله اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا وغيره
ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزه مطلقا للاسم اي لاسم الفاعل
كما سيصرح به وهي اي المشابهة التامة كائنة في المضارع فقط لا في سائر
الافعال ولتحسين المقابلة بقوله في الكماء قال اولا في الافعال بصيغة الجمع و
احتاج الى بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى انته
وسيجيء تحقيق اعرابه ان شاء الله تعالى فانه مشابه لاسم الفاعل مفعول به للمشابه
واللام زائدة لتقوية عمله لفظا مصدر مشابه اي مشابهة لفظا او
لفظية او تمييز من نسبته او ظرف تنزيلا وكذا قوله معنى واستعمالا اما الشبه
الاول وهو الشبه لفظا فكائن لموازنته اي لموافقة المضارع له اي لاسم الفاعل
واللام فيه كما للام في اسم الفاعل في الحركات اي في مطلقها وان في نوعها
او لا او السكنات في عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع هنا اما بالنظر الى
الافراد او للمشاكلة او لتعدد السكون في بعضها او ارادة ما فوق الواحد
بالجمع كمستغفر ويستغفر نحو ضارب ويضرب وملحرج ويدحرج

في المعطوف مع تقدم الجار

ويدحرج مثل بمثالين من المجردين ولو مثل بمثالين احدهما من الثلاثي والآخر
من السداسي اشارة الى ما ذكر لكان له وجه واما الشبه الثاني وهو الشبه
المعنوي فلقبول كل منهما اي المضارع واسم الفاعل الشيوع اي الانتشار
والاحتمال لما صدق عليه على سبيل البدل ولعدم العموم احاطة الافراد وليس
فيهما تلك الاحاطة عدل عن التعبير بالعموم مع انه شائع في كلامهم ولعلهم
ارادوا به معنى الشيوع والخصوص لبعضها فان الاسم اي الفاعل عند تجرده عن اللام
الموصول يشير تعبيره باللام الى ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف جار فيه
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار مذهب سيبويه يفيد الشيوع
بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه يختص اي يصير خاصا للبعض الآخر
الذي اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله اشار الى انه
يجوز التعبير عنه به لكون صورته صورته ولذا لم يقل اولا عن حرف التعريف
ويمكن ان يقال انه اشار الى مذهب من يجعله حرف التعريف لان المقام مقام
بيان المشابهة بين المضارع واسم الفاعل والفاعل الذي دخله اللام فعل في الحقيقة
عند غيره كما يجيء نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب فانه يختص
بمعين اعتبر اللام اسم موصول او حرف تعريف لانهما سيان في افادة التعيين عند
تجرده عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن والحال كما ولام الابتداء وعند
الكوفيين والزمخشري وابن مالك وغيرهم وفي التنزيل اني ليحزنني ان تذهبوا

اى قصد ان تذهبوا به هذا اذا لم تدخل على سوف واذا دخلت عليها تمحضت
اى لام الابتداء عند الكوفيين الى اخ
للتأكيد مثل ولسوف يعطيك متعلق بقوله يحتمل الحال والاستقبال وهو وما
عطف عليه بدل او عطف بيان لجملة كذلك المضارع ويحتمل ان يكون استينافا
قدم الحال هنا لشرافته وعند التجرد فكان اسبق نحو يضرب وعند دخولهما احدهما
اى دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال والحال نحو سيضرب وما يضرب ومبادرة
الفهم معطوف على القبول اى والشبه المعنوى لمبادرة الفهم فيهما اى في اسم
الفاعل والمضارع عند التجرد عن القرائن الدالة على احد الازمنة حالية نحو
تذهب او انت ذاهب الى مكة لمن ينتهيا لذا او مقالية كحرف الاستقبال و
الحال في المضارع وامس والآن وغدا في اسم الفاعل الى الحال لا اقتضاء مفهومهما
الوقوع واما الشبه الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة
لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل
وفاعله فاطلاق الصفة عليهما على المسامحة او التجوز باطلاق اسم الكل على
او مبنى
الجزء نحو جاءني رجل ضارب او يضرب ولدخول اللام الابتداء عليهما نحو
ان زيدا لضارب او ليضرب ولوجود المشابهة الثالثة في الماضي بنى على الحركة
مع ان الاصل في البناء السكون ولم يعرب لعدم المشابهة التامة ولقد
حسن المص في اعتبار المشابهات الثلث بين المضارع واسم الفاعل ولم يعتبر
واعتبر والمشابهة الثانية بينه وبين اسم الجنس كلفظ العين فلم يعتبر المشابهة

المشابهة من الجانبين فلما اعتبرها بينهما تم المشابهة من الجانبين فهذه المشابهة
يعنى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا اقتضى تطفل المضارع اى تبعيته للاسم
اى اسم الفاعل فيما اى في شيء هو اى الاسم اصل فيه اى في ذلك الشيء وهو الاعراب
و المراد المعنى المصدرى بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملية لفظا
او تقديرا ويقابله البناء والاسم في البناء متطفل وتابع للفعل والحرف ليس باصل فيه
لا اثر العامل كما فيما سبق كما اقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه
وهو العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان بمعنى الماضى فاعرابه ليس كائنا
بالاصالة اى بكون المضارع اصلا فيه فاذا قلنا لن يضرب وكذا لم يضرب
ويضربن فلن وكذا لم والعامل المعنوى اوجب كون آخر يضرب بمنزلة الكلمة
في التعريف مفتوحا او مجزوما او مرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب
بواسطة المشابهة لاسم الفاعل اى بالمشابهة التى هى الواسطة فالاضافة بيانية
لما وصل النوبة الى بيان ما هو المقصود من الباب وهو احوال افراد العامل
قال ثم العامل اى بعد بيان مفهوم العامل وما يتعلق به والمراد به هنا ايضا
المفهوم لان التقسيم للماهية كما عرفت وقد صرح به المص في بعض تصانيفه
الظاهر لبعد المرجع على ضربين لفظى اى منسوب الى اللفظ لكونه لفظا ومعنوى
اى منسوب الى المعنى لكونه امرا عقليا فاللفظى ما يكون للسان ظرف مستقر خبر
ليكون قدم على الاسم او حال منه قدم عليه لنكارته فالخبر قوله فيه ولا يجوز

ان يكون حالا من الضمير المستكن فيه لعدم جواز تقديم الحال على العامل الظرفي
مطلقا على ما هو مذهب سيبويه او بلا تقديم المبتدأ كما هو مذهب الاخفش
وظرف ليكون او لحظ وعلى تقدير كون الخبر للسان فقوله فيه حال من المستكن فيه
او من حظ قدم عليه لنكارته او ظرف للخبر او ليكون او لحظ وقوله حظ اسم
يكون او يكون تامة وحظ فاعله والظرفان حالان منه او الثاني حال من ضمير
الاول ولا يجوز عكسه او متعلقان بيكون وجعلهما من التنازع يجوز عند المص
لانه لم يشترط تأخر المعمول عن العاملين وابن الحاجب ومن تبعه شرطوه
فلا يكونان مما تنازعه يكون وحظ وهو اي اللفظي على ضربين عامل سماعي
وعامل قياسي فالعامل السماعي في اصطلاح النحاة هو العامل الذي يتوقف
اعماله بخصوصه على السماع من العرب ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية
مشتملة على افراد غير منحصرة قدمه على القياسي لسهولة ضبط افراده المقصود
معرفتها لاجراء الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف القياسي ولان بعض
القياسي يتوقف على معرفة حرف الجر منه كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال
ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر
وهو اي العامل السماعي ايضا اي كاللفظي على نوعين الاول عامل في الاسم
والثاني عامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضا اي كالسماعي على قسمين
احدهما عامل في اسم واحد وثانيهما عامل في اسمين اعني بالاسمين المبتدأ والخبر

عليهما سابق

والخبر ملحوظين في الاصل اي باعتبار الاصل اي قبل دخول العامل عليهما ويصيران
بعد دخول العامل عليهما اسما وخبرا له اي يسمى المبتدأ اسما والخبر خبرا للعامل
والعامل في اسم واحد من السماعي قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا
حروف جرة اي الكلم الواحد لنسب اثرها اللفظي اثرها المعنوي الذي هو جر
معنى المتعلق وافضاؤه الى مدخوله وحمل عليه ما لا يكون الجر فيه بتسمى حروف الجر
وحروف الاضافة لوجودهما في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه
الى الاسم او المؤول به ولكون اثرها الجر وهي سبعة عشر الباء قدمه بسائرها ولكونه
اكثر استعمالا وهو للالصاق وهو الاصل في معانيه ولذا خصه بالذكر ولانه ليس مراده
تعداد معانيه بل بيان عامليته نحو به داء ومررت بزيد وله معان اخر ومن قدمه ليوافق
معناه ولكثرة استعماله هي للابتداء في المكان عند البصريين ومطلقا زمانا كان او مكانا
او غيرهما عند الكوفيين والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهبهم وعلامته صحة
وضع الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها كذا قالوا وله معان غيره والى عقب من به
لجنسه ومقابلته من هو للانتهاء في الزمان والمكان وغيرهما نحو سرت الى المسجد
واتموا الصيام الى الليل وانتهيت الى زيد وعن قدمه على لمناسبته لمن من حيث
انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار انه مبتدأ ومبعد نحو سقاه من العطش
وسقاه عن العطش وهو للبعد اي بعد الشيء عن مجروره نحو اديت عنه الدين
ذكر الدماميني انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى والمجاوزة اي مجاوزة الشيء

عن مجروره بعد عنه كما في المثال المذكور او لا كما في اخذت عن استاذي العلم
وسواء وصل الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او لا كما
في المثال الاول وعلى قدمه على اللام لمناسبتها لعن في جواز كونهما اسمين هو
للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او نوعها نحو عليه
دين كانه ركبه الدين وهو يحمل ثقله واللام قدمه لبساطته هي للتعليل اي لبيان
كون مجروره علة ذهنية مثل ضربت للتاديب او خارجية نحو خرجت لمخافتك
والعلية الذهنية ما يكون علة في الذهن معلولا في الخارج كالتاديب مع الضرب
والخارجية علة في الذهن والخارج والتخصيص هو ههنا بمعنى ارتباط شيء بالمجرور
اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو
الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل في هذا اللام الملك والتمليك والاستحقاق
والنسب وليس معنى التخصيص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد
فيه بناء على اللام الاختصاص ذكره الفاضل العصام وفي قدمه لكثرة استعماله
حرف جر ولدخوله على المظهر والمضمر هي للظرفية وهي كون الشيء قابلا للحلول فيه
حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او تشبيها وتنزيلا نحو نظرت
في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف و
نحو النجاة في الصدق والكاف قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هي للتشبيه
اي لان يشبه شيء بمجروره نحو زيد كالاسد وحتى قدمه لاصالته في الجارية

في الجارية وجاءت عتى بالابدال في هذيل وقراءة ابن مسعود ليسجننه عتى حين هي
للغاية اي لكون مجرورها غاية للحكم بمعنى انه لا يتجاوزه نحو اكلت السمكة حتى
رأسها فالرأس ما كول او ينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى
الصبح فالنوم ينتهي عند الصبح ولا يصل اليه والاصل فيها ان مدخولها اما
جزء اخير مما قبلها او شيء يلاقي الجزء الاخير ففي الاول يدخل المجرور في الحكم
وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال عبد القاهر ومن تبعه يدخل مطلقا وعند الاكثر
لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور بها
يجوز ان يكون جزءا وغيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وفيها لا يدخل المجرور
في الحكم الا بالقرينة ورب قدمه لعدم بدليته عن شيء بخلاف الواو والفاء فانهما
بدلان عن الباء هي للتقليل اي لانشائه وشاع استعماله في التكثير الى ان صارت
حقيقة عرفية فيه ومجازا في التقليل قال الفاضل العصام لو قيل ورب للتكثير
لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي
والتنزيلي فيستوفي معنى رب انتهى ويقع في صدر الكلام لانشائيته واكثر
دخولها على النكرة الموصوفة عند المبرد وابن السراج وابي علي خلافا للاخفش
وقد يدخل على المضمر المبهم المفرد المذكر مميزا بنكرة منصوبة والكوفيون جعلوه
ضميرا راجعا مطابقا للمرجع ويلحقها ما فان كانت كافة يجب دخولها على الجملة
وان كانت زائدة تدخل على الاسم ايضا وجرة نحو قوله ربما ضربة بسيف صيقل

والجملة التي تدخل عليها فعلية ماضوية في الاكثر والجزولي يقول تدخل على مطلق
الجملة قال الرضي يحذف رب فيما سمع بقاء عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو والفاء
وبل وفي غيرها شاذ ولو في الشعر نحو رسم دارٍ وقفت في طلله وواو القسم وتاؤه
قدمهما لعدم خروجهما عن الجارية ولم يذكر باء القسم ههنا لذكره مطلقا الباء فيما سبق
ويجب حذف فعلهما ولا يكونان للسؤال فلا يقال والله لتجلس ويدخل الواو
على الكل والتاء على لفظة الله والباء اعم منهما في الجميع وحاشا قدمه لعدم
خروجه عن العاملية وان خرج عن الجارية هو للاستثناء اي عن سوء لا مطلقا
بخلاف خلا وعدا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال لحسن القوم حاشا زيد ذكره
الرضي ذهب سيبويه واكثر البصريين الى ان حاشا للاستثناء حرف جر دائما وانكروا
فعليته لامتناع دخول الموصول عليه والاخفش والمازني والمبرد الى انها
تستعمل كثيرا حرف جر وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ ومذ ومنذ وقد يكسر
ميمهما قدم مذ لخفته وكونه لغة عامة العرب ومنذ مختص بالحجازيين صرح به
الفاضل العصام في بحث الظروف وما نقل من قولهم ان اصله منذ لم يرتضه الرضي
وقدم منذ لقلة خروجه عن الجارية بخلاف خلا هما للابتداء في الزمان الماضي
يعني انهما اذا اريد بمجرورهما الزمان الماضي بان يكون زمانا ماضيا لم يبق منه جزء
يكون معناهما ان ذلك الزمان الماضي مبداء زمان الفعل الذي قبلهما مثبتا

مثبتا مثل رايته مذ او منذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا او منفيا
مثل ما رايته مذ يوم الجمعة ففي الاول ابتداء الرؤية من يوم الجمعة وفي الثاني
ابتداء انتفائها منه ويكونان لظرفية مجرورهما للفعل المذكور اذا اريد بزمان
لم يمض بتمامه وانت في بعض اجزائه نحو رايته او ما رايته مذ شهرنا ومنذ
يومنا ومنذ حيوة زيد اي جميع زمان رؤيتي او عدم رؤيتي هو ذلك
الشهر او اليوم او زمان الحيوة ولا يستعملان في الاستقبال نص عليه عصام الدين
قوله وقد يكونان اسمين استطرادي يجيء تمام بيانهما في المبني ان شاء الله تعالى وخلا
قدمه لتقدم حاشا وعدا قدمه لعدم الاختلاف في عامليته بهما الا عند بعض
النحاة لم يجعل خلا مع انجرار ما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا ذكره الفاضل العصام
قوله ويكونان فعلين وهو الاكثر وسيجيء تحقيقه في المستثنى ان شاء الله تعالى
ولولا قدمه لان عمله في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور هو لامتناع شيء
هو جوابه لوجود غيره هو مدخوله يجر بها اذا اتصل بها ضمير اي ضمير كان كما
سمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير
مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر وقال الاخفش غير جارة والضمير
والضمير المجرور واقع موقع المرفوع عكس ما انا كانت ولا انت كانا فسيبويه
والجمهور تصرفوا في لولا حيث جعلوا اخير العامل عاملا لئلا يلزم التصرف في الفاظ
كثيرة وهي انواع الضمير والاخفش في الضمير حيث جعله بدلا عن غيره فبقي

لولا على حاله وهو عدم العاملية وكي فانه لعدم شذوذ عمله بجر به اذا
٢٩
على ما الاستفهامية هو التعليل قال الخليل والاخفش اذا دخل على المضارع
بتقدير ان فكي جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها ان فهي جارة وكذا اذا
وقع بعدها ما المصدرية يقال كما تضرب اي لضربك ولعل هو للترجي تكون
٣٠
جارة في لغة عقيل بضم العين مصغر ذكره الدماميني كقولك فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال في مغني اللبيب مع مجوج
بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم انتهى فلا اعتداد لما قيل ان الظاهر ان الجر
في هذه اللغة ايضا شاذ ولهذا تاول البيت بحمله على الحكاية اذ اسم الرجل ابي المغوار
بالياء فلا يغير وصرح المص بالرد عليه في حاشيته على المتن ولما فرغ من بيان
حروف الجر شرع في بيان احكامها من لزوم التعلق وعدمه وجواز الحذف وغير ذلك
فقال ولا بد لهذه الحروف اي لافراد حاصل الحروف الجر من متعلق بفتح اللام
والظاهر انه شبه مضاف لجيء ما يتم معناه به بعده فيكون معربا فيلزم نصبه
اي لا بد او لا عبد بعد عن بنائه بانه قطع الجار عن التعلق به وجعل مع مجروره خبرا عنه
لان كل مصدر له صلة من الحروف الجارة يجوز قطعها عنه وجعلها خبرا عنه
كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم وعند ابن مالك معرب منصوب سقط تنوينه
تشبيها بالمضاف ومن متعلق بالضمير المستتر في الظرف المستقر لان الضمير
الراجع الى المصدر يجوز تعلق الجار به لدلالته على معنى الفعل والحدث صح

صرح به الفاضل العصام في شرح التلخيص ويجوز تعلقه بالظرف المستقر نفسه
وما حكي عن بعض البغداديين من جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني لم يستحسنه
الرضي لوجوب اعراب المشابه بالمضاف والجملة ابتدائية او اعتراضية او
المعطوفة على جملة وهي عشرون فعل او شبهه وهو الاسماء المتصلة بالفعل
بالاشتقاق او معناه وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال الا الزائد
منها مجرور بدل من قوله هذه الحروف او منصوب مستثنى منه نحو كفى بالله
فاعل كفى وبحسبك درهم مزيد في المبتدا والزائد من حروف الجارة الباء ومن
واللام والكاف وصرح في مغني اللبيب بزيادة عن وعلى والزائد ما يخل اسقاطه
الفعل سالم
باصل المعنى والا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها ابدا من المتعلق
فانها اي هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه اما
الزائد فلان تعلق حروف الجر بشيء منها لكونه يفضي معناه الى مجروره حيث لا يكون
بدونه نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة والزائد لما لم يكن له معنى وكان
المتعلق يتعدى الى مجروره بلا توسطه نحو كفى الله في كفى بالله وحسبك درهم
في بحسبك درهم والتبعيد في التبعيد لم تتعلق بشيء وكذا رب في رب تال يلعنه
القرآن يقال يلعن القرآن تاليا وكذا رب رجل كريم لقيته يقال رجلا كريما
لقيت وكذا ان قيل التقدير رب رجل كريم لقيته حصل ففيه ان رجلا في
المعنى فاعل حصل فلا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل الا افادة معنى التقليل

فلما تقرر لك هذا عرفت انه لا وجه لاختيار الفاضل العصام لما ذهب اليه
الكوفيون من كون رب اسما مضافا الى ما بعده مفيدا لمعنى التقليل نقيض كم التكثير
وللوجه المذكور في الزائد ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حروف الاستثناء فقد
اختلف فيها اختار المص عدم تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال في مغني اللبيب
انها لا توصل معناه الى المجرور بل تزيله عنه كالا ولم يتعلق فلم تتعلق وقيل متعلقة
ووجهه الدماميني في شرحه قال معنى التعدية جعل المجرور مفعولا به لذلك
الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه يقتضيه
الحرف وهنا مفيد لانتفائه عنه ولا يلزم من عدم تعلق الا عدم تعلقها لان كون
حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته له في جميع الاحكام الا ترى ان الا
لا تعمل الجر وهذه تعمل انتهى قال المص فيما علقه على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار
بعامل كونه آلة ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى اليه
بنفسه والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضاء الفعل
او معناه الى ما يليه وعلمت الجر ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي
وليس في سائر الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل ففي
اصلي بل لعارض واما الحروف الزائد فلمشابهتها الحروف الجارة في الصورة
والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التاويل واما حاشا وعدا وخلا
فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل

على ان الاصل في الحروف المختصة بالكلم ان تعمل الاعراب المختص به واما الدليل
على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل في الحروف الزائد ورب يتعدى
بنفسه الى مجرورها وشرط التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر ولولا ولعل
[illegible] معناهما جاريين كما هنا هما غير جاريين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى
المذكور وهو معنى الاصطلاحي بين النحاة في غير حروف الجر واما حروف
الاستثناء فلانها تزيل معنى العامل عن مجرورها وهي ضد معنى التعلق والايصال
ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا والحاصل ان هذه الحروف سوى
الزائدة دالة على معان غير الايصال كلام التعريف ولام الابتداء وهل وقد فكما
لا يقال لهذه انها متعلقة بشيء كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير
مقصودة بالملاحظة بل هي روابط وادوات لمعاني الاسماء والافعال فعلم لكل
حرف فلا كلام فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي من التعلق لا اللغوي
وبهذا كما ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدأ بمثل بحسبك درهم
ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم
بان يقال المراد التجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظي يعمل لذاته بان يقوم المعنى
المقتضي للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء قد قطعت زيدا عن عاملت
بحسب اللفظ لاقتضائه صدر الكلام انتهى كلامه فجر الزائد ورب تفصيل
لاحوال المجرورات المستثنيات باق على ما اي حال كان المجرور عليه اي على ذلك الحال

قبله نحو بهما اي الزائد وربّ من كونه مرفوعا فاعلا او مبتداء كما مرّ ونحو ما من
رجل قائم او خبرا نحو هل زيد بقائم او منصوبا مفعولا نحو ولا تلقوا بايديكم او
خبرا نحو ما زيد بقائم وفائدته اما تحسين اللفظ او التاكيد وفي مثل ربّ رجل
كريم لقيته مرفوع مبتداء او منصوب مفعول لفعل مقدّر بعده لوجوب صدارته
ولذا لا يجوز ان يكون فاعلا وفائدته التقليل او التكثير ومجرور حروف الاستثناء
وهي حاشا وعدا وخلا كالمستثنى بالا على ما يجي من وجوب النصب في كلام موجب تام
نحو هلك الناس حاشا العالم او جوازه واختيار البدل نحو ما جائني القوم حاشا زيد
او اعرابه على حسب العوامل وفائدتها تنزيه المجرور ومجرور لولا ولعل مبتداء
مرفوع المحل فاذا عطف على مجرور لولا اسم ظاهر نحو لولاك وزيد وجب رفعه لانها لا
تخفض الظاهر وما بعده لفظا نحو لولاك بالشعر بزيى لشعرت او تقديرا خبره
نحو لولاك موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور باي حرف جر عدا ذلك
هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما علقه ان كان الجار في
للظرفية او ما كان بمعناه في افادة الظرفية كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد
هذا راي ابن حاجب وتبعه المصنّف واما راي الجمهور فكل ما دخله حرف جر
يتعلق بشيء وليس مرفوعا على انه نائب الفاعل نحو مرّ بزيد فهو مفعول به غير صريح
سواء كان الجار في او الباء او غيرهما او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار اللام
للتعليل او ما بمعناه ككي ومن وفي والباء نحو ضربت زيدا للتاديب وكيمه عصيت

عصيت وعذبت امرأة في هرة ونحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا او مفعول به
غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد كله اذا لم يسند المتعلق الى الجار
والمجرور وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور مما عدا هذه كما هو الظاهر فكفى
بالله خارج عن هذه المبحث ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد الى مجموع الجار
والمجرور باعتبار ان الجار كالجزء الاول من المجرور فيكون من تتمته وباعتبار
ان المتعلق لا يتعدى الى المجرور الا به يكون من تتمته كالهمزة والتضعيف
ففي هذا الجار فائدتان ايصال المتعلق الى المجرور والدلالة على ان الاسناد الى
مجموع الجار والمجرور حتى يجب تذكير العامل وان كان المجرور مؤنثا آدميا
مفردا نحو مرّ بهند وسيجي زيادة بيان ان شاء الله تعالى وانكر بعضهم اسناد
المتعلق الى الجار والمجرور وقال ومثل مرّ بزيد انه مسند الى ضمير مصدره المعرف
كانه قيل هل مررت بزيد فقلت مرّ بزيد اي مرّ المرور المسئول عنه لانه يلزم
في مصدره النائب عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفعل والا يكون عبثا وكذا
الزمان والمكان فلا يقال ذهب ذهاب او زمان او مكان بل يقال ذهب
ذهاب شديد او الذهاب المعروف او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد
او تجرد الفعل على الدلالة على الحدث كما اذا قلت ذهب بمعنى او وقع ذهاب
والحق في كل موضع يجوز فيه اسناد العامل الى المقدّم على المجرور جواز الامرين
فيكون اي المجموع كما هو الظاهر او المجرور على ما هو المراد مرفوع المحل

على انه نائب الفاعل له نحو مر بزيد وزمي عن القوس وضرب للتأديب وذهب

في يوم الجمعة ويجوز تقديمها اي الجار والمجرور الذي علها اي نائب الفاعل

من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت وفي يوم الجمعة سرت وللتأديب

ضربت لانه فضلة ولم يمنع من تقديمه مانع ولما نائب الفاعل فلما اخذ حكم

الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى اولئك

كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه مؤول بانه كان هكذا في الاصل

وقدم عليه فكان فاعلا لمفسره وقد يحذف المتعلق وذكره اكثر ولذا لم يقل

فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا وتخصيصه به اما اشارة الى

اختيار مذهب الاكثر قيل هم البصريون وقال الفاضل العصام اي اكثر النحاة

من البصريين والكوفيين في الظرف المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا

في العمل ومذهب الاقل وهم الكوفيون او اقلهم منهما ان المقدر صفة مشبهة

لكون المفرد اصلا في الخبر وغيره ولكن الحق وبالقبول احق ان يقدر فعل

ان اريد الدلالة على الزمان والا فغيره ولا اختلاف في الصلة وجواب القسم

انه فعل للتنصيص لا يكون الا جملتين ولا فيما بعد اما اراد انه صفة لاختصاصها

بالمفرد نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد واما الاكتفاء به لانه

الاصل ويجوز ان يراد بالفعل ما يدل على الحدث عاما لكل فعل كالكون والوجود

والحصول والثبوت والاستقرار يقال كان الاكل والضرب وغير ذلك

وغير ذلك متضمنا في الجار والمجرور اي مفهوما معناه منهما والتضمن لازم

للعموم يوجد حيث وجد العموم يسميان اي الجار والمجرور ظرفا مستقرا اي

والظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان او المكان ثم تسامحوا فاطلقوا على الجار والمجرور

ايضا فوجه تسميتهما ظرفا هذا واما كونه مستقرا فيه فلاستقراره معنى الفعل وعمله

وضميره واعرابه فيه بانتقال كل منها اليهما على ما يأتي ان شاء الله تعالى نحو زيد في

الدار اي حصل او حاصل وان لم يكن المتعلق المحذوف كذلك اي فعلا

عاما متضمنا في الجار والمجرور بل خاصا او لم يحذف متعلقه اي الجار ولو عاما

يسميان ظرفا لغوا او ملغى اي فضلة غير ركن من الكلام لعدم انتقال شيء

مما ذكر نحو زيد في الدار اي اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية كما اذا قيل

اين اكل زيد فقلت في الدار ومررت بزيد هذا مذهب عامة النحاة وحقق

بعضهم ان المتعلق المحذوف في الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة

اذا انساق الذهن اليه ذكره الفاضل العصام وقال في مغني اللبيب واشتراط

النحويين الكون المطلق اي الفعل العام انما هو لوجوب الحذف لا للجواز انتهى

واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول

العام كذا في حاشية العصام وقد يحذف الجار والاكثر ان يذكر وهو اي حذف

الجار على نوعين النوع الاول حذف قياسي يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث

يرجع اليها لمعرفة جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع فيه

بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز منه حذف في يعرف منه حذفه من
نحو سرت يوم الجمعة وصمت شهرا والنوع الثالث سماعي اي لا ينضبط
بضابطة بل يحتاج في كل جزئي الى السماع وسنبين كلا ان شاء الله تعالى
فالقياسي من الحذف في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذف في
لا بمعناه اذ لا يقدر الا ما هو الشايع والشايع في الظرفية في كما ان الشايع
في التعليل وجوز الفاضل العصام تقدير ما هو بمنزلته منه قياس اي قياسي
ان كان المفعول فيه ظرف زمان قال الفاضل العصام من اضافة الدال الى المدلول
فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا
مبهما كان او محدودا لجواز رجوع ضمير كان الى الظرف فابهامه بابهام مدلوله
الذي هو الزمان والى الزمان كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا والمبهم
من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والمحدود وما اعتبر فيه
ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو
المتبادر لا مضمره فانه لا بد فيه من اظهار في واما نحو يوم الجمعة صمته
فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع ووجه حذفه من المبهم
كونه جزء معنى الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر وشبهه
ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو
سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول للاول والثاني للثاني وقد يعتبر

له زمان

مثال ظرف الزمان محدود

ظرف الزمان مبهم

وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو رفعا ونصبا وجرا في عبارات القوم
اي في الرفع الخ او كان ظرف مكان مبهما لحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في
الابهامية بعضهم فسر المكان المبهم بالنكرة ورد بدخول بيت ومسجد
فيه مع كونهما محدودين وبخروج نحو امامك ولجيب عنه بعدم تعرف الجهات
الست مثل غير ومثل وفسره بعضهم كالزمان المبهم ورد بخروج المقادير
الممسوحة مع جواز حذف في منها قياسا وبعضهم بالجهات الست فاضطر
الى القول بان ما بعدها محمول عليها فعدل المص عن كل منها واتى بتعريف
جامع ومانع ولستغني ما استثني ولقد اصاب فقال وهو اي المكان المبهم ما
اي مكان ثبت له اي لذلك المكان اسم وهو ظرف المكان بسبب امر وهو ما نسب
اليه ذلك المكان غير داخل اي ذلك الامر في مسماه اي مسمى ذلك الاسم اي غير جزء
منه بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى ظرف
المكان فيجب تقدير المضاف اما في جانب الخبر اي اسم ما او في جانب المبتدا
اي ومعناه في الاوضح الاوجز ان يقال وهو اسم ثبت لمكان بسبب امر غير داخل
فيه كالجهات الست وهي تسمية بالمسمى وهي امام وقدام وخلف ويمين
ويسار وشمال وفوق وتحت نحو جلست امام زيد فان للمكان الذي جعل
الامام اسما له بسبب نسبة زيد مكان خارج عنه زيد وقس عليه الخلف وغيره وكذا
اعيد الجار لتعيين المعطوف عليه نحو جلست عندك اي فيما حولك او في حماك

فان عند غير مختص بالحضرة بالبعيد وما في الحكاية كالدار ولدى بمعنى
عند لكن يختص بالحضرة والفه يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع المضمر كالف
على والى وحكى سيبويه عن قوم لديك وعلاك والاك ووسط بسكون السين
بمعنى في الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط
القوم كما تقول بين القوم وبين واذاء وتلقاء وثم الثلثة بمعنى الجهة وكالفا
وحذاء
دير الممسوحة اى المعلومة بالمساحة المقادير جمع مقدار وهو الفدر وقيل النتيجة
مبلغه ثم اطلق على مايدل على ذلك القدر نحو فرسخ وهي مقدار من المسافة يعرف
بالمسافة باثنى عشر الف خطوة وتلك المسافة غير داخلة فيها وميل وهو ثلث الفرسخ
وبريد وهو اربعة فراسخ الجانبا المستثنى من ظرف المكان المبهم يعني يحذف في قبلها
من ظرف المكان المبهم الا جانبا وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين
وهو المكان الذي يستوى اليه المسافة من الجوانب وخارج الدار وداخل الدار
وجوف البيت والا كل اسم مكان وهو في العرف اسم مشتق لمكان بزيادة الميم لا يكون
ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يدل على القرار ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب والمأكل
فانها ظرف مكان مبهم لان المكان يسمى مقتلا ومضربا ومأكلا وغير ذلك بوقوع
الحدث الذي هو القتل والضرب والاكل وغير ذلك فيه وكل واحد منها غير داخل فيه
والحكم كذا ان كان اسم المكان ملتبسا بمعناه اى بمعنى الاستقرار ولم يكن متعلقه
اى عامله ملتبسا بمعناه اى بمعنى الاستقرار نحو مقام ومكان فان القيام والكون

والكون يستلزمان القرار ولو في الجملة فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها
بالاستقراء نص عليه سيبويه مع كون كل منها ظرف مكان مبهما الصدق تعريفه عليه
لانك اذا قلت اكلت في جانب زيد فالجانب يثبت لمكان بسبب زيد وهو خارج
عنه وكذا غيره ولعل السر في عدم جواز حذفه في نحو الجانب عدم القرافة
في الظرفية لانه يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في للتنصيص على الظرفية وفي اسم
المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشيء كونه مقرا للآخر فلما لم يدل على القرار
متعلقه
ضعف الظرفية فاحتيج الى في وما يدل عليه منه وان ظهر ظرفية الا انه لما لم يكن
بمعناه لم يظهر ظرفيته له لا يقال اكلت جانب الدار وجهة البيت او غير ذلك مما ذكر
او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه
واما ان كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار ملتبسا بمعنى الاستقرار
يجوز حذف في منه لوضوح ظرفيته له مع دلالته على القرار فلا حاجة الى تنصيص
الظرفية بادخال في عليه ماخوذين من حدث واحد او كل من حدث نحو فحدث
ونحو قعدت مكانه اعلم ان النحاة اختلفوا في مثل قوله تعالى فاما ان كان من
المقربين فروح وريحان فقال الرضي وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب
اما ما دخلت عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط
محذوفا لو لا علمه والمعنى مهما يكن من شيء ان كان المتوفى من المقربين
فجزاؤه روح الخ وقال آخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جوابه

جواب لما والتقدير فاما المتوفي فان كان الآية فلما حذف المتوفي حذف الفاء لئلا

يلزم اجتماع اداتي الشرط والجزاء اذا عرفت هذا فقد عرفت ان عبارة المص هذه يميل

الى القول الاخير لانه لم يوت بالفاء في الجواب والتقدير واما عامل القسم الاخير فان

الخ فلما حذف اظهر بعد كان ويمكن ان يحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع

مدخوله اى فاقول يجوز حذف في وان كان مفعول فيه ظرف مكان محدود وهو ما

له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه حتى هذه العبارة مثل ما سبق نحو

دار وبيت وخان وبلد فان هذه الاسماء ثبتت للمواضع بسبب امور دخلت فيها

كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيوت في الخان والدور وغيرها في البلد

فلا يجوز حذف في من محدود ان لا يحمل على الزمان لعدم جهة الحمل ولا على المكان المبهم

لانه يكون كالاستعارة من المستعمل فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار الا

اى من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن وفروعها كادخل وانزل واسكن وغيرها

نحو قولك اسكن انت وزوجك الجنة والبعدية اعم من ان يكون رتبية نحو الدار

دخلت وانما فسرنا الموصول بالمكان لانه لا بد من اظهارها في غيره نحو دخلت

في الدار او في مذهب ابي حنيفة واستعمال الدخول باظهارها في المكان وان جعله

سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه في الرضى انما حذف في

لكثرة استعمالها وقال عصام الدين لكمال مشابهة مدخولها المفعول به حتى

ذهب الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون المتعلق

المتعلق ويرد فعليه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه

بلا واسطة حرف جر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه كون مصدره على فعول وهو من الاوزان

الغالبة في اللازم وان نقيض الدخول وهو الخروج لازم بلا خلاف نحو دخلت

ونزلت الخان وسكنت البلد والموضع الثاني من المواضع الثلاثة التي يحذف فيه حرف

الجر فيها قياسا المفعول له يحذف منه اللام وقيل او ما بمعناه قياسا اذا كان مدخوله

فعلا لفاعل الفعل المعلل به نحو فعل مثل جئتك للسؤال وجئتك للعسل كانا

لفاعل الفعل الاصطلاحي فاكتفي به عن شبه الفعل او المراد الدال على الحدث فيتناوله

ايضا مثل انا الخارج من الدار خوفا المعلل به بان فعلهما فاعل واحد وشرط

بعضهم كون ذلك الفعل فعلا غير جوارح قوله ومقارنا اى ذلك الفعل له

اى للفعل المعلل عطف على الفاعل لا على الفعل في الوجود بان يتحد زمانهما

او يكون زمان احدهما بعضا من الاخر كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان القعود

بعض زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاع الصلح فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان

الشهود ثم ان المراد بالمقارنة في الوجود اعم مما في نفس الامر ومما في قصد المتكلم

فقط فيصح المثال الاخير وان لم يقع الصلح فالمقارنة الخارجية ليست بشرط بل

يكفي المقارنة في القصد وانما اشترط هذه الشروط لانه بهذه يشبه المصدر

فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل واحد منها

ولم يشترط التنكير كما اشترط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه

التنكير كما ان الغالب في المجرور التعريف نحو ضربت زيدا تاديباله اي ابقاء للادب عليه فاعل الضرب والتاديب هو المتكلم وزمانهما واحد والضرب وسيلة للتاديب كالشتم والنصيحة وغير ذلك في الرضي يصح ان يقال الضرب هو التاديب وقال الفاضل العصام فيه نظر لان التاديب تحصيل الادب ومايليق بالشخص والضرب هو الوسيلة كالشتم وغيره بخلاف اكرمتك لاكرامك باضافته الى الفاعل لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدك اي بذلك امس لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف فالجار ينتصب المجرور على انه مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبي المحل لعمل الجار في لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل يعم هذا النصب اللفظي وغيره كما في ولدي لانه معرب عند الرضي فنصبه تقديري وكم واذا فنصبهما محلي لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجار عنه ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق وظاهر عبارته انهما يقعان نائب الفاعل وفي المحقق الرضي ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى هذا فكلام المصنف رضي الله عنه وقع ... لو قوع المجرور باللام وعليه الخلاف قوله فيما سبق وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور واما المفعول فيه فقد اختلف في لازم الظرفية فقال بعضهم لا يقع كالمصدر المؤكد فضرب مع زيد مسند الى ضمير المصدر وتحمله المصدر في الامتحان ومنهم من جوز نيابته بقاء نصبه ابقاء على ما عليه في اكثر الاستعمال ...

وعليه قولهم ان معه في المفعول معه نائب الفاعل ويرفعه وعليه قراءة لقد تقطع بينكم بالنصب والرفع ونصر بعضهم بانه فاعل على كلا التقديرين فاطلاق كلام المصنف في هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له ووقوع المفعول فيه ان النصب علامة قصد العلية والظرفية ولو فات النصب في المفعول له فات علامة العلية فلا يعرف كونه مفعولا له فان عليته وقصدها انما تعرف فان بالنصب بخلاف المفعول فيه فان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم تعرف قصد الظرفية ولا باس به لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته فمعلومة من نفس الكلمة كذا ذكر الفاضل العصام ثم ان في في قوله وفي هذين متعلق بينتصب المقدر المفسر بالمذكور لان اذا المتضمنة معنى الشرط مانع لتقديم معمول ما بعده عليه واذا ظرف فحذف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرطه ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف الى عامله نظرا من الشرطية الذي عامله الشرط المعمول له او ينتصب على ما عليه الجمهور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر تجردها عن معنى الشرط فتعلقها بينتصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية مستانفة او معترضة و الموضع الثالث من المواضع الثلثة ان المصدرية وان بتشديد النون ولو بعد التخفيف نحو سرهو ... ان فيل اكرمك زيد فالجار اي جار كان يحذف منهما قياسا اي حذفا قياسيا او حذفا قياسيا لانهما حرف موصول طويل

بصلته فاجازوا فيهما التخفيف بحذف حرف الجر نحو قوله تعالى عبس
وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله
اى لان المساجد لله ونحو اياك ان تضع وفتك اى من ان تضع واياك
انك مضيع وفتك اى من انك وللحذف السماعى فيما اى فى موضع عدا
ذلك الموضع هذه المواضع الثلثة المفعول فيه والمفعول له المذكورين
وان وان كائنا مما اى من موضع سمع من العرب فى القرآن او غيره اى يلزم
فيه السماع فيحفظ ما سمع ولا يقاس عليه اى لا يجرى ثمة اى بعد بيان
مواضع الحذف مقتضى القياس على الاولين بعد الحذف اى حذف الجار
فى غير الاولين اى المفعول فيه والمفعول له وغيرهما الثالث من القياس
والسماعى اذ قد عرفت ان الاعراب المحلى فيهما يظهر ولا بقاء على الجر
بالاتفاق ان توصل انت متعلقه اى الجار الى المجرور اى تعلمه فيه بلا واسطة
وتعطيه الاعراب الذى منه كما اشار اليه بقوله فتظهر انت الاعراب المحلى
فيه ان لم يمنع مانع من الظهور كما فى ان مع صلته وبعض السماعى لزوال
المانع منه وهو شغل لفظه بالاعراب الحقيقى وهذا مذهب سيبويه لانه تغير
والاولين ذلك فيحمل عليهما غيرهما لابهام حاله لقلته وقال الخليل والكسائى
يبقى على ما كان عليه الجر وقال الرضى والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل
مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وهو النصب على المفعولية او الرفع على الابتداء

على النائبية ويبنى اى ماذكر وغيره حذفا وايصالا لوجودهما فيه
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ونحو استغفرت الله ذنبا اى من
او لذنب ونعاه الخبر اى له ونحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك
ومستقر فيه حذف الجار وانتقل رفعه من المحل البعيد الى المحل القريب الذى
هو محل الجر قبل حذف الجار وان مع صلته فى ان جاءه الاعمى منصوب مفعول له
لعبس لا مجرور بلام مقدرة وفى نحو اعجب ان تضع وقتك اى من ان تضع
مرفوع على انه نائب فاعل المعجب وقد يبقى المجرور اذا كان المقسم به لفظة الله
عند البصريين والكوفيون يجوزون الجر فى كل مقسم به حذف جاره وان كان بلا
عوض نحو رب الكعبة لافعلن مجرور على الشذوذ ان كان بلا تعويض
وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظة الله هاء التنبيه وهمزة الاستفهام
كقول الحجاج للحسن البصرى آلله ليقومن عبد من عبيدى فيقولن كذا وكذا
وفى تعويض الهاء اربعة اوجه اثبات الف هاء وحذف همزة الله مع الساكن
الثانى لاجتماعهما وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقطع همزة الله لدفع
الساكنين وقلب الف هاء همزة كما فى ولا الضالين فى قراءة ابى ايوب السختيانى
والترتيب فى الحسن كالترتيب المذكورة وتمام بحثه فى شرح الكافية للرضى
نحو الله لافعلن بالجر اى والله هذا على وفق ما فى شرح التسهيل وقال الرضى
وتبعه عصام الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالته ولا

ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او مقدرين او مختلفين بمعنى واحد كائنين
بدون العطف والابدال او متعلق بمتعلق اذ بهما يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالعصا
بالسوط ومررت بزيد باخيك وعجبت من زيد من يده او من علمه بفعل واحد
متعلق ايضا بقوله تعلق من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه لان عمل العامل
مبنى على اقتضائه المعمول فاذا عمل في نوع من المعمول لم يبق له اقتضاء الى غيره
من هذا النوع واما اذا لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما
ليسا من نوع واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت بالعصا للتاديب
فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل وبعمرو مثال لكون الجارين ملفوظين والمجرور مفعول به
غير صريح ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل ويوم السبت والظرف
فيه مقدر والمجرور مفعول فيه لانهما ملتبسان بخلاف ضربت يوم الجمعة
امام المسجد بتقدير الجار واكلت من ثمره من تفاحه بذكره وانما عكس الترتيب
ليكون المخالف اقرب لما خالفه بقدر الامكان وانما جاز هذان لان الجارين
لم يكونا بمعنى واحد في الاول بل الاول للزمان والثاني للمكان صرح به الرضي
في درت في البلد في يوم الجمعة وفي الثاني وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا
بفعل واحد بل الاول تعلق به حين اطلاقه والثاني بعد ما قيد بالاول فكان
المعنى وقع الاكل المبتدئ من الثمر من التفاح بخلاف المثالين الاولين فانه
لا يصح وقع مسمى ضرب يوم الجمعة يوم السبت ولا وقع مسمى المرور

المرور بزيد بعمرو هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي في قوله
كلما رزقوا منها من ثمرة الاية ومن كلام العلامة التفتازاني في شرح التلخيص
وصرح به السيد السند في حاشيته ويمكن اعتبار هذا في المثال الاول ويمكن
ان يجعل من تفاحه بدل البعض باعادة الجار قال الشيخ الرضي فولدت في العراق في بغداد
وفي رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل ويستغنى من الضمير لشهرة الجزئية
والعامل في اسم ان ليس المبتدا والخبر في الاصل بل سميا اسما وخبرا له بعد دخوله كما سبق
على قسمين ايضا اي كالعامل في الاسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه رتبة وقسم
منهما على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن
في اختيار جمع القلة ستة منها تسمى حروفا المشبهة لحرفا قال المحقق ما كان لهذه
الحروف مفهومات كلية مثل مشابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوه وكانت لتلك المفهومات
افراد ذهنية لوحظت اجمالا اعبر عنها بجمع الكثرة وقيل غيرها المشبهة بالفعل
لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فكائن لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اي فذهاب
عدد حروفها عن الثلثة صاعدا الى الفوق وسافلا الى التحت فالمعطوف بالفاء محذوف
عامل في الحال اي ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مثل الفعل او لكون صورها كصور الفعل
فان كفر وان كفر وكان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها
وهي لعن كقطعن وفتح اوائلها ولفظ حركات اواخرها بنون الوقاية كالفعل
وبنائها على الفتح اي بناء اواخرها و اوليها بعضها على الفتح كان المفتوحة
واما معنى فاصل لوجود معنى الفعل وهو الحدث في كل منها فان وان بمعنى حققت

وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت
ولما اشبهما لافاد زمنها الكلمات والفعل المتعدي خاصة لوقوع مرفوع ومنصوب
بعدها ولا أعملت عمله الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع ايذانا بفرعيتها
وايضا لما شابهت بالمتعدي عملت اولا عمله الخاص به وهو النصب والرفع عام
لكل فعل ان انهما للتحقيق اي تحقيق مضمون الجملة دخلتا عليها بعد جعلها
في تاويل المفرد في ان ولذا استعملان في مقام التحقيق وكان حرف براسه على الصحيح
وقال الخليل انها مركبة من الكاف وان للتشبيه اي لتشبيه اسم بخبره وقال الزجاج هذا
اذا كان الخبر جامدا وان كان مشتقا فللظن والحق ما قاله العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص من انها تستعمل في التشبيه والظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
فانك اذا اردت تشبيه زيد مثلا باسد قلت كان زيدا اسد واذا اردت تشبيهه
قاعدا بشخص قائم قلت كان زيدا قائم اي كان زيدا في حال قعوده شخص قائم
واذا رايت شبحا وظننته بقرا قلت كان هذا بقر اي اظنه بقرا واذا رايت شخصا
وظننته قائما قلت كان هذا قائم اي اظنه قائما والمقصود لكونه في مقام تعداد العامل
وتفصيل العمل اقتصر على ما هو الاغلب ولكن مفردة عند البصريين للاستدراك
اي لدفع توهم نشاء من الكلام السابق فاذا قلت جاءني زيد فكان السامع
توهم انه جاء عمرو ايضا لما بينهما من الالفة التامة بحيث لا يفترقان فدفعته
بقولك لكن عمرا لم يجئ فلذا تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا ومعنى

ومعنى كالمثال المذكور او معنى فقط كما اذا قلت زيد حاضر لكن عمرا غائب قال
الفاضل العصام هذه الاربعة لا تخرج الجملة عن الاخبارية فقولهم في تفسير
التشبيه في معنى كان اي لانشاء التشبيه ليس على ما ينبغي او يحمل الانشاء على
معناه اللغوي اي للدلالة على التشبيه وليت هو للتمني اي لانشاء محبة حصول
شيء ترقبت حصوله ام لا فيدخل على الممكن نحو ليت لي مالا فاحج وعلى الممتنع
نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء والكسائي نحو ليت زيدا قائما والفراء
يقول باتمنى زيدا والكسائي بليت زيدا كان قائما وتمسكهما بليت ايام الصبا
رواجعا والمحققون على ان رواجعا حال من ضمير الخبر المحذوف اي ليت
ايام الصبا لنا رواجعا وقد تدخل على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم
فيقول سيبويه ان مع معمولها سادة مساد اسم ليت وخبرها والاخفش يقدر
الخبر مثل علمت ان زيدا قائم ولعل للترجي اي لانشائه وهو توقع ممكن ولا
وثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطينا او مخوف نحو لعله يموت الساعة
واضطرب اقوالهم في لعل الواقعة في القرآن العظيم لاستحالة الانتظار غير الموثوق
بحصوله عليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق
يتعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فالمعنى اذهبا انتما
على رجائكما ذلك من فرعون واجاز الاخفش دخولها على ان المفتوحة
قياسا على ليت كما قيست عليها في جواز نصب المضارع بان مقدرة بعد الفاء

ولا يتقدم معمولها عليها لانها عاملات ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما
تقدم عليها ولا معمول معمولها لئلا يبطل الصدارة في غير ان المفتوحة
وفيها المصدرية تبعا لانها مع معمولها في تاويل المصدر ووجب لها اى
للحروف المشبهة بالفعل صدر الكلام اى الجملة التي دخلت عليها من حيث
انها جملة فلا يرد ان ان لها صدر الكلام دخلت عليه فلا يحتاج الى الاكتفاء
وهذه الجملة اعم من ان يكون اسنادها مقصودا لذاته نحو ان زيدا قائم او لا
نحو زيد انه عالم وانما وجب لها الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من
اى نوع تاكيدي او تشبيهي او غير ذلك غير ان المفتوحة لما كان الاستثناء
من الوجوب وهو لا يدل الا على علم الوجوب وهي لا تقع في الصدر احتاج
الى بيان المقصود فقال فلا تقع في الصدر اى صدر الكلام اصلا اى لا
بالنظر الى مدخولها لخروجه عن الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت
مع مدخولها جزءا منه لالتباسها بالمكسورة وما لم تلتبس فيما بعد اما ولو لا
وقعت في صدر كلام جعلت جزءا منه نحو اما انك عالم فحسن ولولا انك
جاهل لاكرمتك لانه لا تقع بعدهما المكسورة وتلحقها ما الكافة عن العمل
فتلغى اى يبطل عملها وسمع اعمال ليت نحو قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى
حمامتنا ونصفه فقد والالغاء اكثر واذا اعملت فما زائدة حرفية كما
في قوله تعالى فبما رحمة وروى ابو الحسن الاعمال في انما واغا ولم يسمع

ولم يسمع في لعلما وكانما ولكنما ويجوز القياس على ليتما عند الكسائي و
قال ابن درستويه ان ما نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما لها والجملة
بعدها خبرها وتدخل اى ويجوز دخولها حين الالغاء على الافعال
لانها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحا للمعمولية وهذا في غير ليت
واما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال ليتما قام زيد الا عند
ابن الربيع وطاهر القز وبني في مغني اللبيب نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضارب
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة اى لا تجعلها في حكم المفرد بل تقرره ولذلك
جاز العطف على اسمها بالرفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا مثل ان زيدا
قائم وعمرو او تقديرا نحو فاني وقيار بها لغريب ودخول لام الابتداء على الخبر
او على الاسم المفصول او على معمول الخبر الذي بين الاسم والخبر كراهة اجتماع
اداتي التاكيد وتمام تحقيقه في شروح الكافية وان المفتوحة مع جملتها
اى مع اسمها وخبرها اللذين كانا جملة قبلها فالتسمية مجاز كوني وقال الفاضل العصام
بل حقيقة عرفية في حكم المصدر اى ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعله
كالمصدر نحو حق انك قائم اى قيامك ولذلك لا يجوز العطف والدخول
المذكوران فيها خلافا للمبرد فانه يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان
تجعلها كانها مصدر مضاف الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر كذلك
بالحاق ياء مشددة في اخره كما في اعجبني ان زيدا انسان اى انسانيته او مصدر

من مادته كما في نحو ان زيدا لخوك اي لخوته لك في الجامد وان كان الخبر مركبا
يؤخذ مصدر لاحدهما مضافا الى الاخر المضاف الى الاسم نحو اعجبني انك لا تكرم
اي انتفاء اكرامك او من صفة الخبر مصدرا ان كذلك كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم
لا يفقهون اي بانتفاء فقاهتهم او من جزاء الجملة الشرطية الواقعة خبرا
نحو بلغني ان زيدا ان تعطه يشكر ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم اي شكر
ابيه وقت اعطائك او الى الاسم نحو بلغني ان ان تعطه يشكرك اي شكره اياك
او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مأخوذ من خبر الخبر نحو بلغني ان زيدا ابوه
قائم اي قيام ابيه ومن ثمة اي ومن اجل كون ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغييره وتغيره وجب الكسر اي كسر همزة الف نون او الكسر بمعنى المكسور اي ان
المكسورة في موضع الجملة في موضع يختص بها جمع جملة الاولى مواضع او الجملة جميع
المفرد او افراد الجمع كما في قوله والفتح في موضع المفرد اي موضع يقع فيه المفرد
ولما تنزه في الاجمال الى التفصيل قال فكسرت اي ان خبر في موضع الانشاء اي
فلتكسر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر في محله او قرنت بالكسر حال كونها في
الابتداء اي في الابتداء الكلام وذلك بان لم تكن من تتمة كلام قبله بان لا يكون
لفظ قبله نحو ان زيدا قائم او كان ولكن لم يجعل جزء منه بل استونف نحو قوله تعالى
واتقوا الله ان الله يحب المتقين وجه الكسر فيه ظاهر وفي مقام جواب القسم
يعني اذا كانت جواب القسم لانه جملة خلافا للكوفيين والمبتدا اذا لم يكن في

مقام

في خبرها لام الابتداء فانهم يجوزون الفتح حينئذ نحو والله ان زيدا قائم وفي
الصلة يعني اذا كانت صلة للاسم الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة وسياتي
نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي موضع الخبر
عن اسم عين اي عن اسم مدلوله ذات علما نحو زيد انه قائم او غيره نحو الرجل
العالم انه كريم لانه يلزم الاتحاد بين المبتدا والخبر ولو فتحت يلزم التباين
بينهما فلا يصح الحمل ولو كانت خبرا عن اسم حدث ان كان صحة المعنى بالكسر
تكسر نحو العلم انه حسن والجهل انه قبيح وان بالفتح تفتح نحو ما معي الا انك
جراد وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء لانها على ما هي
تجامع المكسورة لا المفتوحة نحو علمت ان زيدا لقائم ولو لم تدخل اللام
وجب فتحها لكونها مفعوله وحال كونها بعد القول وما يشتق منه فبعد ظرف
مستقر منصوب محلا معطوف على ما سبق من الحال ونصبه اللفظي حكاية فيما
من عامله المعرى عن الظن الغير الدال على معنى الظن اي الحكاية بمعنى التلفظ
لان تعلق القول بشيء انما هو لحكايته فلا يتصرف في مضمون الجملة مع انها مفعول له
لان المفعول هو اللفظ والمعنى باق على حاله ولهذا لم يدخل في قوله مفعوله
لا المراد بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها وانما وصف بالعراء عن الظن
لانه لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله تعالى
ولحل حتى الابتدائية اي المنسوبة الى الابتداء بان ابتداء الكلام بها لا العاطفة

وبعدم

ان جملیه مقارن اولدیغی حالده مصدر حکمنده در ان‌نك خبری خالی دکلدر یا مشتق اولور یا جامد
اولور یا مشتق منه اولور یا جمله شرطیه اولور یا جمله اسمیه اولور اکر ان‌نك خبری مشتق اولور
مشتق اولدوغی نه مثال اعجبنی ان زیدا قائم مشتق اولان خبردن مصدر اخذ ایله رزده
ان‌نك اسمیه مضاف ایله رز تعبیر ایدرز ندرز اعجبنی قیام زیدلك لكن ان‌نك خبری جامد
اولورسه مثال اعجبنی ان زیدا انسان کبی خبرینه یا مصدریة الحاق ایله رزده اسمیه مضاف ایله رزده تعبیر
ایله رز مثال اعجبنی انسانیة زیددرز لكن ان‌نك خبری مشتق منه اولورسه مشتق منه دن مصدر
اخذ اولنماز بلکه صفتندن اکی مصدر اخذ ایله رزده اول مصدرلری بر برینه مضاف ایله رزده
اولندوغی ان‌نك اسمیه مضاف ایله رز مثال قوله تعالی ذلك بانهم قوم لا یفقهون تقدیر کلام
بانتفاء فقاهتهم دمکدر لادن انتفاء یفقهوندن فقاهة اخذ ایدلدکه یاخود ان‌نك خبری
جمله شرطیه اولورسه مثال بلغنی ان زیدا ان تعطه شکرك ابوه کبی ایتادی جزاسندن بر مصدر اخذ
ایله رزده ان‌نك اسمیه مضاف اولان مضاف ایله رزده تعبیر ایله رزده مثل بلغنی شکر زید ایاك
علی تقدیر اعطائك ایاه یاخود ان‌نك خبری جمله اسمیه اولورسه مثال بلغنی ان زیدا ابوه قائم خبرنك
جزئندن مصدر اخذ ایله رزده ان‌نك اسمیه مضاف اولان مضاف ایله رزده تعبیر ایله رزکه مثل بلغنی قیام
ابیه ده اولان ضمیر ان‌نك اسمینه راجعدر زیرا ابیه دمکدر لمحرره محمد وهبی سنجاقی

والجارة لانهما تدخلان على المفرد فوجب الفتح بعدهما انتقول ذلك حتى ان زيدا
نحوه
يقوله وحتى هذه يجب ان يكون مدخولها سببا عما قبله وبعد حروف التصديق
وهي نعم وبلى واي ولعل وجير وان لاختصاصها بالجملة سوى فانه مختص بالقسم
اي
نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد او ازيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف
يفتتح بها الكلام وهي الا واما وهما لاختصاص الاوليين بالجملة وهكذا لك الا انه
تدخل على اسماء الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان زيدا قائم وها ان زيدا قائم وبعد واو
الحال لانها لا تدخل الا على الجملة نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون
وجاءني زيد وان غلامه راكب وفتحت ان اي مادتها حال كونها مع مدخولها
فاعلة نحو بلغني انك قائم والنائبة اما داخلة فيها لكونها في حكمها او في مفعوله
لانه في الاصل مفعول ومفعوله نحو علمت ان زيدا قائم ومبتداة نحو عندي
انك قائم ومضافا اليها نحو لجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب افراد هذه
الامور والمضاف اليه لحيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فلذا دخلها ان
تفتح لا محالة صرح به الرضي وكذا مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم ان
زيدا سو لانه ايضا واجب الفتح صرح به الفاضل العصام وقيل ان ما بعد حيث
ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز ان يقع بعده جملة مفرد وحال كونها
بعد لو ولولا اي ما بعده فاعل لاختصاص لو بالفعل والفاعل مفتوح خلافا
للكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الكل فهو عندي كونه مبتدا

مبتدا عندهم نحو لو انك قائم لكان كذا والجمهور التزموا الفعل في خبر ان بعد لو
اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك غيره فقال المص سديد على مذهبه لا على
مذهبهم اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعيم الى التحضيضية
لا يساعده قوله لانه مبتدا وقال سيبويه مبتدا غير محتاج الى الخبر لتضمنه
المسند والمسند اليه وقيل مبتدا محذوف الخبر قيل يقدر مقدما وقيل مؤخرا
وهو الاظهر وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى ان ما بعد لولا هذه فاعل
الفعل المقدر كذا في المغني نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك
وبعد ما المصدرية التوقيتية اي المنسوبة الى التوقيت لدلالتها على الوقت
ونيابتها عنه صرح به الرضي في شرح الكافية او بتقدير زمان مضاف قبلها
صرح به ايضا في موضع اخر منه لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية
توقيتية او لا ولو لا اظهر في مقام الاضمار قيل تقييدها بها اولا لان ما المصدرية
مطلقا لا تقع قبل بل تقع التوقيتية خاصة فلان ان تقييد المصدرية فلا حاجة
الى ما وكان يقع في قلبي ان كلا من ما وان تقييد مصدرية مدخولها فالعذر
فيه ثم رايت ان اهل التفسير قالوا اجمل قوله في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا وفي كلام المغني ايضا ما يدل عليه فلله الحمد وبالفعل الماضي لفظا
او تقديرا مثبتا او منفيا بلم نحو قوله تهددني ما لم يلقني ومعناه الاستقبال
عند سيبويه وتقل كون فعلها مضارعا قال الرضي وجوز غيره الاسمية

وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية
نحو لجلس ما ان زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا قائم واشار بقوله بمعنى مدة
ثبوت قيام زيد الى توقيتية ما ومصدرية ان وبعد حرف الجر اية
حرف كانت نحو عجبت من انك قائم للاختصاص حروف الجر بالاسم وبعد حتى العا
طفة للمفرد وهذا قيد تحقيقي لا احترازي لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما
صرح به غير واحد من النحاة وذلك لانه شرط في معطوفها كونه جزء مما
قبلها او كجزء منه ولا يتاتى ذلك الا في المفردات قال في مغني اللبيب هذا هو
الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرء القيس سريت بهم حتى تكل مطيتهم فمن
رفع تكل ان جملة تكل مطيتهم معطوفة بحتى على سريت بهم ويحتمل ان المض
اختاره وح يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز فيه الامران نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسمين والحرفان داخلان في حروف الجر لانهما
مبتدء وان مع جملتها خبر بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس نحو ما رايته
مذ انك قائم اى مذ زمان انك قائم وحيث جاز التقديران اى تقدير الجملة وتقدير
المفرد جاز الامران الكسر والفتح فان الكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
جملة والفتح على تقدير جعلها معهما مفردا كان التي وقعت بعد فاء الجزاء
او اذا المفاجاة نحو من يكرمني فاني اكرمه او اذا انى اكرمه فان كسرت
ان فضمير المفعول محذوف اى كسرتها او الفعل مجهول والضمير المستتر

المستتر فيه والكسر اولى لانه لا يحتاج الى تكلف الحذف ورجحانه لا ينافي جواز
الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحوج الى الحذف مع صحة الكسر المستغني
عنه قاله الفاضل العصام فالمعنى فانا اكرمه لان المكسورة لا تغير المعنى وان فتحت
ان او ان اى قرات بالفتح او قريت فالمعنى فاكرمي اياه ثابت فان مع اسمها
وخبرها مبتدء محذوف الخبر كذا في الرضي وتقدير الخبر مؤخرا الى بيان المعنى لا لوجوب
تاخيره اذا صرح بان حتى يراد ان الخبر اذا كان خبرا عن ان يجب تقديمه
ويجوز ان يكون معناه فجزاؤه انى اكرمه بتقدير مبتدء كما ذكره الجامي وارتكاب
الحذف قبل الحاجة غير قليل في كلامهم وايراد لفظ الجزاء ثابت في كلام المعجز
مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم وتخفف ان المكسورة
بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد فيلزم اللام
اذا لم يكن بعدها نفي او لم يقتض المقام الا نية سواء اعملت نحو ان كلا لما ليو
فينهم
فيهم ان وما ولا يجوز اعمال المخففة عند اكثر الكوفيين والاية حجة عليهم
او الغيت نحو وان كانت لكبيرة اما مع الغاء فللفرق بين هذه وان النافية
واما مع الاعمال فللفرق ايضا في غير اللفظي وفيه للاطراد وهذا اختيار ومذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا مع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
في خبرها سواء كان خبرا لها او لما دخلت عليه او خرج عن الخبرية كما عند
دخول افعال القلوب عليها لانه وان خرج عن الخبرية لها لفظا الا انه خبر لها

معنى لان معنى ان الظن زيد القائم لن زيد القائم في ظننا وكذا غيره ولا غيره
لان اللام بعد التخفيف لا يدخل في الكم ومعمول الخبر وان كان بعدها نفي
يمتنع اللام يقال ان زيدا يقوم وان اقتضى المقام الاثبات نحو ان الله واحد
يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الغاؤها لفوات بعض المشابهة كما يجوز
عمالها على ما هو الاصل والغالب الالغاء والتصريح به رجحانه وجوز بعضهم
تقدير ضمير الشان قياسا على المفتوحة ومنعه ابو علي كذا في الرضى وح
يجوز دخولها على الفعل فاذا دخلت عليه يلزم دخولها على فعل من افعال
المبتدا والخبر كافعال الناقصة وافعال القلوب عند البصريين لئلا تخرج
عن اصلها بالكلية نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظن لمن الكاذبين
وقوله ان قتلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيون يتمسكوا به وبامثاله وحكموا بجواز
دخولها على الفعل مطلقا وروي عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى
الا ومعنى ان قتلت الا مسلما وتخففا المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وجوبا
لانها اكثر مشابهة من المكسورة مع انها وجد عملها في الاسم الظاهر ولم يوجد فيها
فقدر عملها في الضمير لئلا يلزم ترجيح الاضعف هذا هو المشهور وقد اجاز
سيبويه الغاؤها لفظا وتقديرا كالمكسورة قال الرضى وهذا ليس ببعيد وجاء
اعمالها في الضرورة قال فلو انك يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت
الشاعر
صديق وروي في السعة رواية شاذة ويكون قبلها الم نحو قوله تعالى
ويجوز ان

تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ويلزم ان يكون قبلها اي المخففة
فعل من افعال التحقيق يعني انه اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه
فاعل ليلزم
الافعال اي من افعال الدالة على التحقيق كالعلم والتبين والتيقن والانكشاف
والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق الذي في ان وللايذان
من اول الامر انها هي المخففة لان الناصبة لا تجيء بعد فعل التحقيق واذا
كان قبلها ما يدل على الظن يجوز ان يكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقين
وان تكون مخففة لدلالة الظن على الرجحان فيقرب من العلم نحو علمت
ان زيد قائم وتدخل اي ويجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا غير
مقيد بكونه من افعال المبتدا بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس
فيه معنى الطلب وضعا كالامر والنهي هذا بالاجماع وكذا ان المفتوحة
لا تدخل على الفعل الطلب على الاصح واجازه سيبويه كذا في الرضى والحاصل
يجب ان يكون ما بعد ان المخففة فعلا لان يكون تفسير الضمير الشان
المقدر جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وشرطا ودعاء
وغيره ويلزمها اي المفتوحة المخففة مع الفعل لا الجملة الاسمية نحو واخر
دعواهم ان الحمد لله المتصرف حال كونه غير الشرط والدعاء اي مع دخوله
عليه حرف النفي ما ولا ولم ولما ولن وان نحو علمت ان لا يقوم وقوله تعالى
فاعل ليلزم
افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا بالرفع وبتثبيت ان ما تقوم وايحسب

الانسان ان لن نجمع عظامه وعلمت ان لم تقم او لما تقم او ان تقوم او
السين نحو علم ان سيكون او سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو علمت ان قد تقوم ليكون كالعوض
عن النون المحذوفة ولذا يسميها النحاة حروف التعويض وللفرق بينها
وبين الناصبة فانها لا تدخل بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها يفرق
بالعمل فان كان الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يرجع بالنصب فهي الناصبة
والا فالمخففة ولو كان الفعل الذي دخلت المخففة عليه غير متصرف
بان لا يجيء منه مضارع ولا غيره من الامثلة او شرطا بان دخل عليه ولحله
من ادوات الشرط او دعاء بان استعمل فيه وان كان وضعه لغيره لا يحتاج
الى احد هذه الحروف لعدم الالتباس بالناصبة لعدم دخولها على واحد
منها مثال غير متصرف نحو وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال
الشرط قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال الدعاء
قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة التخفيف وفعلية
غضب وتخفف كان فتلغى على الاستعمال الافصح وقد جاء وصدر
مشرق اللون كان ثدييه حقان على الاعمال والمشهور نحو كان ثدياه
حقان بالفاء وقيل فيها ضمير شان مقدر كما في المفتوحة المخففة وقال الرضي
ويجوز ان لا يعتبر لعدم الداعي اليه كما في المفتوحة لكن لزوم ما لزم

ما لزم في المفتوحة من حروف التعويض للفعلية بعدها يقوي اعتباره
فيها ايضا نحو قوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله كان قد وردت
الاظعان وتخفف لكن فيجب الغاؤها لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها وليست لسائرها ما يجري مجراها مما لم تعمل ولجاز الاخفش
ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا يعرف له شاهد ويجوز دخول
الواو عليها مشددة ومخففة وهي عاطفة او اعتراضية نحو ما جاء
زيد ولكن عمرو حاضر ويجوز ح اي حين اذ خففتا والغيتا دخولهما
اي كان ولكن المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه بالالغاء نحو كان قد
قام زيد ونحو ما قام زيد ولكن قعد والسابع من الاحرف الثمانية التي
منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع اذ العامل في المتصل
الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا عند البصريين وقال المبرد والزجاج
العامل فيه الا لقيام معنى استثنى به وهو اي المستثنى المنقطع الذي
لم يخرج على صيغة المجهول عن متعدد لعدم دخوله معناه في المستثنى منه
بحسب المفهوم كما في مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم الا زيدا عند عدم
دخول زيد في القوم قبل الاستثناء بان يراد به جماعة خالية عن زيد
والعامل فيه ما قبل الا من الكلام عند سيبويه كالمستثنى المتصل والمتا
خرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن

للاسماء واليه الاشار بقوله لكونها بمعنى لكن اى تنصب الاسم وترفع الخبر
لكونها بمعنى لكن وخبرها فى الاغلب محذوف فيقدر له الخبر نحو جاءنى القوم
الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ وقد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما امنوا كشفنا عنهم والثامن من الثمانية لا الكائنة لنفى الجنس
اى لنفى الحكم عنه كما فى الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة وعملها
لمشابهتها بان فى افادة المبالغة فان تفيد المبالغة فى الاثبات لانها
للتحقيق ولا فى النفى لانها لنفى الجنس وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لعلمه الجنسية
التى هى مدار عمله فى المعرفة مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة تبنى
على ما تنصب به من الفتحة والكسرة والياء والمشبهة بالمضاف ما يلى بعده ما
يتم معناه به وهو معموله مرفوعا نحو لا حسنا وجهه او منصوبا نحو لا
طالعا جبلا ونحو لا حسنا عجبها او نحو لا عشرين درهما او مجرورا بحرف من الحروف
الجارة نحو لا بعدا منك ونحو لا خيرا منك ومعطوفه الذى لا يتم بدونه نحو
لا ثلثة وثلثين لانه لو سكت عن ثلثين لا يفيد بخلاف لا رجل وامرأة وغير
مفصوله عنها لانها لو كانت مفصوله لا يقوى للعمل فيها لضعفها نحو لا غلام
رجل جالس عند ناظر الخبر كما هو الظاهر وفائدته الاحتراز عن لزوم الكذب
بنفى جلوس جنس الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر اشارة الى
جواز تعدد الخبر وظرفيته والقسم الثانى وهو ما كان مرفوعه قبل

قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان بليس فى كونهما للنفى وعند ابن الحاجب
مشابهة ما اكثر لانه لنفى الحال كما ان ليس كذلك عنده وقال الرضى والحق انهما
للنفى المطلق بخلاف لا فانه للنفى المطلق او الاستقبال وفى الدخول على المبتدأ والخبر
نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم بالنصب ونحو قوله تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا
وزر مما قضى الله واقيا قال ابو على والزمخشرى بامتناع دخول الباء على
خبر ما عند بنى تميم لانهم لا يعملونه عمل ليس واجازه الاخفش قال الرضى
وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون دخول الباء فى الخبر
من وجوه مشابهة ما بليس وشرط عملهما اى ما ولا ان لا يفصل بينهما و
بين اسمهما بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته
ورفعه لفظا كما قالوا فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان يكون
مسندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اى ان لا يقع فصل بان بينهما
ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند الكوفيين وتسمى عازلة
والنحاة لا يذكرون المبطلات الا لعمل ما وقال الاندلسى ينبغى ان
يعتبر هذه الشروط المعتبرة لعمل ما فى لا بل هى فيها اولى لانها اضعف
من ما والمص سلك هذا المسلك وجعل الشروط لهما وقد جاء عمل ما مع
ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله معه قياسا ولا يخبر عنهما
بان تقدم الخبر على الاسم خلافا للبعض فيه مطلقا وللبعض فى تقدم الخبر

الظرف قياساً على انّ ولا بغيرهما اى غير انْ والخبر من معمولات الخبر الّا الظرف

بان يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا يجوز ما عمراً زيد ضارباً بخلاف ما اذا كان

ظرفاً كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وانما اشترط عدم الفصل

لانها عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل وان لا ينتقض النفي في الخبر

ولو انتقض في البدل لا يضرّ العمل السابق نحو ما زيد شيئاً الا شيئ

بالّا او لما بمعناه ولم يذكره لندور استعماله قيّده بالّا لانه لو انتقض بغير بمعنى

الّا لا يبطل العمل بل يعملون فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر واجاز

يونس الاعمال مع الانتقاض فكانه تمسك بقول الشاعر وما الدهر الّا

منجنوناً باهله وما طالب الحاجات الّا معذّباً وجعلوه من قبيل ما انت

الّا سيراً بان جعلوا المنجنيق وهو الدولاب بمعنى الدوران والمعذب

بمعنى التعذيب او قاسهما على ليس وليس بصحيح لان علة العمل للفعلية لا

للنفي فلا اثر لنقضه لبقائها لاجله عملت وما ولا عملتا للنفي وقد انتقض

وشرط في لا معهما اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة
حملت عليها في عدم العمل الا في النكرة

لان الاصل في لا كونها لنفي الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى

خلافاً لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما ظاهر قوله اذ الجود لم يرزق

خلاصاً من الاذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً كذا في المغني نحو ما زيد قائماً

ولا رجل حاضراً وان لم يوجد احد الشروط المذكورة من عدم الفصل

الفصل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفي او كان اسم لا

معرفة لم تعملا وقد بيّن وجهه نحو ما ان زيد قائم ولا ان رجل حاضر مثال الفصل

بان وما قائم زيد ولا حاضر رجل مثال الفصل بالخبر ومثال الفصل بغيرهما

نحو ما عمراً زيد ضارب ولا بكراً رجل ضارب وما زيد الّا قائم ولا رجل الّا حاضر

مثال لانتقاض النفي بالّا ومثال انتفاء نكارة اسم لا لا زيد حاضر ولا بتقدم معمولهما

عليهما لصدارتهما ولضعفهما والعامل في الفعل المضارع من العامل اللفظي

السماعي على نوعين ناصب وجازم اذ لا جارّة له والرافع عامل معنوى كما سيجئ

فالناصب اربعة احرف بالاستقراء احدها انْ هي المصدرية فقد عرفت انّ ان

بعد فعل التحقيق ليس الا انِ المخففة فان المصدرية لا يقع بعده ولا بعد ما يؤدى

معنى القول وما بعد انْ للمفسرة نحو وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا

بل بعد فعل غيرهما او لا يكون فعل نحو قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم وان

تصوموا خير لكم وقد تجئ غير عاملة اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة كما

تجئ ما ناصبة للحمل على ان نحو كما لا يظلم ويسمى هذا تقارض اللفظين وثانيها لن

مذهب سيبويه انه غير مغيّر من اصل بل هو موضوع هكذا اذ لا دليل لردّه

الى اصل قال الفاضل العصام ولو ردّ الى اصل فالظاهر انه لا فادخل به النون

الخفيفة فحذف الالف فصار لن وعند الفرّاء اصله لا كما انّ اصل لم لا ابدل الا

في احدهما نوناً وفي الآخر ميماً وقال الخليل اصله لا ان فقصر فصار لن كايش

فى كى شيئ للنفى المؤكد فى الاستقبال اى لنفى مضمون الفعل مع تاكيده مستعملا فى
زمان الاستقبال وقال المعتزلة للنفى المؤبد والغاية فى قوله تعالى ولن ابرح الارض
حتى يأذن لى ابى حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء
من حروف النفى الا لا ويجوز تقديم معمول معمولها عليها و ثانيها كى للسببية
اى لسببية ما قبلها لما بعدها فى الخارج بان يكون تحقق ما قبلها فى الخارج سببا
لتحقق ما بعدها او سببية ما بعدها لما قبلها فى الذهن بان يكون تصور ما بعدها سببا
لوجود ما قبلها او سببية كل منهما للاخر احدهما فى الخارج والاخر فى الذهن نحو اسلمت
كى ادخل الجنة مذهب الاخفش ان كى حرف جر دخلت على ما الاستفهامية او
على المضارع وانتصاب الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه لا ناصب للفعل
الا ان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصبة للمضارع دائما ففى كيمه عصيت الفعل
المنصوب بكى مقدر وما الاستفهامية منصوب به فالتقدير كى تفعل ماذا ويلزم منهم
حذف المنصوب مع بقاء الناصب وحذف الف ما بغير جار وبطلان الصدارة
لما ومذهب البصريين انها ناصبة تارة بنفسها كان وجارة اخرى مضمر بعدها
ان فان تقدمها اللام فهى ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا والتعليل
مستفاد من اللام وان تأخرت كما فى قوله كى لتقضينى رقية ما وعدتنى فاللام
بدل او زائدة فان جاز بعدها ان فهى جارة لا غير بمعنى اللام نحو جئتك كى ان
تكرمنى كما فى كيمه ولا يجر بها الاسم الصريح الا فى كيمه وقال الفاضل العصام كى

كى هى الناصبة وان بدل منها او زائدة وقد يلحقها ما نحو كيما يضرب بالرفع
فيقال ما كافة ويقال مصدرية وكى جارة اى لضربه ولا يتقدم معمول معمولها
عليها و رابعها اذن هذا مذهب سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها
قال المازنى لا يجوز الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف كان
وهو المختار عند المصنفين حتى اتفقوا على كتبها بالنون ونقل عن المبرد انه
يجوز الوقف عليها بالالف والنون وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون
لئلا يلتبس باذا الظرفية واذا اعملت تكتب بالالف لان العمل يميز للشرط
والجزاء فى الغالب وقد يجرد كما فى قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين اى
لافادة كون ما تقدمه لفظا او تقديرا شرطا لمضمون مدخوله ومدخوله جزاء
له كما اذا قلت لمن قال اسلمت ان تدخل الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة
وهو جزاؤه فهما فى كلامى متكلمين وقد يكونان فى كلام واحد كما يقال اسلمت
اذن ادخل الجنة لمن لا يرضى باسلامه صرح به الفاضل العصام وشرط عملها ان
يكون فعلها الاستقبال عليه فلا ينتقض بنحو اكرمك اذن بتأخير اذن فانه مرفوع
لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا بان يدل على حدث مستقبل لا حالا
اذ الغالب فى الشرط والجزاء كونهما مستقبلين واذن عامل ضعيف فلا يعمل
الا على غالب الحال ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى المستقبل
اراد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضى بقرينة المقام فلا يرد عليه

نحو ان كنت قلته فقد علمته غير معتمد على ما قبله اى غير متعلق فعله بما
قبله ليسلم عن المعارض قال الرضى الاعتماد منحصر في ثلثة بالاستقراء كون
ما بعده خبرا لما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء
له نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لا
خرجن واذا اعتمد بالواو والفاء فالوجهان اعتبار بمجرد الاعتماد وعدمه
لضعفه ويجوز الفصل بينهما وبين منصوبه بالقسم نحو اذن والله اكرمك
وبالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وبالدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك
لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم عمل الفعل نحو اذن زيدا
اكرم بالنصب وخصه بعضهم بالظرف وان اريد به اى بفعله الحال
او اعتمد فعله على ما قبله من الاشياء الثلثة المذكورة لم تعمل اما في ارادة الحال
فلعدم كونه على غالب الحال واما في الاعتماد فلضعفه ووجود المزاحم نحو
اذن اظنك كاذبا بالرفع لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو
انا اذن اكرمك لمن قال جئتك مثال للاعتماد ويجوز اضمار ان وتقديره
قد خص خاصة على انه مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا
من بين النواصب بجواز الاضمار لانه اصل والبواقي فرع له فينصب المضارع
به اى بان المقدرة بضم قياسا بعد حتى بمعنى كي او الى اذا كان فعله مستقبلا
بالنظر الى ما قبل مثل اسلمت ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد و بعد

وبعد لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود التي لتاكيد نفي كان نحو
وما كان الله ليعذبهم لان هذه الحروف لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء
السببية اذا كان قبلها امر نحو زرني فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر او
الدعاء او الالتماس او نهي نحو لا تذنب فتندم او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
او تمن بليت او بلو او لعل نحو ليت لي مالا فاحج ونحو لو ياتيني حبيبي فانظر
ونحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى بالنصب او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا او نفي صريح نحو ما تاتينا فتحدثنا او غير صريح بان استعمل اللفظ
في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفي نحو قلما تكرمني فتشكرني بالنصب و
يندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا لا استلزامه
نفي فعل وبعد الواو الدالة على مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذا
كان قبلها شيء مما ذكر نحو اكرمني واكرمك ونحو لا تنه عن خلق
وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وكذا غيره من الامثلة بابدال الفاء
بالواو وانما اشترط ان يكون قبلها احد هذه الاشياء ليبعد التقدم
الاشياء او ما بمعناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدهما
جملة معطوفة على الجملة السابقة فما بعدهما في تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبلهما فنحو زرني فاكرمك او واكرمك
في تاويل ليكن منك زيارة فاكرامي او واكرامي اياك وهذا هو المشهور

قوله [illegible] متعلق بفعل [illegible] الذي هو مفعول المستقل [illegible] العلة [illegible] [illegible]

ويجوز [illegible] باتصال الضمير [illegible]

بين الجمهور ولكن الشيخ الرضي اختار كون الفاء جوابية والواو حالية بتقدير
جزء واجب الحذف فنحو زرني فاكرمك بتقدير ان تزرني فانا اكرمك اي انا
ثابت و زرني واكرمك بتاويل زرني و اكرامي لك ثابت وبعد او
بمعنى الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سيبويه فنحو لالزمنك او تعطيني
حقي في تقدير الى ان تعطيني حقي او الا وقت ان تعطيني حقي فما
بعدها مجرور في الاول ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني هذا هو
المشهور لكن الحق وبالقبول احق ما قال الفاضل العصام من انه يمكن
ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وسيبويه انه بمعنى الا بل المراد انه لاحد
الامرين ومابعده حين التكلم به غير محقق وما قبله متحقق فالحكم بان احد
الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما
قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على شيء من
المعنيين او باق على اصله فلذا لم يعد واحدا من حروف الجر ولا من حروف
الاستثناء وممن صرح بالعطف ابن هشام في مغني اللبيب وبعد الحروف
العاطفة مما ذكر او غيره اذا كان المعطوف عليه اسما والجازم من العامل في
المضارع خمس عشرة كلمة اربعة منها اي من الخمس عشرة حروف تجزم فعلا
واحدا وهي لم ولما نصبا لنفي الماضي اي لنفي وجود مضمون مدخولهما
في الزمان الماضي اي تدخلان المضارع وتقلبانه من الاستقبال الى الماضي
وتنفيانه

وتنفيانه فلم يجوز انقطاع نفيها ولما لاستغراق نفيه الى زمان التكلم ويجوز
دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف فعلها في السعة و
في لم في الضرورة والغالب فيها نفي المتوقع كما ان قد لثبوت المتوقع غالبا
نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب ولام الامر وهي مكسورة
و فتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذورهم وفليصلوا
معك وثم ليقضوا لانه يحصل من اجتماع الواو والفاء مع اللام المكسورة
وحرف المضارعة مثل كتف فتخفف بحذف الكسرة كما في كتف واما ثم فمحمول
عليهما ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم
قليلا نحو فلتفرحوا في قراءة وعلى المتكلم نحو ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها
في السعة في مثل قل له يفعل ولا النهي باضافة لا بارادة مسمى بلا ولجاز الرفع
مع بقاء التعريف ويدخل في المضارع معلوما ومجهولا ومخاطبا على السواء
وعلى المتكلم قليلا وهما للطلب اي لطلب الفعل او تركه استعلاء او تضرعا او
التماسا واحد عشر منها اي من تلك الخمس عشرة تجزم فعلين لفظا او تقديرا
او محلا نحو ان يضرب اضرب وان يضربن ان كانا مضارعين بلا فاء وسمي
بيان ما لم يكن مضارعا او مع فاء تسمى كلم المجازاة قال الفاضل العصام
المجازاة مصدر من باب المفاعلة وهي الجزاء على ما في القاموس اي كلم تقتضي الجزاء فاضافة الكلم الى
المجازاة كاضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط وههنا هي للشرط والجزاء

اي لاقتضائهما لان كلم المجازاة لسببية الاولى للثانية فلدلالتها على سببية
الاولى اقتضتها وعملت فيها ولدلالتها على سببية الثانية اقتضتها وعملت فيها
كما عملت ان وان وغيرهما في المسند اليه والمسند لاقتضائها اياهما الشرط الجملة
الاولى سميت به لتوقف الثانية عليها والجزاء الجملة الثانية سميت به لترتبها على الاولى
ترتب الجزاء على العمل والمركبة من الجملتين تسمى شرطية تغليبا وقد جاء ان غير
عاملة حملا على لو نحو قراءة فاما ترين بسكون الياء وفتح النون وقيل تحمل لو عليه
فيجزم وحيثما واذ لا يجزم الا مع ما وهي فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فتناسب
ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها اياها واين
تجزم بما قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم وبدونها نحو اين تكن اكن فما ليست بكافة
بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها بدونها للدلالة على ان الجزم معها بالطريق الاولى
واني كل من هذه الثلثة للمكان ويجيء حيثما للزمان ذكره في مغني اللبيب واذ ما
لا تعمل الا مع ما وهي كافة عن طلب الاضافة كما في حيث كما يفهم من كلام المص حيث
جعله كواضعي للزمان وهو اختيار مذهب المبرد وقال السيرافي ما علمت احدا
من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من اذ وما فهي
فعلى كما ان مهما فعلى واذا ما لا يجزم الا قليلا بلا ما وطرده ابو ح لوجوده في بعض
الاشعار نحو قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة انه لا يحمل على متى كما حمل
متى عليه في علم العمل كما في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع

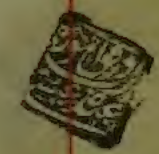
لا يسمع الناس وما كافة عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافته
الى الشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافته ومتى مع ما الزائدة
لتأكيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة للزمان ومهما
عدم ذكره مع متى يدل على انه ليس للزمان كما زعمه ابن مالك واستدل عليه بقوله
وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا قال في مغني
اللبيب لا دليل فيه لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء والزمخشري شدد
الانكار على من قال به في تفسير قوله تعالى مهما تأتنا به من اية قال هذه الكلمة في
عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية وما ذكره هنا ايضا يدل
على انه غير زمان كما هو المشهور وذهب الفارسي وابن مالك الى انه زماني
كما هو الظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة استقامتهم قال في
المغني ليس بقطعي لاحتمال كونه مفعولا مطلقا فالمعنى اي استقامة استقاموا
ومن في ذوي العلم واي مع ما وبدونها اعلم ان الكلم المجازاة قسمان قسم لا يكون
معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك القسم قسمان قسم ظرف وهو ما
للزمان والمكان وذلك القسم منصوب مفعولا فيه بحكم الاستقراء وقسم لا بد له
من فاعله يعلم حكمه منها وهو انه ان كان قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور
نحو عما تعمل شيئا اعمل به وغلام من تضرب اضرب والا فان كان فعله الذي هو
الشرط غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه كان منصوبا مفعولا بحسبه

من مفعول به نحو ايّا ما تدعوا ومن يضلل الله ومفعول مطلق نحو مهما تأتنا معنى
اى اتيان تأتنا او الافهو مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده
لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود
ضمير منه اليه على الاصح وقيل مجموعها وكان استادنى العلامة رحمة الله تعالى
يرجح هذا ويقول ان قولك من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا فى تقدير زيد او عمرو
او بكر ان يعمل عملا الخ ولو صرح هكذا يكون الخبر الشرطية وكذا ما فى حكمه ويجوز
اضمار ان فقد خص خاصة لاصالتها فى هذا النوع وكثرة استعمالها فينجزم المضارع
بها اى بان المضمرة وتضمر اذا كان قبلها شئ مما كان قبل الفاء فى اضمار ان المصدرية
سوى النفى فالمنصوب بعد الفاء ينجزم بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب
بعد الفاء مضارع بلا فاء ينجزم نحو قوله تعالى فاصدق واكن كالامر نحو زرنى اكرمك
اى ان تزرنى والنهى نحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر وامتنع لا تكفر تدخل النار
لان النهى قرينة النفى خلافا للكسائى والعرف يشهد له لانك تقول لا تدن من
الاسد يا كلك مع ان التقدير ان تدن والحق التفصيل والحوالة الى القرينة فان
دلت على النفى فذاك وان على الاثبات فذاك والاستفهام نحو هل عندكم ماء
اشربه اى ان يكن والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه اى ان يكن والعرض
نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل وانجزامه بها اذا كان طلبا لان يكون
مسببا لما تقدم وقصد سببيته له فح يوخذ مضارع مما تقدم مجزوم بلوغا

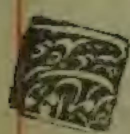
وانما خص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب وهو يتعلق غالبا
بمطلوب يترتب عليه فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل
ويجعل للمقصود جزاء فينجزم بها واذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع
على انه صفة ان امكن كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى على قراءة الرفع
او حال ان امكن مثل قوله تعالى ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون او للاستيناف او
نحو قوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار لما فرغ من
السماعى شرع فى القياسى فقال والعامل اللفظى القياسى ما اى عامل لا يتوقف
اعمال فرد منه بخصوصه على السماع بل يكفى السماع فى نوعه ويمكن ان تذكر
فى عمله او لبيان عمله قاعدة كلية اى حكم كلى منطبق على جزئيات يعرف
احكام كل جزئى منه بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك
القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عاملية ضرب قلت انه فعل وكل فعل
يعمل فيعلم منه ان يعمل موضوعها اى افراد موضوعها والمراد بالموضوع
ماكان مسندا اليه مثل كل فعل فى كل فعل يعمل غير محصور اى تلك الافراد
غير محصورة فى عدد كالسماعى ولما كان مذهب المصنف فى السماعى
والقياسى خلاف ما ذهب اليه البعض من ان القياسى ما لم يكن مختصا
ببعض الاحكام والسماعى بخلافه اراد ان يبين ما هو الحق عنده فقال

ولا بعضه اى القياسى اى قابليته اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون
صيغته سماعية كالصفة المشبهة فان صيغها نيفت عشرة على ما بين فى علم
الصرف واختصاص الفاعل ببعض الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام و
غيره كما فى افعال المدح والذم والتعليق كما فى كل فعل قلبى ولو اعتبر
مثل هذا للزم ان يرفع القياسى من البين اذ ما من نوع منه الا وهو مختص
ببعض الاحكام كالمتعدى يمتاز بالتعدية الى مفعول واللازم بعدمها
والصفات بلزوم الاعتماد والقاعدة المذكورة مثل كل صفة مشبهة ترفع
الفاعل فان افراد موضوعها غير منحصرة بل المنحصر صيغها بخلاف السماعى ح
فان افراد كل نوع منه محصورة كحروف الجر كما عرفت وهو اى القياسى
انواع تسعة النوع الاول الفعل مطلقا فكل فعل منصرف وغير متصرف
تام وناقص لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع وامر وفعل تعجب
يرفع اى يعمل الرفع فى معمول واحد فاعل او نائبه او اسم لان النسبة الى
المرفوع ماخوذة فى مفهومه وضعا على هو المشهور فلا يكون بدونه
الا اذا كف بماء الكافة وذلك فى ثلثة افعال قل كثر وطال هذا للتشبيه
برب ولا يدخل ح الا على جملة فعلية صرح بفعلها وقال الاندلسى لا يكف
الا الحرف وما فى هذه الافعال مصدرية مع مدخولها فاعل وينصب معمولات
كثيرة مفاعيل او غيرها كالحال والتميز والمستثنى والخبر المنصوب والاسم

واللازم لا ينصب المفعول به بل غايره ويصرح به ويجوز تقديم منصوبه
عليه لقوته فى العمل وكون المنصوب فضلة وما يجئ من عدم جوازه بوجود
مانع من التقديم لا بالنظر الى فعلية وهو اى الفعل على نوعين لازم ومتعد
فاللازم من الفعل قدمه لكون مفهومه وجوديا ولقلة بحثه بالنسبة الى
المتعدى ما اى فعل يتم فهمه اى فهم معناه بغير ما اى شئ هو المفعول به
وقع عليه اى على معناه الفعل الاصطلاحى اى معناه او الحدث نحو قعد زيد
وتوقفه على مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو
مشترك بين الافعال سوى فعل الله تع ولا ينصب الفعل اللازم المفعول به
بغير حرف الجر والمنصوب بحرف الجر يعم اللازم والمتعدى ولا يختص بواحد
منهما وسيجئ نحو مررت بزيد وضربت زيدا بالعصا فمنه اى من الفعل اللازم
افعال المدح والذم لصدق تعريفه عليها واضافتها الى المدح والذم
لاختصاصها بانشائهما فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح به
وليس المدح موجودا فى الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا بئس
بخلاف مثل مدحت وذممت فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ
المذكور فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبى او اللقبى اى
الافعال المشهورة بهذا اللقب لانه مبنى على المعنى التركيبى وانما فصله
بقوله فمنه لان لها احكاما خاصة كما سيظهر وانها غير متصرفة حتى

عدها بعضهم من السماعي فافردها بالذكر اهتماما لها ونصرحا برد مخالفيه
ولما كان المقدار المفهوم من الاضافة مغنيا عن التعريف وكان المقصود
ضبط افرادها وبيان احكامها ترك التعريف وصرح بالمقصود فقال وهي
نعم ما عطف عليه من بئس وساء وحبذا فهي مبتدأ ونعم وما عطف عليه خبره
او محذوف الخبر اي وهي اربعة وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل منها
محذوف
خبر مبتدأ محذوف اي احدها وثانيها الخ الموضوعة للمدح اي خبر مبتدأ
اي هو للمدح وبئس للذم فنعم من نَعِمَ فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بَئِسَ
فلان اذا اصاب بؤسا فنقلا الى المدح والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا فاصلهما
فَعِلَ مثل عَلِمَ وقد اطرد فيه اذا كان العين حرف حلق اربع لغات في بني تميم احدها
هذه وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرهما او فتحها مع سكون العين والاكثر
فيهما كسر الفاء مع سكون العين قال سيبويه اتفق عامة العرب على لغة بني تميم
وجاء في فعلها فتح الفاء وكسرها مع كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يات بئس
في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وشرطهما اي شرط استعمالهما لا شرط عملهما
لانه يوهم انهما يستعملان بلا عمل لو فقدا الشرط وليس كذلك الا ان الاظهر
ان يقال وبئس وساء للذم وشرطهما بارجاع الضمير الى الثلاثة ولعله اراد التنبيه
على اصالتهما في هذا الباب ففصل ساء عنهما واحال حكمه على بئس ان يكون اه
الفاعل اي فاعلهما معرفا باللام قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على



على الاستغراق بالادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى
الجنس بالادعاء انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في
ضمن فرد معين باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد الا
اياه فاي فرد فرض فهو هو والمص اختار الاخير لان فيه ابهاما ثم تفسيرا
فيكون مناسبا للمقام او مضافا اليه اي الى المعرف باللام بواسطة او بدونها نحو
نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولم اعتبر التعميم لكونه بالواسطة
او بدونها في المعرف باللام لا يستغني عن ذكر المضاف او مضمرا مميزا على صيغة
المفعول بنكرة ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا ويعرف
تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مطابقا للمقصود عند
الاكثر وقد يقال نعمت امراة وحكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان
يدلان على فعليته لان التاء الساكنة والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص
الفعل ولم يقل او بما كما في الكافية كونه نكرة او لذا ذهب اليه مذهب سيبويه من
تامة بمعنى الشيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم تثبت في غير
هذا الموضع وجوز المبرد وابو علي الفارسي كونها فاعل نعم اسما موصولا لا جنسا
لا يراد به معين وندر الفصل بين نعم وتمييز الضمير بالمخصوص وجاز بالخلاف
نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا ولا يجوز بغيرهما وقل ترك التمييز ومنه قوله
عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فهو بالخصلة الحسنة

ونعمت خصلة وجاز زيادة الباء في مخصوص منه حديث نعما بالمال الصالح للرجل
الصالح وندر كون الفاعل علما مثل نعم عبد الله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
باحد الاحوال المذكورة المخصوص بالمدح والذم لبيان المراد بالفاعل المذكور
فالمناسب له ان يكون بعده وله جهة اخرى بها يجوز تقديمه كما يجيء مطابقا
ذلك المخصوص في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث للفاعل
اي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا في اللفظ ايضا او لا مثل نعم رجالا
الزيدون فالزيدون مطابق للفاعل المعنوي الذي هو تمييز الفاعل وهو اي المخصوص
مبتدأ وما قبله وهو جملة نعم وبئس خبره والرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص
وقيل لام التعريف ولا يقع شيء في الضمير المبهم وقيل خبر مبتدأ محذوف هو
وقيل مبتدأ محذوف الخبر اي ممدوح او مذموم نحو نعم الرجل زيد مثال للفاعل المعرف
باللام للمفرد ونعم غلام الرجل الزيدان مثال للمضاف المثنى ونعم رجلا زيد مثال للمضمر
المميز بنكرة وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة نحو انا وجدناه صابرا نعم
العبد اي ايوب بقرينة ان الكلام فيه وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل وهذا
يؤيد كونه مبتدأ لان تقديمه ككونه مبتدأ ولذا اختاره المص ويدخل عليه النواسخ
من كان وغيره نحو كنت نعم الرجل وقد يقال نعم الرجل كنت كذا في الرضي نحو
الزيدون نعم الرجال وساء اصله سوأ بفتح العين ثم نقل الى فعل بالضم قال الرضي
يلحق بنعم وبئس كل فعل على فعل بالضم اصلا نحو ظرف الرجل زيد او نقلا

او نقلا نحو رمو الرجل زيد وقضو الرجل زيد عمرو بشرط تضمنه معنى التعجب
هو مثل بئس في المذكور كله نحو ساء الرجل زيد وساء غلام الرجل زيد وقال
قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا وحبذا هو المدح من حبب كظرف
لازم بمعنى صار حبيبا وادغم باسكان الباء الاول اما بحذف حركته او نقلها
الى الحاء لكن يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به في التسهيل وفاعله ذا
من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات ليحصل الابهام ثم التفسير بالمرفوع بعدها
كما ظنه قوم يتوهم ان حب لا يتم به فعلا جعلها بشدة الامتزاج كلمة واحدة
وغلب الفعل المقدم على الاسم وازال اسميته ولا يتغير اي ذا او الفاعل او حبذا
يتغير ذا بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بسبب كون المخصوص
ولهذا انها بل هو مفرد مذكر دائما لجريه مجرى الامثال ويذكر بعده المخصوص
ولا يجوز تقديمه كما في نعم على ما ذكره الرضي والفاضل العصام واعرابه اي المخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم مرفوع مبتدأ على ما اختاره المص لا كما زعمه المبرد
وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار المجموع اسما مبتدأ والمخصوص
خبرا نحو حبذا زيد وقد يجيء قبل المخصوص او بعده تمييز او حال من الفاعل
نحو حبذا رجلا زيد وزيد رجلا ومع هذا يطابق المخصوص لا الفاعل
ولما فرغ من اللازم شرع في المتعدي فقال والفعل المتعدي ما اي فعل لا
لا يتم فهمه اي فهم معناه بغير ما اي شيء وقع عليه اي على ذلك الشيء الفعل

ای الحدث الذی یدل علیه المتعدی ولذا اظهر ویجوز ان یکون المراد به الفعل
الاصطلاحی بتقدیر مضاف ای معنی الفعل والمراد بالوقوع علیه تعلقه به بلا
واسطة عند تعلق الاسناد فیخرج به الفعل المتعدی بواسطة حرف الجر لانه
لا یقال له فی الاصطلاح انه متعد والفعل الناقص ایضا والمجهول من المتعدی
الی واحد لانه مسند الی المفعول به لا واقع علیه وهو ای المتعدی علی ثلثة اضرب
الضرب الاول متعد الی مفعول واحد لا اقضاء معناه هکذا نحو ضرب زید عمرو
ویجوز حذف مفعوله بقرینة لو منویا نحو الذی اکرمت زید ای اکرمته وضربت
فی جواب من ضربت زیدا وبدونها ای القرینة لو منسیا وح یجعل المتعدی
بالنسبة الیه کاللازم فی انه لا یطلب منصوبا ویستعمل علی وجهین احدهما
مع ترکه قطعا نحو ضربت ای اوقعت الضرب وثانیهما بادخال فی علی المفعول به
لتنزیله منزلة مکان الفعل نحو ضرب فی حدید بارد ای اوقع الضرب فیه والضرب
الثانی متعد الی مفعولین وهو ای المتعدی الی المفعولین علی ثلثة اقسام القسم
الاول ما ای متعد کان مفعوله الثانی مباینا للاول ای لا یصدق علیه وهذا القسم
یقال له باب اعطیت نحو اعطیت زیدا درهما وسألته الخبر ویجوز حذفهما
ای المفعولین معا وحذف احدهما الاول او الثانی فقط مع قرینة لو منویا
نحو سأل زید عمرا درهما فاعطی او فاعطی درهما او زیدا وبدونها ای القرینة
لو منسیا نحو فلان یعطی ویمنع ای یفعل الاعطاء والمنع او یعطی زیدا

زیدا او یمنعه درهما والقسمان الباقیان ما کان المفعول الثانی عین الاول ای
یتصادقان کما سیظهر واشار الی القسم الاول منهما بقوله والقسم الثانی
افعال القلوب ای افعال المشهورة بهذا اللقب وهی افعال اصطلاحیة
دالة علی فعل ای حدث قلبی خرج به غیر دال القلبی داخلة علی المبتدا والخبر
وخرج به غیرها من الافعال القلبیة ناصبة ایاهما لانهما مفعولان کما دل
علیه قوله علی المفعولیة ثم ان قوله ناصبة ایاهما لیس علی الاستعمال الاکثر لان
اتصال الضمیر المنصوب فی الصفة اکثر من انفصاله ولا یجوز الانفصال
فی الفعل الا لداع صرح به الرض نحو علمت للیقین اتفاقا وقد یجیء بمعنی عرفت
فیتعدی الی واحد ورایت من الرؤیة القلبیة للظن والیقین عند صاحب التسهیل
وقال الرض للاعتقاد الجازم طابق الواقع او لا والبصریة تنصب مفعولا
واحدا ووجدت یجعله صاحب التسهیل للیقین والرض بمعنی اصابة الشیء علی
صفة ویلزمها العلم واذا کان بمعنی اصبت الشیء نحو وجدت الضالة فهو
مما یتعدی الی مفعول واحد وزعمت قیل للظن وقیل للعلم والحق انه یستعمل فیهما
وظننت جعله الرض للظن والتسهیل للظن والیقین ویستعمل بمعنی اتهمت
فیتعدی الی واحد وخلت وحسبت هما مثل ظننت وهب بمعنی احسب
تقول هب زیدا عالما غیر متصرف لا یجیء له ماض ولا غیره وازاد الرض
امر بمعنی اعلم غیر متصرف فاذا قیل لک تعلم ان زیدا عالم تقول علمت لا تعلمت

ودرى وقال انهما لاينصبان الجزئين بل تدخل عليهما ان يستعمل ارى مجهول ارى
بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى بمعنى اعلم ولابنيناولاغير المتصرف
في خصائص ذكرها المصنف ولا يجوز حذف مفعوليها اى افعال القلوب
معا وحذف احدهما فقط كانتنا ذلك الحذف بدون قرينة لو منويا لانه
ان كان منويا وقد حذف بلا قرينة تدل عليه يفوت المقصود حذفا معا او هما
واما لو منسيا فيجوز حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون ومقرونا مع قرينة كثر حذفهما معا لانهما كجزء شئ واحد لان
المفعول الحقيقي مضمونهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا اتيا
اتيا معا واذا حذفا حذفا معا نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقا
ولهذه العلة ايضا قل حذف احدهما فقط معطوف على كثر وقيل قران
القرينة ما خوذ فيه ايضا لان القيد المقدم على المعطوف عليه يجب اعتباره
في المعطوف او يكون اولى اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة
اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكقوله لا تخلنا على غرائك
انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين ومن خصائصها جمع
خصيصة بمعنى خاصة جواز الالغاء والمراد ما يقابل الوجوب والامتناع
اى ابطال عملها في المفعولين لاستقلالهما ما فاز الغيث الغيث فيهما

فيهما الا انه لا يحصل بمجموعهما والاعمال لان في المتوسط والمتأخر تقديم المنصوب
على الفعل وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطت بين معموليها والتعبير
بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصورة نحو زيد علمت منطلق في بعض
شروح الكافية ان الاعمال في هذه الصورة اولى لانه فعل ولم يوجد تقدم لفظي
وفي بعضها هما متساويان او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت وفي
هذه الصورة الالغاء اولى لعدم التقدم اللفظي قطعا والمعنى في صورة الالغاء
كالمعنى في صورة الاعمال بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا قائما
واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لا يجوز الالغاء وبعضهم اجاز تمسكا
بما وقع في بعض الاشعار والجمهور يؤولونه بتقدير ضمير الشان ليكون
الجملة مفعوله الثاني او بتقدير اللام قبل الجملة فيكون تعليقا لا الغاء وحذف
كل من ضمير الشان واللام جاء في الضرورة ورجح في التسهيل التأويل والرفع
الالغاء ومما يجب ان يتنبه له ان المتوسط والمتأخر عنهما ان كان مصدرا
يجب الالغاء لان معمول المصدر لا يتقدم عليه ومما يجب فيه الالغاء
التوسط بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم واسم الفاعل ومعموله نحو
لست بمكرم احسب زيدا ونحو ليس بمكرم احسب زيد عمرا او بين سوف و
مصحوبه نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف العطف ومدخوله
نحو اني زيد واحسب عمرو وفي التسهيل ان مذهب البصري في نحو ضرب

لحسبت بل يجوز الالغاء لا وجوبه فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد
منصوبا مفعول لحسبت ومرفوعا فاعل ضرب وضرب مفعولا ثانيا لما قدم عليه
ومنها اى من خصائصها جواز ان يكون فاعلها و مفعولها الاول ضميرين
فلا يجوز ان يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول الاول ظاهرا وكلاهما بمعنى فى
فعل من الافعال فلا يقال زيدا ضرب ولا زيدا ظن قائما بارجاع الضمير الى المفعول
المتقدم متصلين لا بد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز
فى غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياى وانما ضربت اياك واياك ضربت وما
ضربك الا انت وانما ضربك انت صرح به الرضى متحدى المعنى تكلما وخطابا
وغيبة وقال الرضى ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الآخر ايضا نحو ما ورد
فى الحديث رأيتنا مع رسول الله الحديث نحو علمتنى او علمتك او زيد علمه قائما
ولا يقال ضربتنى بل ضربت نفسى قال المصنف لان المغايرة فى غير افعال القلوب
غالبة فاذا اتحدا ازيد لفظ النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب
الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله منه بحال غيره فلا
يحتاج الى زيادة وزيف ما هو المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال الرضى
ويجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين متحدى اللفظ والمعنى بحسب نحو
زيد زيدا قائما ولا يجوز فى غيرها ويجوز فيها كون مفعولها ضميرا متصلا
مفسرا بفاعله دون غيرها فتقول ظنه زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد وحمل

وتمامه ولقد رأيتنا مع رسول الله وما لنا الا الاسودان

عدم ونقيضه هذا الجواز اى جواز ان يكون فاعلها و مفعولها ضميرين
لان الوجود والعدم نقيضين
متصلين مع اتحاد معناهما حمل النقيض على النقيض على وجد و ادى الحملية
نحو انى ارانى اعصر خمرا والبصرية نحو رأيتنى فى المرآة على رأى العلمية ومنها
بالتركى انى ئه ...
جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها اى المفعولين لو لم يدخل ان
نحو علمت ان زيدا قائم فذهب سيبويه الى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول
واحد قائم مقام مفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب عند التحقيق الا
مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى
المفعولين والاخفش لما خفى عليه هذا التحقيق قدر مفعولا ثانيا فجعل
علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا ذكره الفاضل العصام
اعلم انهم اختلفوا فى حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل فى جزئى
الجملة الاسمية لوجود مانع منه فبهذا المعنى يختص التعليق بافعال القلوب
ولا يوجد الا فى المفعولين ومال اليه ابن الحاجب رحمة الله تعالى حتى جعله
من خصائص افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال عمله فى مفعوله لمانع فح
يوجد فى غيرها من الافعال ويوجد فى مفعولين وفى واحد على ما يأتى والمختار الثانى
ولذا قال **والتعليق** بكلمة الاستفهام حرفا وهو الهمزة وهل او اسما مثل
بسبب
ما ومن واى واين وانى ومتى وايان وكم وكيف داخلة على الجملة او الجزء
الثانى نحو علمت ازيد عندك وعلمت زيدا من هو او داخلة على المضاف

نحو علمت غلام من انت او كلمة النفي والمراد بحرف النفي ما وان ولا الداخل على الجزئين
نحو علمت ما زيد قائم او فائم او بقائم او ان زيد قائم او لا زيد قائم ولا عمرو او على
الثاني منهما نحو علمت زيدا ما هو قائم او لام الابتداء الداخلة على الجزئين او لام
القسم الداخلة على الجزئين ايضا او ان المكسورة الكائنة اذا دخل على خبرها
لام الابتداء او ظرف للمكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون تعليقا
وانما تعلق قبل هذه الاشياء لانها تقتضي الصدر وبقاء الجملة على صورتها والافعال
توجب تغييرها فوجب التوفيق ما امكن فاعطي لهذه الاشياء بقاء صورتها ولهذه
الافعال كونها مفعولا معنى كما اشار اليه بقوله ابطال العمل ابطالا كائنا على سبيل
الوجوب لفظا تمييز من نسبة ابطال الى العمل ويجوز ان يكون صفة لابطال
المقدر اى ابطالا لفظيا لا معنى تفسير للتعليق وهو من قولهم امرأة معلقة
اى مفقودة الزوج كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقدير افي
علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز
عطف المنصوب جزئاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا منطلقا
واشار بهذا التفسير الى الفرق بين التعليق والالغاء من حيث ان التعليق الغاء
واجب البتة دون الالغاء فانه جائز غالبا وان الالغاء لفظا لا معنى والالغاء
لفظا ومعنى فيتم اى التعليق هذه الافعال اى افعال القلوب اى يوجد

اى جد فيها امثال التعليق بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق
بالنفي رأيت ما زيد منطلق ومثال باللام وجدت لزيد منطلق ولقد علمت لتاتين
منيتي ونحو علمنا ان زيدا لقائم وقد ينزل العلم منزلة القسم باعتباره في التاكيد
نحو علمت ليفرضن الصلوة ويعم كل فعل قلبي اى منسوبا الى القلب بان يدل
على فعل القلب غيرها اى غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك ونسيت
هل لك اخ وتبينت اين بيتك ويعم كل فعل يطلب به اى بمعناه العلم مما يكون
وسائل العلم نحو امتحنت ما زيد عالم وسالت هل هو غني ومنه اى من الفعل
الذي يطلب به العلم افعال الحواس جمع حاسة من الحواس الخمس صفة
الظاهرة كلمست ما هو لين واللمس قوة الباصرة يدرك بها المبصرات وسمعت
ما صوته كذا والسمع قوة السامعة يدرك بها المسموعات وشممت لهو طيب
والشم قوة الشامة يدرك بها المشمومات من الرياح وذقت ما هو مر
والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم واشار الى القسم الثاني من القسمين
ثانيهما عين الاول فقال والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى مفعولين
افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما
على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط بلا
قرينة لو منويا بخلاف باب اعطيت وفي مجرد قلة حذف احدهما فقط بها اى
بالقرينة اى لا في الخواص فلا يجوز فيها الالغاء في صورة التوسط والتاخر

ولا كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى ولا دخول ان
على المفعولين ولا يجري التعليق ايضا ولم يتعرض لكثرة حذفهما معا بها لانها
غير مختصة بها فلا يكون لها مدخل في جهة الالحاق نحو صيّر وجعل هما
بمعنى اجعل للاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا قال الرضي واصل الباب صيّر ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر انصاف فصيّرت
زيدا قائما من صار زيد قائما بمنزلة احضرت زيدا النهر من حفر زيد النهر وترك
بمعنى صيّر نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واتخذ نحو قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلّى واتخذ
بمعنى اخذ فلا يكون شيء منها من هذا القبيل ومنه حجا وعدّ بمعنى الاعتقاد
والفي بمعنى وجد والضرب الثالث من المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى
وجد تعدية علم ورأى بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف العين ولا تتعدى
الى ثلثة الا اعلم وارى وقول الاخفش بمجيئه في جميع افعال القلوب قياسا ولا
اعتداد به في مثله وقال الفاضل الهندي وقد يصير المتعدي الى اثنين متعديا الى
واحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا نحو علمت قيام زيد في علمت زيدا قائما والمتعدي
الى اثنين نحو علمت زيدا قيام عمرو ولم يذكر انبأ ونبّأ واخبر وخبّر وحدّث ولم
يوجد لها بهذا المعنى الا كثيرا انما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى
انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم ويقال

ويقال لخبّرتك بقيام زيد وخبّرتك بخبر وحدثته بكذا فقيل تعديتها الى ثلثة
بتضمينها معنى الاعلام لا باعتبار معانيها الوضعية فهي ملحقات بالمتعدي الى ثلثة
والحق البعض ارى الحلمية نحو ارانى الله تعالى في النوم زيدا سالما ولم يلحق سيبويه
الانباء وهذه اي الافعال المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
الاول في كونه مباينا للثاني وجواز حذفه بدون الثاني وعدم جواز التعليق بالنسبة
اليه لانه كالفاعل لان العالم والثاني والثالث المعلومان ولانه كان حقه التقدم
عليهما حتى يجوز ارجاع ضميرهما اليه مع تأخيره نحو اعلمت غلامه زيدا فاضلا
والاخيران اي الثاني والثالث كمفعولي باب علمت في كون الثالث عين الثاني
وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بلا قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف
احدهما معها وجواز الالغاء في صورتي التوسط والتأخر وجواز دخول ان عليهما
وجواز التعليق نحو اعلم او ارى زيد عمرا وبكرا فاضلا ثم اي بعد ما علمت كون
الفعل لازما او متعديا او المتعدي متعديا الى واحد والى اثنين والى ثلثة لا
غير ذلك اعلم جملة معطوفة على ما سبق باعتبار المعنى اي اعلم ان الفعل يكون
هذا ثم اعلم الخ او معترضة او استينافية انه اي الشان لا بد لكل فعل من مرفوع
فان تم اي الفعل به اي بالمرفوع كلاما مخبرا عن نسبته الى فاعله اي تم كلاما حقيقة
او ضمن معنى صار اي صار كلاما تاما بان يصح السكوت عليه ويحصل الفائدة
ولم يحتج الى غيره كالخبر المنصوب لافادته فائدة تامة يسمى ذلك الفعل فعلا

في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه وعدم احتياجه الى غيره ويسمى
مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه موجد ومؤثر فيه كما في مثل مات زيد
او لتأثيره فيه كما في نحو ضرب زيد اى اوجد الضرب ويسمى منصوبه اذا كان
الفعل متعديا الى واحد او اثنين او ثلثة لان الا لا ينصب المفعول به مفعولا اى مفعولا به
لاصوق معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة من المتعدى الى واحد او
اثنين او ثلثة وان احتاج اى الفعل الى معمول منصوب بان لا يدل على الحدث الذى
يدل عليه لفائدة عليه الا بذلك المعمول المنصوب يسمى ذلك الفعل في العرف فعلا ناقصا
لعدم تمامه بمرفوعه واحتياجه الى المنصوب والاحتياج منبئ على النقصان و
يسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه الذى احتاج اليه خبرا له اشعارا لانحطاط
رتبته حتى عومل معاملة الحرف العامل في جزئى الجملة بالنسبة اليهما ولا يدخل اى
الفعل الناقص الا على المبتدأ والخبر في الاصل ليدل على ان اتصاف الاسم بالخبر من جهة
لوازمه عليه وانتقاله اليه او غيره لك من معاني افعال الناقصة وينصب الخبر
لشبهه بالمفعول في الوقوع بعد مرفوع الفعل وهو اى الفعل الناقص على قسمين
الاول منهما اى فعل لا يدل على معنى المقاربة اى مقاربة الخبر للاسم اى قرب
حصول مضمونه له في زمان التكلم على ما يأتي ان شاء الله تعالى وهو اى القسم الاول
المتبادر من اطلاق الفعل الناقص يعنى لو قيل الفعل الناقص يتبادر
اطلاق بيان
ذهن السامع اليه لشيوعه فيه لا الى القسم الثاني لشيوعه بفعل المقاربة لا بالفعل

لا بالفعل الناقص نحو كان قدمه على صار لكثرته هو لدوام ثبوت معنى خبره لاسمه
نحو كان الله تعالى عليما او لانقطاعه عنه نحو كان زيد غنيا اى فافتقر وبمعنى صار
اشارة معنى الانقطاع
ويكون اسمه ضمير الشان نحو كان زيد عالم وكان زيد منطلق ويكون تامة بمعنى ثبت
ولا تحتاج على الخبر ولا يكون فيه ضمير الشان وتكون زائدة وصار قدمه لاصا لته
للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا وتكون تامة بمعنى رجع متعدية بالى نحو صار الى الفقر اى رجع اليه
وآل تقول آل زيد عالما اى رجع زيد غنيا وحال زيد فقيرا واستحال كقوله ان العداوة
كذا
تستحيل مودة وتحول نحو قوله فبالك من نعمى تحولن ابؤسا وارتد نحو قوله تعالى
فارتد بصيرا وجاء زيد بيتها وقعد كانه فاضل قال الاندلسي لا يتجاوز ان عن
بمعنى كان
موضع السماع ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وقال ابن الحاجب
صار
انما يطرد قعد في مثل الموضع الذى استعمل فيه العرب فلا يقال قعد كاتبا بمعنى
بل يقال قعد كانه سلطان ليكون مثل قعدت كانها حربة والحق في جاء الاطراد
نحو جاء البر قفيزا بن مريد انهما يجيئان في غير موضع السماع لكن مع شرط في
قعد فخالفا اختاره ولذا قال اذا كن اى المذكورات بمعنى صار وهذه الكلم
يتعدى بالى فتكون تامة مثل صار وقال الرضى وليس الحاق هذه الافعال بصار
قياسا بل سماعا الا ترى ان انقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول واصبح وامسى و
وقعد مناسبة التقابل بين الاولين اقتضى تاخير الضحى وظل وبات لاقتران معنى
بيان

مضمون جملة باوقات يدل للن علبها بموادها فاصبح زيد قائما بمعنى صار زيد قائما في
الصباح وكذا امسى واضحى نائما اى صار نائما في المساء او الضحى وظل زيد قائما
بمعنى صار قائما في جميع النهار وبات زيد قائما اى صار قائما في جميع الليل ويكون
بمعنى صار مجردة عن الدلالة على الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا
غيره وتكون تامة بمعنى الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح
وامسى بمعنى دخل في المساء واضحى بمعنى دخل في الضحى وظل بمعنى اقام نهارا
وبات بمعنى اقام الليل نام اولم ينم واض وعاد هما في الاصل بمعنى رجع وغدا
بمعنى ذهب في وقت الغداة وهي اول النهار الى الزوال وراح بمعنى مشى وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون تامة
وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقاته كما صرح به في
الامتحان وقال ابن مالك لا يكون غدا وراح الا تامتين واذا جاء المنصوب بعدهما
فهو حال وما زال من زال يزال كخاف يخاف لا تستعمل الا ناقصة لاستمرار خبرها
لاسمها من وقت صلاحيته له ويلزمه النفي لا من زال يزول مثل قال يقول ولا
من زاله يزيله من الباب اى فرقه نحو كال يكيل لانهما تامتان وما فتى بفتح التاء
وبالهمزة فتكتب بالالف وبكسرها فتكتب بالياء في الصحاح ما فتئت اذكره
وقيل بالياء فتكتب بها وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما انفك من
الافعال في الصحاح قال ابو زيد ما افتاء اذكره وما برحت اذكره اى ما زلت

ما زلت اذكره وما ونى من فتى ينى مثل وقى يقى بمعنى ضعف يقال فلان
لا يني يتكلم به اى لا يزال وما رام من رامه يريمه ريما اى برحه يقال لا ترمه اى
لا تبرحه كذا في الصحاح واستعمال هذين الفعلين ناقصين في غاية الندرة ذكره
الرضا وينفي كلها اى كل المذكورات مما بعد ما زال بمعنى ما زال ولا تستعمل الا بالنفي
ولو معنى كالنهي مثلا وما دام ما فيها مصدرية توقيتية فتدل على ان زمان
عاملها مدة ثبوت خبرها لاسمها ولذا احتاج الى كلام قبله ليعمل فيه انه ظرف
زمان وليس اصل ليس كعلم اى لا يجيء منه غير صيغ الماضي والدليل على ان
اصل فعل بالكسر لا فعل بالفتح تخفيفه بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف
وزعم ابن السراج وتبعه ابو على انه حرف والصواب فعليته بدليل اتصالها
بتصل بالفعل مثل لست لستما لستم وقد يتضمن الفعل التام معنى صار او يدل
عليه فيضمن معناه الاصلي وقد من معنى التضمين فيصير ذلك الفعل بسبب ذلك
التضمين ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلي حالا او خبرا
بعد خبر او وصفا للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب بعده نحو قوله تعالى
فارتد بصيرا اى صار مثل شذ كذا فتم الرض وبحو تم التسعة بهذا
اى بسبب هذا الواحد او ما يسبقه عشرة اى صار بهذا عشرة تامة ونحو
اعتبار المعنى المذكور فيما سبق اى تم التسعة بهذا صائرة عشرة وكمل زيد
عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا

ويجوز عدم الاعتبار المتضمن وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعده حال او تمييز
او مفعول له كما صرح به القاضي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ويجوز
تقديم اخبارها اي افعال الناقصة على انفسها الا ما في اوله ما استثناء من
ضمير اخبارها ويجوز استثناؤه من الاخبار بتقدير مضاف اي الاخبار التي نافيا كما في
مازال او ملحقا به او مصدريا كما في ما دام سواء اعتبر التقديم على مجموعهما ومدخوله او
على مدخوله فقط اما الاول فلاقتضاء الصدارة وعدم جواز تقديم ما في حيز ما
المصدرية عليها واما الثاني فلشدة امتزاجهما حالة في اوله ما اذا دخلت عليه
يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على مجموعهما مثل ما قائما كان زيد لعدم الامتزاج
ولا يقال قائما ما كان زيد لوجوب الصدارة فلا يجوز نحو قائما مازال زيد ولا
جالسا ما دام زيد لما ذكر خلافا للكوفيين ووافقهم ابن كيسان من البصريين في غير
ما دام فانهم يجوزونه نظرا الى كمال امتزاجهما وصيرورتهما مثل فعل مثبت في المعنى
والحكم كذا ان بدل لفظ ما بان النافية اي لا يجوز تقديم الخبر في هذه الصورة
ايضا ويجوز ان يكون التقدير انتفى جواز التقديم انتفاء مثل ذلك الانتفاء
ان بدل الخ لانها كما في اقتضاء الصدارة حتى يجوز التعليق بهما كما مر واما
التقديم ان بدل لفظ ما بلم ولما صرح به الرضي ولم يذكره لانهما من واد واحد ولن
فيجوز اي التقديم نحو قائما لم يزل زيد لان هذه الحروف لما اثرت في مدخولاتها
لفظا ومعنى اعتبرت كانها جزء منها والمجموع كلمة واحدة فانعزلت عن اقتضا

عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لا لانه لكثرة دورانه في الكلام حتى انه يدخل فيما
لا يدخل فيه غيره من ادوات النفي مثل دخوله بين الحرف ومعموله نحو كنت
بلا مال انعزلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي ولم يذكر هنا تقديم
اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب لانه سيجيء منه في المعمول المنصوب
ان امرها كامر خبر المبتدأ وخبره يجوز تقديمه والقسم الثاني من قسمي الفعل
الناقص وهو الذي لا يتبادر من اطلاقه لانه لما خاصا ما اي فعل
ناقص يدل على معنى القرب اي قرب حصول مضمون الخبر لاسمه اما بمجرد رجاء
المتكلم ذلك وهذا في عسى او بان يظهر باعتبار علائم حصوله واسبابه سوى
الشروع وهذا في كاد او يظهر باعتبار شروعه فيما يفضي اليه وهذا في غيرهما
مما سيذكر ويسمى هذا القسم في الاصطلاح افعال المقاربة ويعبر عنه
بهذا اللقب ولا تستعمل افعال المقاربة الا ماضية الا كاد واوشك فانه يجيء
مضارعهما وندر استعمال اسم الفاعل منهما ولا تكون اخبارها الا فعلا لا اسم
مضارعا لا ماضيا بالاستقراء ولانها الدالة على القرب تقتضي ان يكون خبرها
لفظا دالا على ان معناه لم يثبت الآن وذا في المضارع ولا بد في اخبارها ان تكون
مسندة الى ضمير اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون المسند
الى الظاهر في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فانه
في قوة عسى زيد ان يموت ويجوز حذف اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله تعالى

فطفق مسحا اي بمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه نحو عسى وهو غير
متصرف ومنه زعم الزجاج انه حرف وتقويه اتصال الضمير المنصوب في عساه
وعساك والصواب انه فعل لكثرة استعماله باتصال ما يختص بالفعل به ويؤول
عساه بان المنصوب مستعار للمرفوع وخبره الفعل المضارع الكائن مع ان
الدالة على الاستقبال المناسب للرجاء الذي فيه ولا بد وان يقدر مضاف في جانب
الاسم او في جانب الخبر لتصحيح الحمل كونا او زمانا غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج
او ذا ان يخرج هذا ما ذهب اليه المتأخرون ضمنوه معنى كان والتجسس الفاضل
العصام تضمين معنى صار وذهب الكوفيون الى ان عسى تامة بمعنى قرب
وما جعلوه خبرا بدل اشتمال وارتضاه الرضي لما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه
منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى انشاء الطمع والرجاء لم يبق في معناه
الاصل وبقي المنصوب المتشبه بما في الاصل ورد الكل بان القرب مستفاد من
الرجاء ليس معنى لعسى ويرده ايضا استعماله بلا ان كما افاده بقوله وقد يخلو
ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى تقدير مضاف وقد تكون تامة
غير محتاجة الى ضمير منصوب ملابسة بان مع المضارع اي لا يجوز حذف ان على هذا
الاستعمال نحو عسى ان يخرج زيد وح يكون بمعنى قرب ولا يتضمن معنى كان ويحتمل
ان تكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر بان اسم لها قائم مقام الاسم والخبر لاشتماله
على المنسوب والمنسوب اليه ذكره المص في الامتحان او من باب التنازع ذكره الرضي او

او المرفوع بعد المضارع اسم عسى وفي المضارع ضمير له لتقدمه رتبة ذكره
الفاضل العصام فاما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
فان مع الفعل فاعل عسى قولا واحدا ذكره الرضي ولا يعمل في ضمير الشان وكاد عطف
على عسى ويستعمل ناقصا دائما وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم بكاد
زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج ويعمل في ضمير الشان
كما في قوله تعالى ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم وكرب فتح الراء افصح من كسرها ذكره
الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اي دنت للغروب وهو مثل كاد
في وجهيه كون خبره بلا ان وبها واوشك في الاصل بمعنى قارب وطفق بكسر الفاء
وفتحها في الاصل بمعنى شرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان واخذ في الاصل بمعنى شرع و
انشأ مهموز من الافعال في الاصل بمعنى اوجد واقبل في الاصل بمعنى اقبل
وهب كرد قال الدماميني هي غريبة من شواهدها قول الشاعر هببت الوم القلب
في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله
وجعل لكم السمع والابصار وعلق وهي يستشهد بقوله اراك علقت تظلم من
اجرنا وظلم الجار اذلال المجير استعمال هذه الافعال استعمال كاد بتضمينها معناه
فصارت ناقصة مثله واخبارها اي خبر كل منها الفعل المضارع لان هذه الافعال
تدل على الشروع المستلزم لجزم حصول المشروع لا لطمعه فناسب المضارع بلا ان
للطمع الذي يدل على حدوث مصدره واوشك في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب

وهو يستعمل استعمال عسى اي يكون ناقصا خبره مضارع مصدر بان تاما بان مع
المضارع مثل اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد لانه قد يستعمل في الطمع و
استعمال كاد اي يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبارها افعال
المقاربة اظهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم رجوعه الى الاقرب على انفسها لانها
لعدم تصرفها ضعيفة فلا تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها
قوة بالنسبة الى الحرف تعمل لو عكس الترتيب بان قدم الخبر على الاسم ولا يجوز هذا
في الحروف كلا كما ولا او في اكثر الصور كما في الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
خبرها ظرفا **و** القياسي **الثاني** من التسعة **اسم الفاعل** وهو اصل بالنسبة الى
ما يذكر بعده لمجيئه من التام والناقص ما اللازم والمتعدي بخلاف اسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشابهته للمضارع الذي هو عامل قوي
لكونه فعلا واعتبار النسبة في وضعه دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا
قدمه وترك تعريفه وبيان صيغته اكتفاء بشهرتهما ولكون البحث بحث العمل
تعرض لعمله فقال فهو يعمل جميع عمل فعله المشتق هو منه التام او الناقص
اللازم او المتعدي لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول ولا
عتبار النسبة فيه ايضا وموافقته لاسم الفاعل في الشرط ونصبه للمفعول به
في بعض المواضع قدمه فهو يعمل جميع عمل فعله التام المجهول لكونه ماخوذا
منه واكتفى بالشهرة ايضا في ترك التعريف والصيغة وشرط عملهما اي اسم الفاعل

الفاعل والمفعول في الفاعل الاصل او النائب المنفصل عنهما ضميرا او كلاهما ظاهرا نحو
اراغب انت او اقائم زيد لان غير المنفصل و هو الضمير المستتر لان البارز مختص
بالفعل لكونه اعتباريا محضا لا يظهر فيه اثر العامل لا يحتاج العمل فيه الى المقوي
وعلم التعدي عن المشتق والمنفصل لثبوته واستقلاله يتوقف العمل فيه على وجودهما
والمفعول به الصريح لا الله لكونه حتى لا يعمل فيه الا المتعدي يتوقف الى وجود مقو
كامل وعدم بعد واما غيرهما من المفعولات فالظرف لكونه معمولا ضعيفا او
لان العامل لا يخلو عن زمان ومكان يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي
نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وحروف التشبيه نحو زيد كالاسد يوم القتال
والحال مثله والمفعول المطلق لكونه بمعنى العامل دائما يعمل فيه مطلقا كالظرف
والمفعول له ان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق والمفعول معه
حكمه حكم المعمول المصاحب ان لا يكونا اي اسم الفاعل والمفعول مصغرين نحو
ضويرب ومضيرب ولا موصوفين نحو جاءني رجل ضارب خادمه لانهما اذا
وصفا يصيران كالمسند اليه بها والمسند اليه مخصوص بالاسم فيبعد ان
المشابهة بالفعل وكذا اذا كانا مصغرين لان الصغر بمنزلة الموصوف والصفة
وقال الرضي لان التصغير والوصف يخرجانهما عن تاويلهما بالفعل فالاولى
تاخير قوله مصغرين لكنه قدمه لطول ذيل الموصوف بقوله وان وصفا بعد
العمل اي عملهما لم يضر اي الوصف المتاخر عملهما السابق على الوصف

لوجوده بلا مانع نحو جاءني رجل ضارب غلامه عمرا امس يد ثم اي بعد ما لم

يكونا مصغرين وموصوفين ان كانا اي اسم الفاعل واسم المفعول ملتبسين باللام

للصواب عند غير المازني لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف على ما يجيء ان شاء الله تعالى

لا يشترط لعملها في الفاعل والمفعول به شيء غير ما ذكر من العدمين وغيره الاعتماد

والدلالة على الحال والاستقبال اي يكفي لعملها في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام

الموصولة ولا يشترط الاعتماد على غيرها والدلالة على زمان الحال والاستقبال لانهما

فعل في الحقيقة غير صيغته الى صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام التي صورتها

صورة حرف التعريف على ما يحقق ثم ان الاولى ان يقول المص ثم ان كان باللام

لا يشترط شيء او ايراد الواو مقام ثم نحو الضارب اي ضرب او يضرب

غلامه عمرا امس او الآن او غدا الآن وان كانا مجردين عنها يشترط

مع ما ذكر من عدم التصغير والتوصيف الاعتماد على المبتدا ولو في الاصل

بان كانا خبرا او مفعولا ثانيا او ثالثا نحو زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره

وان زيدا عالم ابوه وما زيد بمكسوب ماله وعلمت زيدا فاضلا ابنه او الموصوف

بان كانا صفتين نحو جاءني رجل راكب غلامه او معتق غلامه او ذي الحال

بان كانا حالين نحو جاءني زيد راكبا غلامه او مركوبا حماره او الاستفهام

حرفا كالهمزة وهل او اسما مثل ما ومن نحو اقائم الزيدان وما عامل البكران

والهمزة اعم من ان تكونا محذوفة مثل قائم الزيدان ام قاعدان او النفي

او النفي حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان او غير قائم

الغلامان وليس ضارب العمران وما معمور داره وليس معمول قولا زيد والنفي

اعم من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان والاخفش لا يشترط في عملها

والكوفيون

وعمل فما زهنا شيئا وجه الاشتراط ان عملها كان لمشابهتها الفعل وبهذه الاشياء

يتقوى المشابهة لان ما وقع بعد المبتدا والموصوف وذي الحال لا يكون

مخبرا عنه كالفعل والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل لتعلقهما بالحكم

واراد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء لئلا يرد النقض بيا طالعا جبلا و

رجحه المصنف ومن لم يعتبر الاعتماد عليه جعله امثاله معتمدة على موصوف

مقدر ورده المص بانه لو اعتبر بهذا الاعتماد للغا شرط الاعتماد لانه ما من صفة

الا ولها موصوف ملفوظ او مقدر ويشترط مع الاعتماد في نصبهما اي نصب

اسم الفاعل واسم المفعول المجردين عن اللام المفعول به بان كان اسم الفاعل من المتعدي

اي متعد كان واسم المفعول من المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة على زمان

الحال تحقيقا نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم الزمان

الماضي موجودا الآن او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان وقيل ان يحكي

اللفظ في ذلك الزمان ويتلفظ به الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه او

الاستقبال نحو زيد ضارب عمرا غدا ومعطي غلامه درهما غدا وجه الاشتراط

ان المشابهة التي العمل لاجلها المشابهة للمضارع فاذا كانا للحال او الاستقبال

تاكيد تلك المشابهة ويتقويان العمل النصب فان كانا للماضي وجب اضافتهما
الى المفعول به معنى فان كان معمول آخر فبفعل مقدر بخلاف الكسائي فانه لا يشترط
معنى الحال والاستقبال عنده ويرفعان الفاعل لانهما لم يشترط فيه واعلم ان اسم الفاعل
والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به يقوى عملهما بزيادة اللام في ذلك المفعول
نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد ولا يجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول عليه
نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا في غير ما من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد
فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا
وتثنيتهما وجمعهما الصحيح والمكسر في العمل والاشتراط كمفردهما اما التثنية والجمع
الصحيح فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا في المفعول لوجوب استتار الفاعل
فيهما على ما سيأتي واما الجمع المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وعمله يكون في الفاعل
والمفعول نحو زيد ضراب غلمانه عمرا الان او غدا وكذا المذكور من اسمي الفاعل والمفعول
في العمل والاشتراط وكون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما ثلثة اوزان من اوزان
مبالغة الفاعل فعّال وفعول ومفعال قال الرضي هذه الثلثة تعمل اتفاقا من البصريين
وزاد سيبويه فعيلا كعليم وفَعِلا كحَذِر ومنعه غيره اي عملهما بتغيره ومنع الكوفيون
عمل صيغ المبالغة مطلقا لفوات مشابهتها بتغير الصفة وان جاء بعدها منصوب
فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر
المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولذلك لا يشترط في عمل هذه الثلثة في المفعول به

فعلان غضبان
افعل ابلج
فعول جرور
فعيل سليم
فعل [illegible]
فعلى [illegible]
فيعل [illegible]
فعال شجاع
فعال جبان
فعل [illegible]
فعل نفس
فعل عبل
فعل خشن
فعل حسن
فعل [illegible]
فعل صلب
فعل [illegible]

لان سان . لاتمام سان

والمفعول به معنى الحال والاستقبال لا لاشتراطهما كان لتمام المشابهة اللفظية وقد
فاتت والرابع من التسعة الصفة المشبهة اي المعتبرة مشابهتها لاسم الفاعل
في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل
لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة وقدمها لكثرة عملها
في الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل فهي تعمل عمل فعلها اللازم للزوم اشتقاقها منه
ولو بعد التاويل ملتبسة بالشروط المعتبرة في عمل اسم الفاعل من عدم التصغير
والتوصيف والاعتماد ومعنى الحال والاستقبال لما مر في اسم الفاعل بل هي اولى بها منه
غير اي الا معنى الحال والاستقبال المستثنى من الشروط فانه اي معنى الحال والاستقبال
لا يشترط في عملها اي في نصبها معمولها تشبيها بالمفعول نحو زيد حسن الوجه
لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد حسن وجهه
وبيان انواع صيغها ووجوه استعمالها في المطولات والخامس من التسعة اسم
التفضيل قدمه لكون النسبة معتبرة فيه وكونه مشتقا مثل السوابق ولا يخفى
ان ترتيب المص انسب بمرامه لانه في بحث العامل بخلاف ترتيب ابن الحاجب
حيث قدم المصدر نظرا الى انه اصل في الاشتقاق وانه في بحث الاسم وهو اقوى
في الاسمية بخلاف ما عداه وهو لضعفه بسبب خروجه عن معنى الفعل بدلالة
الغير في معناه لا بد دلالته على معنى الزيادة لانه مقوم لمعنى المبالغة في مبالغة الفاعل
على ما عرفت لا ينصب المفعول به بنفسه بالاتفاق ونحو قوله تعالى هو اعلم

بنصب الوجه

مثال لما رفعت الفاعل الظاهر

مطلب اسم تفضيل

من بعض منصوب بفعل مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما قلنا بنفسه لانه ينصبه
باللام كما في اسم الفاعل و المصادر المتعديين لكنها فيهما يجوز تركها وفي اسم
التفضيل لا يجوز لانه لا ينصبه بدونها نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما
تزاد في مفعول فعله نحو انا اعلم بان زيدا منطلق واجهل بزيد ويتعدى بحرف فبحرف
يتعدى به فعله نحو انا امر منك بزيد وازهى منك بالتسليم واذا تعدى باول المفعولين
باللام او الباء يبقى الثاني منصوبا بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك
لزيد الثوب اي اكسوه الثوب وعند الكوفيين منصوب به ولا يرفع الفاعل الظاهر
الا ترى بخلاف الضمير فانه لاستتاره اعتباري محض يسهل العمل فيه في كل وقت
الا اذا صار اسم التفضيل ملتبسا بمعنى الفعل بان لا يدل على الزيادة على الغير وذلك
بان يكون اسم التفضيل وصفا في المعنى ونفس الامر كائنا المتعلق بكسر اللام قائما به
وصفا حقيقيا له وهو الكحل في المثال فان الحسن في الحقيقة الكحل لا الرجل
ما اي شيء وهو رجل في المثال جرى اسم التفضيل عليه اي على ذلك الشيء في اللفظ
بان يكون صفة له كمثال المتن او خبرا عنه مثل ما من رجل احسن فيه الحلم منه
في العالم او حالا منه مثل ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين عمرو
وانما اشترط ما جرى عليه ليعتمد عليه والمتعلق ليعمل فيه وفي كلامه اشارة الى
ان اسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات ما جرى عليه حال كون المتعلق مفضلا
ملتبسا باعتبار التعلق اي بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه يقال اعتبرت الشيء

الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله على نفسه اي نفس المتعلق ملتبسا
باعتبار غيره اي باعتبار تعلق غير ذلك التعلق وهو تعلقه بغير ما جرى عليه
وهو زيد في المثال حال من النفس كما ان الظرف الاول حال من الضمير المستكن
في مفضلا الراجع الى التعلق اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر كونه فيما
جرى عليه وهو رجل في المثال يكون مفضلا واذا اعتبر كونه في غيره وهو زيد
يكون مفضلا عليه يعني يجب ان يكون للمتعلق الذي هو الفاعل وله اعتباران
ليخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه متغايرين
بالذات نحو زيد افضل من عمرو فيتهيأ للخروج عن معناه بالكلية مشتركا
بين شيئين مختلفا باعتبارهما لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه
هذا كله قبل النفي منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق
لمفضلا اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا
وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول
بحسب العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد فالفائدة تدور عليه فههنا المعنى
التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد في الكلام منفي فالنفي يتوجه اليه
وبنفيه ويبقى اصل الحسن في المثال نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد كما في مثال ما رايت رجلا يزيد حسن الكحل في عينه على حسن الكحل في عين زيد
فيؤول الى ان حسن احدهما مساو لحسن الآخر او الى ان حسن عين زيد انقص

على حسن عين جميع الرجال ومقام المدح يأبى المساوات فالكحل الذى
فى عين زيد بزيد حسنه على حسن عين الرجال فههنا لاقتضاء المقام ذلك
لان افعل يدل على الزيادة فافعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذى هو رفع الاسم الظاهر
على الفاعلية لارتفاع المانع منه ولوجود المقتضى ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل
مرفوعا على انه خبر مبتدأ هو الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله الذى هو منه
باجنبيتى هو المبتدأ والفصل بين افعل ومعموله لا يجوز بل بين كل عامل ومعموله
لكن منعه الرضى حتى صرح بجواز زيد اعمرو ضارب قال الرضى هذه شروط رفع
افعل التفضيل الفاعل الظاهر قياسا بلا ضعف ونقل عن الرمانى جواز ذلك فى المثبت
والسماع لم يثبت الا فى المنفى لكن النفى لا يلزم ان يكون صريحا بل يكفى معناه نحو قلما
رايت رجلا احسن الخ ويعمل فى غيرهما كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف و الحال
لانها لضعفهما يكفى للعمل فيهما رائحة الفعل والمفعول المطلق والمفعول له و معه
والتميز والمستثنى والسادس من التسعة المصدر تركت تعريفه وبيان صيغه
لظهور ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ فى بعض الانواع ويعمل عمل فعله المشتق منه التام
او الناقص المعلوم او المجهول المتعدى او اللازم ولكن لما كان وضعه لماهية
الحدث ولم يعتبر فى وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا
عمل عمل بمناسبة الفعل ولذلك اشترط عدم ما يبعده عن الفعل وعدم ذكر الفعل
والى هذا اشار بقوله وشرط عمله فى الفاعل الاصل او النائب غير المستكن اذ

اذ لا يعمل فيه والمفعول به الصريح وغيره من المعمولات يعمل فيها بلا شرط
ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه بهما يبعد عن مناسبة الفعل لاختصاص
بالاسم ولانه يعمل بتاويله بان مع الفعل والمصغر والموصوف لا يؤول به
فلا يقال اعجبنى ضريب عمرو زيدا والضرب الشديد زيد عمرا وان وصف بعد العمل
لا يضر نحو اعجبنى ضرب زيد بكرا شديد ذكره الرضى ولا مقترنا بالحال بان يراد
الحدث الحالى بقرينة مثل ضربك زيدا الآن لان عمله كما عرفت بتقديره مع ان والفعل
وان تخلص المضارع للاستقبال ولا معرفا باللام لعدم امكان التاويل المذكور
لاختصاص اللام بالاسم الصريح عند الاكثر اى اعتبار هذه الاشياء عند اكثر
النحاة ووجهه ما ذكر وعند البعض لا يشترط ولعدمها فيعمل
موصوفا ومقترنا بالحال ومعرفا باللام فيقال اعجبنى ضرب زيد عمرا او
ضرب شديد بكر بشرا او ضرب زيد عمرا الآن وفهم انه عن الضرب مسمعا
لان المقدر بشئ لا يلزم ان يكون مثله فى جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون المقترن
بالحال مقدرا بما مع الفعل لندوره وتقديره بان اكثر واشهر كذا فى الرضى ولا عدد
ولا نوعا ولا تاكيدا مقرونة مع الفعل نحو ضرب ضربة او ضربة او ضربا زيد عمرا او
كائنة بدونه اى الفعل والحال ان الفعل مراد غير لازم الحذف كما اذا قلت
فى جواب هل ضربت ضربة او ضربة او ضربا زيدا وغير بدل من مراد بتعيين المراد
بالمراد اذ عمله بتاويله بالفعل فلا وجه للتاويل مع وجود الاصل وان كان الفعل

لازم الحذف بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر قياسا نحو ضربك زيدًا اى
اضرب زيدًا ضربا او سماعا كالمثال الاتى فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل
لا لتأويله بالفعل حتى يجوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه كالظرف
المستقر هذا مذهب سيبويه وقال السيرافي العمل للفعل ورجحه الرضى وقيل
المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا ترى انه معمول له متأثر منه نحو
سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة لم تعتبر في وضعه لان
وضعه للحدث لا للحدث القائم والمتعلق بالغير فاقتضاؤه للمرفوع وغيره
من المتعلقات عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى اتيان شئ مما ذكر البتة ولا يجوز
هذا الحذف في غير المصدر مما يعمل في الفاعل لكون النسبة مأخوذة في وضعه
ولا يضمر الفاعل فيه لمثل ما ذكر ايضا والمراد بالاضمار فيه الاستتار فيه فلا يرد
اى لا يستتر
مثل ضربي زيدا ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور لكونه في تقدير ان
اى ضربى زيدا كاين
مع الفعل وما في حيزه لا يتقدم عليه وكلما يرى متقدما على المصدر يقدر له
العامل ويجعل المذكور تفسيرا له نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله فلما
بلغ معه السعي اى لا تأخذكم رأفة بهما رأفة وكذا في فلما بلغ معه الاية
وخالفهم الرضى وصاحب اللب والمصنف في الظرف لكثرة وقوعه وجعلوا ما
ارتكبوه تكلفا وقرر ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ثم اعلم ان المصدر
اللازم يرفع الفاعل ويضاف اليه والمتعدى يرفع الفاعل ثم ينصب المفعول

المفعول ويعكس وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول وبالعكس وقد
يرفع نائب الفاعل ويضاف الى الفاعل والمفعول منصوب والى المفعول
والفاعل مرفوع ويضاف الى الفاعل ويترك المفعول وبالعكس والى نائب الفاعل
والاكثر في الاستعمال اضافته الى الفاعل ولا بد في اضافته الى المفعول من قرينة
تدل على انه مفعول والتاسع من التسعة الاسم المضاف معنى او لفظا قدم
لكثرته في الاستعمال ولان الاسم التام قد يكون تمامه بالاضافة فيتوقف عليه وهو
يعمل الجر المقدر للعمل وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية او المنوي للعمل
المنتقل اليه من حرف الجر
فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية كذا قال الفاضل العصام الدين وقال
فلك المختار في تقدير اللام ومن لشيوعهما في مقام الاضافة دون في لعدم شيوعها
فيه وعند المصنف تقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية واللفظية محمولة عليها
ليس فيها تقدير حرف الجر وشرطه اى الاسم المضاف من حيث انه مضاف اى شرط
كونه مضافا ان يكون اسما لا فعلا ولا حرفا لان الاضافة من خواص الاسم
مجردا عن تنوينه ولو تقديرا نحو كم درهم مالك وحو لج بيت الله لان
التنوين دليل تمام الكلمة والاضافة دليل عدمه فيتنافيان وما يشبهه
وهو نون التثنية وجمع المذكر لانهما دليل التمام ايضا على الهيأتى ان شاء الله تعالى
لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد فلا اللام لا يضاف لان التجريد لاجل
اللام السابقة على الاضافة في التلفظ وشبهها بالحسن الوجه والضارب

بتعميم النائب للضمير اذ اصل الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة الجزء
فحذف ضميره كالحذف من المضاف ع وبفرض وجود التنوين في الكل صح

والضاربك وقد تصدى المص في دفعه في الامتحان وان لا يكون مساويا
للمضاف اليه اي لما يصير مضافا اليه في العموم والخصوص بان لا يكون تعميم
النائب للضمير اذ اصل الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا
بمنزلة الجزء فحذف ضميره كالحذف من المضاف وبفرض وجود التنوين في الكل
ما صدقا عليه واحدا سواء بالترادف كليث واسد وحبس ومنع او بغيره
كانسان وناطق وقد يجب ان يعلم ان ليس المراد بالمساواة المساوات
بالوضع اذ لا خفاء في صحة قولك نور النور والف الف وغلام غلام وابواب
وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد
المساوات في الارادة فالمراد بالنور المضاف ما يستنير به المضاف اليه
وبالمعدود في الف الف غير المراد بالعدد وعلى هذا فقس ومثل سعيد كرز
يؤول باضافة المدلول الى الدال ولا اخص منه خصوصا مطلقا لا من
وجه لانه لا فائدة في ذكر المضاف اليه فبقي اضافة المباين نحو غلام زيد
واضافة العام من وجه سواء كان للمضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة
خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة العام الى الخاص مثل شجر الاراك
وسورة الفاتحة وكتاب الطهارة وشهر رمضان لكن انما يتقبل هذا
القسم عند عدم اشتهار الخاص بكونه من افراد العام ولو ادعاه ولذا يجوز
انسان رجل وحيوان فرس وهي اي الاضافة سواء بتقدير الحرف اوبدونه

اوبدونه كما هو رأي المص على نوعين لانها اما ان تفيد في المضاف معنى اولا
بل تفيد التخفيف في اللفظ فقط الاولى معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة
معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا كما افادة في اللفظ تخفيفا فلو سميت لفظية
لكان لها وجه لكن لما سميت اللفظية لفظية لوجه يقتضيها سميت هذه
معنوية للمقابلة والتمييز والثانية لفظية اي منسوبة الى اللفظ لافادة
تخفيف في اللفظ وسياتي ان شاء الله تعالى ولما كان المعنى مقصودا اصليا
مع كثرة المعنوية في الاستعمال قدمها فقال فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة ولو معنى وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا
المنسوب والمصدر بمعنى الصفة والمستعار مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه
عمل فعلها بان يوجد شرط عملها فيه فاعلا او مفعولا بان لا يكون صفة نحو غلام
زيد او يكون صفة مضافة الى معمول معنوي لم يوجد شرط عملها فيه نحو
ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا يعمل ونحو عمرو ضارب بكر امس
فانه لما اريد به الماضي خرج زيد عن المعمولية او الى غيره نحو زيد مصارع مصر
فان المص ليس بمعمول فان معموله من يصرع فخرج نحو زيد ضارب عمرو الآن
او غدا او عمرو معمور الدار وبكر حسن الوجه وبشر هاشمي الغلام او صريع
الغلام بمعنى مصروعه او اسد الغلام اي مجترئ الغلام وشرطها
اي المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فاولى بقاؤه على حاله

اليه غيره اي غير الجنس الشامل وهو الاكثر سواء بينهما مباينة نحو غلام زيد
وراس عمرو او المضاف علة مطلقا ككتاب الاظهار او بينهما عموم من وجه
وللمضاف اصل المضاف اليه نحو فضة خاتمي او ظرفية كيوم الضرب وضرب
اليوم لم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف قسما على حدة تقليلا للا
وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها بل يكفيه افادة
معنى اللام الذي هو الاختصاص وتفيد اي المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
المضاف اليه معرفة لان الهيئة الاضافية في المعنوية موضوعة لتعيين المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة فمثل غلام زيد بمعنى غلام معهود اذا كان غلام واحد
وليس كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام
بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني والمثال ان المضاف غير غير وشبه
ومثل فانها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام في الاغلب ومثل قولك نظيرك
وشبيهك وسواك ومثل خلق الله وان كان اكثر ابهاما لكنه للتخالف في العهد والاستغرا
فيه يتوقف حتى لو وجد العهد في المستثنيات بالاشتهار او بعلم المخاطب او باضافة
الغير الى الضد واحد لتعرفت ولذا ورد جعل المشتق كالعدم نحو غلام زيد و تخصيص
تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك
نحو غلام رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام
امراة فلما اضيف خص بالمضاف اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة وان كان

قسم

اذا كان له غلمان او ذلك الغلام المعهود

ان كان نكرة او المعنى خلوه من التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فان كان ذا اللام جرد عنها وان كان علما نكر بان اريد به واحد من الجماعة المسماة
به او الوصف المشتهر صاحبه به نحو زيدنا الخير اي واحد من المسمى بزيد عمرنا
سالم اي شجاعنا ولا يجوز في غيرها من المعارف كاسماء الاشارة والموصولات و
قال الرضي وقد يضاف العلم مع بقاء علميته اذ لا منع عن اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كزيد الخيل وحاتم الجود وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى من البيانية وهذه
كثيرة قدم التقسيم على بيان الفائدة لان المعنوية لا تكون الا بعرف بالذي فكان
من تتمتها فكان اهم وقدم الشرط لكونه موقوفا عليه ان كان المضاف اليه
من حيث المعنى جنسا للمضاف صادقا له ويلزمه العموم له ولغيره كما اشار
اليه بقوله للمضاف وغيره كما ان المضاف شامل للمضاف اليه وغيره يدل عليه
اشتراط عدم كونه لنقص فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فالخاتم
يكون فضة وغيرها والفضة يكون خاتما وغيره وتسمى هذه بيانية وهذا
جري على مذهب ابن الحاجب وقال الفاضل العصام ان اضافة العام المطلق
مثل شجر الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم لان الاراك هو الشجر واشار
اليه الفاضل الجامي في مواضع من شرحه وان صرح خلافه في بحث الاضافة
جريا على مذهب المص او بمعنى اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف
اليه علة للمضاف كما في دخان النار وحرارتها في وقت وجود مضاف اليه

حاصلا قبلها مثل غلام لرجل لايضر لان المعنى الواحد يكون معنى لشيئين
فظهر وجه التسمية بالمعنوية والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة حقيقة او تأويلا لا اسما فخرج غلام زيد مضافة الى معمولها الفاعل او المفعول
بان يوجد شرط عملها فيه فخرج كل ما دخل في المعنوية ودخل كل ما خرج عنها
ولا تفيد الاضافة اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ اي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
لانها لما كان اضافتها مع وجود شرط العمل كانت في حكم الانفصال كانها لم تضف
فكانت فائدتها لفظية فسميت لفظية ثم التخفيف اما في جانب المضاف بحذف تنوينه
فقط ولو تقديرا نحو عمرو ضارب زيد الآن او غدا او هذه نساء ضوارب عمرو الآن او
من اضافة اسم الفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه وهو كما في
نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فلما اريد اضافته حذف الضمير
من المضاف اليه عوض عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه حلقيا واللام
وسطي لا يمنع التخفيف ونصب للتشبيه بالمفعول او بالتمييز اذ المعنى عليه
واستتر ذلك الضمير في الصفة لئلا تخلو عن المنسوب اليه فصار غير المتعدي
متعديا صورة واريد اضافته فحذف التنوين ونحو معمور الدار اي معمور داره
عن اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل عمل فيه ما عمل في حسن الوجه ومن هذا
القبيل نحو عمرو قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل الى الفاعل او بحذف نائبه فقط
نحو الضاربا زيد والضاربو زيد او مع الضمير نحو الزيدان قائما الغلام

الغلام اي قائم غلامهما والزيدون قائمو الفرس اي قائم فرسهم واما في جانب
المضاف اليه نحو الحسن الوجه وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط
التنوين باللام السابقة على الاضافة خلافا للفراء وجاز الضارب الرجل مع
عدم التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه حملا على الوجه المختار في الحسن
الوجه اصله الحسن وجهه لاشتراكهما في كون المضاف صفة معرفة باللام و
المضاف اليه جنسا معرفا باللام والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام
لان المناسبة بينهما اكثر والمراد بنحو الضارب الرجل اسم الفاعل المعرف المضاف
الى المفعول المعرف واسم المفعول كذلك نحو المعطى الدرهم وهذه الاضافة
اعم من ان يكون بلا واسطة كما ذكر او بها نحو الضارب غلام الرجل فلو قيل
ولما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام لكان اوضح وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع و
هو قبيح لخلو التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي
وجره وليس فيه قبح ولا الاجراء المذكور ولهذا كان مختارا والخامس من التسعة
الاسم المبهم التام باحد الاشياء الاتية فانه بسبب تمامه يشبه بعده حقيقة او حكما
كما في ضمير المبهم واسم الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة او حكما كما
في ضمير المستتر وينصب اي اسم التام المبهم نكرة لاختصاص التمييز بالنكرة
على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة على التمييز لان الغالب ابهامه

ووجه نصبه انه يشبه المفعول في الوقوع بعد شيء يتم بما بعده ولما كان
تمامه بشيء بعده اراد ان يبينه فقال وتمامه فلما كان التمام مشتركا بين معان
اراد ان يبين ما هو المراد ههنا فقال اى كونه اى الاسم على حالة تمتنع اضافته
اى ذلك الاسم معها اى مع بقاء تلك الحالة يكون باحد خمسة اشياء فانه به
تمتنع اضافته على ما يبين ان شاء الله تعالى بنفسه بدل من احد اى لا بشيء آخر
وذلك اى التمام بنفسه كائن في الضمير المبهم الغير المعين سواء كان ضمير غائب
بان لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في مغني اللبيب
نحو يا لك نعمة ويا لك فضلا واغلب ما يكون الضمير المبهم في موضع التفخيم
والمبالغة في المدح او التعجب نحو ربه رجلا لقيت في مقام التفخيم ونحو يا له
رجلا في مقام التعجب ويا له مراما ما ابعده ونحو نعم رجلا زيد والتمييز فيه عن الضمير
لا عن النسبة والا لقيل نعم الرجل وايضا التمام بنفسه في اسم الاشارة لانه من
المبهمات نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأي من جعل تمييزا لا حالا
والتمام في هذين لانهما من المعارف فلا يضافان وبالتنوين اما لفظا نحو رطل
زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا ومكاييل برا واحد عشر رجلا وكم رجلا و
كاين رجل وكذا رجلا لانها من حيث هي اسماء تستحق التنوين ولما كان التمييز
اسماء العدد احكام خاصة ولم يكن لها بحث مخصوص في هذا الكتاب
كما في الكافية اراد ان يبينه ههنا توفية للمقصود فقال ومميز ثلثة

ثلثة يجوز ان يكون غير منصرف لكونه علما لنفسه او في حكمه لكن المختار عند الفاضل
العصام انصرافه وكونه منونا لان اللفظ في استعماله الاقل مثله في استعماله الاكثر
وهو استعماله مرادا به المعنى وما زاد عليها منتهيا الى عشرة كلمة الى في مثل هذا
المقام لاسقاط ما وراءها لا لانتهاء الحكم في مدخوله فيدخل عشرة في حكم المذكور
لا ينصب ومع النصب بل هو مجرور لاضافتها اليه للتخفيف ومجموع ولو معنى
ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال وثلثة رهط الا في ثلثة الى تسعة
مميزها مائة نحو ثلثمائة منتهيا الى تسع مائة فان التمييز الذي هو مائة
ليس بجمع لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع
وكان القياس مئين او مئات ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين ولا الثاني لعدم وقوع جمع المؤنث السالم
تمييز العدد لكونه خلاف المعتاد وهو وقوع صورة جمع المذكر السالم بعد
اعني عشرين واخواته وايضا يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمآت رجل مثلا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد بعود بحيث بعد ما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعني عشرين واخواته وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد
فاقتصر على المفرد مع انه اخصر قاله في الامتحان ومميز احد عشر واحدى عشر
وما زاد الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة
ملفوظا من احد عشر الى تسعة عشر فلان التمييز احتيج به لبيان المبهم فكان كالجزء

عما قبله فلو اضيف اليه كان كانه جعل ثلثة اسماء اسماً واحداً بخلاف خمسة عشر
ولحد عشر علم ومما لم يكن للمضاف اليه تمييزا واما في عشرين الى تسع وتسعين فلان
نونها لبس نون الجمع فلا يحذف عند الاضافة وصورتها صورة الجمع فاضافتها مع
بقاء النون صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه ولانه لما لم يصف مثل احد وعشرون
لشبهه به وحمل عليه عشرون واخواته ولانه قد يضاف الى غير المميز نحو صمت عشري
رمضان اي عشرين يوما من رمضان فلو اضيف الى المميز التبس ومع هذا جاء
على قلة عشرو درهم واربعو ثوب مفرد دائما لثقل التركيب في المركب وخفة
المفرد ويحمل ما ليس فيه التركيب عليه ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما اي للمائة
والالف وجمعه اي الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المص ولكن قال الرضي
وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان للمائة تمييز الثلثة الى التسعة واما اذا لم يكن
تمييز فيقال مات رجل لا ينصب لاضافتها اليه بل هو مفرد لانه قد يضاف الى
بعضها ثلث فيحصل الثقل والمفرد ولحقه مجرور بالاضافة وجاء مائة رجال
ومئين عاما قالوا في قوله تعالى ثلثمائة سنين انه بدل نحو مائة رجل ومائتا
رجل والف درهم والفا درهم والاف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا ونحو
في بعض هذين القسمين اي القسم التام بالتنوين لفظا او تقديرا والقسم التام
بنون التثنية واحترز بالبعض عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز الا
على اضافة ذلك البعض الى التمييز اضافة بيانية لحصول المقصود مع

التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ومثاقيل ذهب ولا يجوز الاضافة
في غيرهما اي القسمين المذكورين اما في التام بنفسه فلانتفاء شرط الاضافة
المعنوية الذي هو تجريد المضاف من التعريف كما مر واما في التام بنون شبه الجمع
فلما مر من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في التام بالاضافة فلامتناع
اضافة المضاف الى شيء اخر لفظا واما معنى فيجوز كما في حب رمانك لان
الحب مضاف الى الرمان باعتبار انه حب له ومضاف الى المخاطب باعتبار
انه ملك له فحينئذ يجوز هذا الكلام حيث يكون الحب بلا رمان وبنون
شبه الجمع فانه بنون الجمع تمييز عن النسبة لا عن اسم تام مثل الاخسرين
اعمالا وحسنون وجوها وهو اي شبه الجمع عشرون وما زاد منتهيا
الى تسعين نحو عشرين درهما وبالاضافة اي اضافة للاسم المبهم لما مر
نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه لكونه جامدا
ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه بيانا له والبيان لا يتقدم
على المبين والتاسع من التسعة معنى الفعل ولما كان المفهوم منه كونه
معنى مفهوما من الفعل والامر ليس كذلك اراد ان يبين المراد بقوله والمراد
منه كل لفظ مشتق او غير مشتق وهو الاغلب الاكثر يفهم منه معنى فعل
مطابقي كما في اسماء الافعال او تضمني وهو الحدث كما في غيره فاصل
معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال فمنه اي من معنى الفعل

اسماء الافعال اى اسماء دالة على الفاظ هى الافعال على ما عليه البعض ليس
بشئ لانه اذا قيل مثلا رُوَيْدَ لا يفهم منه لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم
نزال معدول من انْزِلْ بل معناه اسماء معانى الافعال حيث لا يفهم من رويد
الا معنى امهل فحذف المضاف ايجازا وهو اى اسم الفعل الدال عليه اسم الافعال ل
وفى اكثر النسخ وهى وهو موافق لظاهر المرجع ولفهم المبتدئين ولارادة
التنبيه على كثرة الافراد فى ابتداء الكلام والاول اوفق لمقام التعريف و
تصغيرى مسماه ويجىء ما اى اسم او اسماء فتذكير الضمير فى كان لظاهر ما بمعنى
الامر وقدمه مع انه فرع فرع الماضى لكثرته او الماضى لم يقل ما وضع لمعنى الامر
او الماضى لان المتبادر من الوضع اصل الوضع ودلالتها على هذه المعانى ليست
بحسب اصل الوضع ولهذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب
فالانسب جعل كان بمعنى صار ولم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاوّه بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع ويعمل اى اسم الفعل او ما كان الخ عمل فعل مسماه
على حذف المضاف او ذكر المدلول وارادة الدال ولا يتقدم معموله اى اسم
الفعل ولو ظرفا عليه لضعفه فى العمل وفى اكثر النسخ معمولها عليها بتأنيث الاول
وتذكير الثانى والمناسبة تذكيرهما او تأنيثهما الاول وهو ما كان بمعنى الامر
نحو هاء زيدا اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من
الاحضار مثل قوله تعالى هلم شهداءكم ويجىء لازما بمعنى اقبل وتصريفه بان تقول

بان تقول هلم هلما الخ غير فصيح وهو لغة بنى تميم وعليه ما فى الحديث
هلموا الى حوائجكم اى اقبلوا مركب من هاء التنبيه ولم عند البصرية
ومن هل ولم عند الكوفية وهاتِ شيئا اى اعطه ويتصرف بحسب حال المأمور
من الافراد وغيره كما فى قوله تعالى قل هاتوا برهانكم وحيهل الثريد
اى ائته واصل حيهلا ويجىء هذا بمعنى اسرع فيتعدى بالى نحو حيهلا الى
الثريد او بالباء المتعدية نحو حيهلا بعمر اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل
فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد ويجىء حى مجردا عن هل وبمعنى اقبل فيتعدى
بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وبله زيدا
اى دعه وعليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ويستعمل بالباء بمعنى تمسك وذلك فى نحو عليكم بالعتيق
عمرا اى خذه ونزال زيدا اى اتركه وهذا الوزن من الثلاثى المجرد المتصرف التام
قياسى عند سيبويه ومنعه المبرد بانه لم يسمع قوام وقعاد من قام وقعد و
تعقبه الفاضل العصام بان القياسية لا تتوقف على السماع فى كل فرد اذ لا يلزم
السماع فى الاشتقاق اعلم من يعلم وغير ذلك نحو قطّ بمعنى انته وتيد بمعنى رويد
وآمين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم
واليك بمعنى تنح وقرقار بمعنى صوت وعرعار بمعنى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة
من الرباعى ولم يجىء منه الا هذان وغير ذلك مما لا يحصى والثانى وهو ما كان
بمعنى الماضى نحو هيهات الامر اى بعد وبناؤها على الحركات الثلث ويقلب هاؤها
ها

الاولى عمرة فصارت سنة وولد بنون في تلك السنة فصارت اثنى عشر
وقد يحذف التاء فيقال حيّها وايها فصارت اربعة عشر وشتان زيد وعمرو
اى افترقا وقد يزاد ما بينه وبين مرفوعه نحو شتّا ما زيد وعمرو وهو افصح من شتان
ما بين زيد وعمرو وبُعدان بمعنى بعد وما موصوفة او موصولة اى بعد مسافة بين
وعمرو وسرعان زيد ووشكان عمرو وسُلَيْتَبِيْن اى قربا وفتح عين الاول بسرع
والثانى بقرب وغير ذلك مثل بطآن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة
ومدها والنون مفتوحة ايضا بمعنى بَطُؤَ وغير ذلك وقد فصّل اسماء الافعال
فى المطولات ولم يبلغ ماذكر منها هنا معشار ما فيها اعلم انه لا يخلو اسم فعل عن التأكيد
والمبالغة فى معنى فعل المستعمل فيه فرويد زيدا معنى امهله مبالغة فالاولى التفسير به
وهيهات ذلك بمعنى ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضى لا يخلو عن قصد التعجب ومنه
جاء التاكيد فالاولى التفسير به ومنه اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقلّه
تقديره فى بحث حروف الجر وهو اى ظرف المستقر لا يعمل فى المفعول به بالاتفاق
لانه انما يعمل لنيابته عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال العامة وشئ منها
لا يعمل فى المفعول به ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد على ماذكر فى بيان عمل
اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة او الموصول ليحصل القوة بالاعتماد
على ما مر اعلم انه اختلف فى المرفوع بعد الظرف هل الارجح كونه فاعلا او مبتدأ
والظرف خبره او الواجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كان فاعلا

فاعلا فهل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثانى وبه اخذ كثيرون
وعليه بيان المصنف واستدلوا على ذلك بامتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار
جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وبتأكيد الضمير المستتر فى الظرف والضمير
لا يستتر الا فى العامل وبان الفعل لا يشترط فى عمله الاعتماد نحو زيد فى الدار ابوه
وجاءنى رجل فى يده كتاب وجاءنى زيد على كتفه سيف واخى الدار احد وما فى الدار
احد وجاء الذى فى الدار ابوه فنحو فى الدار زيد تعين كونه خبرا مقدما للاعتماد
والكوفيين فانهم يجوّزون الامرين لانهم لم يشترطوا الاعتماد فى الظرف و
فى المشتقات من الفعل فزيد فى قائم زيد مبتدأ او فاعل ويجوز فى هذه المواضع
كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما فى اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف
اسما ظاهرا بان لم يوجد بعده او وجد ولكن لم يرفع ففاعله ضمير مستتر فيه اى
الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل فى غيرهما اى المفعول به
والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط كما اذا قيل لك اين زيد فقلت فى الدار
ذاكرا يوم الجمعة على معنى ثبت فى الدار ذاكرا يوم الجمعة الا تقدير مبتدأ ومنه
المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت برجل هاشمى اخوه
اى منسوب الى بنى هاشم ويشترط فى عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى
فى اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة ومنه اسم المستعار نحو اسد فى قولك
مررت برجل اسد غلامه واسد على اى بجرئ فلانا اى لاجل ان الاسد بمعنى

مجترىٔ عمل الحرف هذا على رأى من جعله مستعارا واما على راى من جعله تشبيه
مؤكد افلا يكون عاملا ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى
قوله تع وهو الله فى السموات اى المعبود لمن فيها اى يعبده من فيها لا آلهة
الكائن فيها ومنه الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا
اى انبه اليه يوم الجمعة امام الامير جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل
زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى و اترجى قال الرضى الظاهر انهما ليسا
بعاملين لان التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحال والظرف بل العامل هو الخبر
ولعل للمص اعتبر امكان تقييدهما وكان داخل فى حرف التنبيه وان وان
ولكن وان كانت يفهم منها معنى الفعل لكن لم يسمع عملها وحرف النداء نحو
يا ربنا منعها الانفهام معنى النداء منها لانها من حروف المعانى ولبس مبنيا
على كونها عاملا فى المنادى كما هو مذهب المبرد لانه عده من معنى الفعل و جعل
العامل فى المنادى الفعل المقدر على ما سيجئ وحرف التنبيه وهو كان نحو كان
زيدا اسد صائلا والهاء لفظا مثل زيد قائما عمرو قاعدا او تقديرا نحو الم
ابو يوسف البوح مجتهدا او فى الاجتهاد وحرف التنبيه مثل ما ذكر من مثال
لام الاشارة وها انا ابوك منعما وحرف النفى نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون
وغيرها كالنسبة الحكمية وما شانك راكبا وما لزيد وعمرو نائمين اى ما
يصنعان واين انت من زيد اى بعدت منه فهذه المذكورات مما فيه

فيه معنى الصفة الى هنا تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل
كالحال والظرف والمفعول معه مثل ما شانك وزيدا فافرغ من العامل اللفظى
شرع فى المعنوى فقال والعامل المعنوى اى علمه لا يكون للسان فيه
حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان من النوع وزاد الاخفش
نوعا ثالثا هو عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وذلك العامل كونها
تابعة ولنتذكر عليه بان هذه الثلاثة اذا جاءت تابعة للمنادى المبنى ترفع
على لفظه وتنصب على محله ولو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه
لما اختلف الحال وجوابه ان الرفع لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع لمجيئه
من قبل العارض فالاختلاف ولتجاب المعرب بجعل الرفع بمنزلة الجر الجوارى
فى مثل وجحر ضب خرب فالاول مذهب سيبويه فان المنسوب الى المتبوع
منسوب اليه مع تابعه فى قصد المتكلم فان المجئ فى جاء نى زيد الظريف
الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى نحو جاء نى العالم زيد وجاء نى زيد نفسه
فلما كانت التابع والمتبوع شيئا واحدا فى المعنى وانسحب العامل عليهما كان
الاولى انسحاب عمله تطبيقا للفظ بالمعنى النوع الاول العامل المعنوى
رافع المبتداء والخبر اى عامل الرفع فيهما لاخل الاسناد المقتضى للمسند اليه و
المسند فى تعريفه والمسند اليه الذى هو المبتداء مشابه للفاعل فى كونه
مسندا اليه والخبر المسند فى كونه جزءا ثانيا من الكلام فرفعهما هنا

واليه ذهب الجمهور وقيل العامل في الخبر هو المبتدا نقله الاندلسي عن سيبويه
وقال الكسائي والفراء كل يرفع الآخر وعد الرضي هذا ثونا في بحث العامل وهو
اي النوع الاول الذي هو العامل في المبتدا والخبر التجريد اي تجريد الشيء اي خلوه
كما هو المتبادر في العرف عن العوامل اللفظية والمتبادر من اطلاق العامل ما يكون
مؤثرا في اللفظ والمعنى فلا يرد نحو علمت لزيد منطلق وبحسبك درهم والمراد
عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العامل اللفظي لكان اوضح فهذا الذي ذكرنا
مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يرد مبتدا او خبر
ذكرا ابتداء ولم يأتهما عامل لفظي ويمكن ان ينزل القوة القريبة والامكان
منزلة الفعل والوجود كما في ضيق فم البئر اي احفره ضيق الفم او يكون المعنى
ان وجدت العوامل وفي اكثر النسخ التجرد وهو الانسب والاوفق لما في عامل
المضارع اي التعري والخلو للاجل الاسناد اي اسناد شيء الى شيء والشيء الاول
الخبر والشيء الثاني المبتدا فخرج بمجرد الاسماء المعدودة فانه ليس للاسناد
نحو زيد قائم والنوع الثاني من النوعين رافع لفعل المضارع وهو اي رافعه
وقوعه ملتبسا بنفسه اي لا بناصبه وجازمه موقع الاسم اي موقعا
يليق به كالوقوع في موقع الخبر نحو زيد يضرب او [illegible] او الحال نحو جاء في
او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لانه خبر وذلك الوقوع اي وقوع
المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد المضارع عن النواصب والجوازم

والجوازم بان لا يكون ناصب ولا جازم لانه اذا دخل عليه احدهما كان
معمولا له ولا يوجد الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذن يكون
كالاسم فاعطي اسبق اعرابه وهو الرفع هذا مذهب البصريين وعند اكثر الكوفيين
الرافع التجرد عن الناصب والجازم واورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع
لم يقع موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد السين وسوف وقد
وخبر كاد ويضرب الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه يقال الذي ضارب
هو وضارب الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع
تقديره كما غير الاعراب مع تقديره فعاقوا عن نحو سيقوم واخويه انه مع
السين وسوف وقد واقع موقع قائم وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وعدل لعارض وقد سبق مجموع ما ذكرنا من العوامل ستون فذلك
ما ذكر من تفصيل العوامل **الباب الثالث** من الابواب الثلاثة في المعمول
وتوضيح هذا الكلام يطلب من الكلام السابق ولما توقف معرفة المعمول
على بيان ما يكون معمولا وما لا اراد ان يبينهما اولا فقال **اعلم** ايها الطالب
لمعرفة المعمول اولا اي قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة المعمول
ان الالفاظ وانما قال الالفاظ ليعم الاقسام الثلاثة الكلمة والجملة لان الكل
الموقع في التركيب وعلامة الموضوعة اي التي تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع
للمعنى او للفظ كما في الالفاظ التي اريد بها الفاظها نحو جسق مهمل وديز

قوله اعلم ان الالفاظ الموضوعة اذا لم تقع في التركيب الخ يعني اذا لم تقع في التركيب اصلا بان تكون من الالفاظ المعدودة كزيد وضرب ومن فلا يرد عليه ان الغلام في غلام زيد بسكون الميم وجر زيد عامل لانه وقع في التركيب والضمير المجرور في قوله واذا وقعت فيه راجع الى التركيب بطريق الاستخدام فيه يعني اذا وقعت في التركيب بحيث يتحقق معها عاملها فهي على ثلثة اقسام فلا يرد عليه بان الغلام في المثال المذكور اسم وليس بمعمول لانه لم يقع في التركيب بحيث يتحقق معه عامله فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون المقام قاصرا لانه لم يبين ح حكم اللفظ المركب بحيث لا يتحقق معه عامله

قلنا الا نسلم لان لما كان حكم اللفظ الموضوع الغير المركب اصلا وهو عدم المعمولية لعدم وجود عامله ... بيعيا ... بقدر الامكان

قلوب زيد اذا لم يقع في التركيب مع الغير كالالفاظ المعدودة من الفعل

مثل يضرب بقتل يفتح يعلم يحسن يحسب او من الاسم نحو زيد علام بها ما من

اين انى او من الحرف نحو هل بل قد لم تكن معمولة لانتفاء المعمول لا بدله من عامل

والمفروض عدمه كونا كما لا تكون عاملة او خبر مبتدا محذوف اي هو اي عدم

كونها معمولة مثل عدم كونها عاملة لعدم معمولها وان وقعت فيه اي في

التركيب فهي او فتقع على ثلثة اقسام القسم الاول ما اي لفظ مركب لا يكون

معمولا اصلا اي لا اصالة ولا نيابة اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا

ولا محلا لعدم مقتضيه وهو المعاني المختلفة والمشابهة كما في قسمي القسم الثاني

وعدم قيامه مقام ما يوجد هو فيه كما نوعي القسم الثالث وهو اي القسم

الذي لا يكون معمولا اثنان اي نوعان النوع الاول الحرف مطلقا عاملا او غير

عامل باتفاق الفريقين اي الكوفيون والبصريون والنوع الثاني الامر بغير اللام متى اطلق لفظ الامر في

هذا الفن يراد به هذا الامر فقوله بغير اللام قيد تحقيقي لئلا يتوهم من هو

قريب العهد من علم الصرف انه عام للقسمين لانه عام لهما في ذلك العلم عند

البصريين انما حكم بانه غير معمول فانه اي الامر لما حذف عنه حرف المضارعة

لا دفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال لان

اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين التي بسببها صار المضارع مشابها

للاسم مشابهة تامة على ما سبق فاعرب معطوف على صار وعمل فيه اي

اي في المضارع خرج اي الامر عن المشابهة لزوال سببها جواب لما وهي

حرف وجود لوجود ظرف عند سيبويه وظرف بمعنى اذ عند غيره فعاد الى

اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون وهو معرب مجزوم بلام مقدرة

ولا ثمرة لهذا الخلاف في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني موقوف

سكون آخره وسقوط نونه بناء ووقف وقول الكوفيون انه مجزوم

والسكون والسقوط جزم واعراب والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما

اي لا ينفك عن المعمولية معربا او مبنيا لوجود موجبه وهو اثنان ايضا

اي كما كان القسم الاول اثنين الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى

حكم حتى ابتدائية سببية ومدخولها مسبب عن الحكم السابق على الجمل الا

فعال بان لها محلا من الاعراب قال الدماميني في شرح المغني عن سيبويه

والمازني وجماعة من النحاة انها معمولة لها محل من محال الاعراب فاختلفوا

في تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل على الابتداء اي على انها مبتداء ولا خبر له

بل فاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضي

ليس بشيء لان قائم اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتداء بخلاف كلم الفعل

فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فان تسمع في تسمع بالمعيدي وان

كان فعلا لفظا الا انه مبتداء فلم الفعل اذن كذلك او حكم بانها

منصوبة المحل على المصدرية اي على انها مفعول مطلق لافعال محذوفة

حكم به بعض النحويين ورده الرضى ايضا بانه لو كان كذلك لكانت الافعال
مقدرة قبلها فلم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وان قال بعضهم وهم
المحققون فى نقل ابن مالك والجمهور عند ابن هشام وهو المختار عنده وعند
الشيخ الرضى وقيل انه مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى
الفعل اذ رب عارض لازم ورب اصل مرفوض وحكم على ضمير الفصل و
هو صيغة مرفوع بين مبتداء معرف وخبر معرف باللام او كلم تفضيل
مستعمل بمن دخل عليهما النواسخ نحو كان زيد هو القائم وزيد ظننته هو الكريم
وانه هو الغفور وما زيد هو القائم وكنت انت افضل من عمرو او لا نحو زيد
هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتداء فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث والمتكلم والمخاطب والغيبة والغرض من اتيانه
بينهما الفصل بين كون الخبر خبرا ونعتا ثم اتسع وجئ به فيما لا التباس فيه
باختلاف الاعراب كما اذا دخله بعض النواسخ او يكون المبتدأ ضميرا او الخبر
افعل من طردا للباب وسماه البصريون فصلا للفصل المذكور والكوفيون
عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا يسقطه عنها
كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط بالمرفية لدلالته على معنى غير مستقبل
وهو رفع الالتباس للخبر ذهب اليها بعض البصرية التى تخالف الكلم عن الاعراب
والكوفيون يجعلونه تاكيدا ورد بانه لا يمكن فى نحو زيد هو القائم لان الضمير

الضمير لا يؤكد به المظهر خلافا لبعضهم هو بعض البصرية اى خالف ذلك البعض
البعض الذى ذهب الى حرفيته حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه ثم
لما وقع الابهام فى الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة للمصدر للتبيين فاعله
اى خلافا ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر حينئذ يجب حذف فعله ويكون
نائبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل لانا نقول نحو
سنة الله اى سن الله سنة حذف فيه الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه
واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف والنائب لا يكون فى حكم المنوب عنه
من كل وجه وجملة يقول ذلك البعض انه اسم لا محل له من الاعراب للتنافى
قال المص لا نظير له فى الاسم فهو بعيد يريد غير المنقول الى معنى الفعل فلا يرد
اسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة اللام حرفا وما سبق لها
نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات
ولم يقل وعلى اللام اراد بالصفات اسم الفاعل واسم المفعول بارادتهما فوق
والانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة واسم التفضيل
حرف تعريف بالاتفاق لعدم تأويلهما بالفعل لكون الاول للثبوت والثانى
للزيادة فقال بعضهم وهو المازنى والاخفش انها حرف للتعريف لا اسم
موصول كغيرها اى كاللام غير اللام الداخلة عليها كالرجل والحسن لاجراء
الاعراب على مدخولها كغيرها ولو كانت موصولة لكان الاعراب حقها

ويجري عليها ويجي الجواب في بيان دليل الجمهور وقال اكثرهم وهم الجمهور
هي اسم موصول بمعنى الذي في المفرد المذكر والتي في المؤنث وبمعنى تثنية المذكر
والمؤنث والجمع كذلك ثم يثنى مدخوله ويجمع ويذكر ويؤنث ويجوز ان يعتبر
صورتها بحيث يكون معناها تثنية او جمعا او مؤنثا فيفرد مدخولها اعتبارا
للفظها فتكون مما يكون معمولا دائما فيكون لها اعراب في كل موضع مع ان
الاعراب في مدخولها لا فيها فبين وجهه بقوله اعطى اعرابها لما بعدها اي اللام
اللام في لما زائدة في المفعول على ما اختاره في مغني اللبيب وقال الرضي كل موضع يتوهم
فيه كون حرف الجر في غير معناه المشهور او زائدة فالواجب فيه التضمين
ففي كلام المص يتضمن معنى العروض فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عارضا
له فحذف ما بعدها فاظهر مجرورا ذكر مثل الفاضل العصام في حاشية الفوائد
الضيائية لما انتقل اي ملتبسا بما بعدها مصدرية اي لانتقاله من الفعلية اي من كونه فعلا
الى الاسمية اي كونه اسما صورة لكراهتهم دخولها على الفعل فصار كالا بمعنى غير حيث
انتقل اعرابه الى مدخوله فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا
او يضرب زيدا واصل جاءني المضروب غلامه جاءني الذي ضرب غلامه واصل الضاربان
زيدا اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا وهكذا فقس فالجزء الاول اي الذي
معمول لوجود المقتضي وعدم المانع والجزء الثاني غير معمول لعدم المقتضي الذي
هو المعاني فلا يرد الذي يضرب لانه ليس بمعمول بهذا المعنى فلما غير هذا الكلام

الكلام اي الذي ضرب بان غير الذي الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل الضارب
صار الاول في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى ونفس
الامر اسما موصولا والثاني اي ضرب في صورة الاسم وان كان المعنى الفعل فوجب
ان يراعى الصورتان فانعكس الحكم بانتقال الاعراب من الاول الى الثاني وصار لفظيا
كما في المثال المذكور او تقديريا كما في المثال الغازي لانتفاء المانع الذي هو البناء
ترجيحا اي انعكاس ترجيح او مفعول له لعكسوا المدلول عليه بانعكس ولا يجوز
ان يكون لجانب اللفظ اي لجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة
لتقوية عمل المصدر على جانب المعنى اي جانب هو المعنى في الاعراب الذي هو حكم
اي اثر لفظي اي منسوب الى لفظ المحل لا الى معناه اشارة الى وجه ترجيح جانب
اللفظ فالاعراب في الحقيقة للام وظهر في مدخوله والذي حمل الجمهور على هذا التطويل
عملها في المفعول به بمعنى الماضي باللام دون الاستفهام والنفي كما عرفت مع ان طلبها
للفعل اقوى من الموصول والثاني من الاثنين الفعل المضارع وان كان مبنيا باتصال
نون جمع المؤنث ونون التاكيد لانه اذا وقع في التركيب لا بد له من عامل رافع
او ناصب او جازم لوجود المقتضي وهو المشابهة التامة لاسم الفاعل فيكون
مرفوعا او منصوبا او مجزوما **والقسم الثالث** من الاقسام الثلثة ما اي لفظ
كان الاصل فيه اي في ذلك اللفظ ان لا يكون معمولا لعدم وجود المقتضي فيه
وذلك لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما

اسما او فعلا مضارعا فيكون معمولا لقيامه مقامه وحمله عليه لا الوجود المقتضي
فكم من شيء يقوم مقام شيء فيأخذ حكمه وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي
كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانه اي الماضي اذا وقع بعد ان المصدرية
الناصبة يحكم على محله اي الماضي بالنصب و اذا وقع اي الماضي بعد العامل الجازم
حرفا او اسما حال كونه شرطا او جزاء بلا فاء او معه يحكم على محل الجملة بالجزم الا الماضي
كما يجيء ان شاء الله تعالى يحكم على محله بالجزم لقيامه مقام المضارع اذ الناصب
والجازم عاملان فيه اصالة و في الماضي نيابة عنه لظهور ذلك الاعراب
الذي هو النصب او الجزم في المضارع المعطوف على ذلك الماضي وظهوره فيه يدل
على وجوده في المعطوف عليه لانه بتبعية له ولتأثير الجازم في معناه حيث
يقلبه الى الاستقبال فاثر في لفظه الجزم ذكره في مغني اللبيب نحو اعجبني ان ضربت
انت مضروب محلا لكونه مبنيا و تقتل معطوف منصوب لفظا لعدم المانع
من ظهوره مثال لوقوعه بعد ان الناصبة ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ان ضربت
مجزوم محلا و تقتل مجزوم لفظا ضربتك و اقتل فالمثالان في قوله في غير هذين الموضعين
متعلق بلا يكون فالمحل او التقدير و المانع و غير هذين الموضعين لا يكون
معمولا لعدم قيامه مقام ما يكون معمولا فالماضي يقع موقع المضارع لا غير
والثاني من اثنين الجملة فانها من حيث هي هي لا يكون لها اعراب لعدم موجبه
فيها واذا وقعت موقع الاسم او المضارع تكون معمولا لنيابتها عنه لا الوجود

لا الوجود المقتضي ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على
قسمين وبين كل قسم فقال وهي على قسمين ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة
جدواه لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا ان نبينه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول
الجملة اللفظ المركب الذي فيه اسناد مقصود لذاته او غير مقصود وهي عند
المص اعم من الكلام لان اسناده مقصود لذاته فلا يكون له اعراب في موضع
فنحو زيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم واما ابوه قائم منه
فجملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا
عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون فذهب بعضهم
الى ترادفهما ولم يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس
وجعل بعضهم اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية وردّ بان
الجملة ان التحقت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد قسما مستقلا من الجملة
التحقت بدخول اداة التردید نحو العدد اما زوج او فرد واداة النفي
وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية في الفعلية والظرفية وان التحقت
ان تكون قسما براسه كما اعتبره المص في الامتحان بسبب انتقال العمل والاعراب
من المتعلق اليها وشرط الاعتماد الا انه لما عم الفعل بكونه لفظا او معنى هنا
ادرجها في الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فبقي قسمان احدهما
فعلية اي جملة منسوبة الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل وهي اي الجملة الفعلية

اي لا باس علينا فان النفي الجنس حذف اسمه لوجود ما يدل عليه

اي من زيد ابوه قائم

اي جملة فقد كبر وقع وعنه باعتبار لفظ ما يجاوره

و ذهب سان

على ما اختاره صاحب اللباب والمص في هذه الرسالة الجملة المركبة اي التي ركبت
من الفعل حال كونه لفظا اي لفظيا بان يكون لفظه لفظ الفعل ويجوز ان يكون
تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل بواسطة من اي من لفظ الفعل ولو تقديرا دخل
عليه اداة الشرط او لم تدخل نحو وان احد من المشركين استجارك او معنى اي معنويا
والمراد ما فيه الاسناد كاسماء الافعال للمائية منه معنى فعل مطلقا كما كان كذلك
فيما سبق بقرينة المقسم وهو الجملة ومن فاعله اي مرفوعه فاعلا كان او نائبه او اسم
كان او كاد مثل ضرب زيد عمرا او ضرب عمرو وكان الله عليما مثال للفعلية بدون اداة
الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لها بها وهيهات زيد وتراك زيدا مثال لها والفعل
معنى اسم فعل واقائم الزيدان وما قائم الزيدون مثال لها والفعل معنى مشتق
ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول فعل فهما جملة اسمية عنده ومثالية مبنية
على ان قائم مبتدأ والمرفوع بعده فاعل ساد مسد الخبر وفيه قولان لمخالف احدهما
كون قائم خبر المبتدأ محذوف اصله اقائمان الزيدان ففي الصفة ضمير فلما
حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر موضع الضمير دفعا للالتباس والثاني كون
قائم خبرا والزيدان مبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر
وهو على هذين جملة اسمية وافي الدار زيد مثال لها والفعل معنى ظرف مستقر
وثانيهما اسمية وهي الجملة المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل
وخبره نحو زيد قائم وقائم زيد وان زيدا قائم وان الينا ايابهم وما هذا

او

وما هذا بشرا ومنهم من فسرها بما كان جزؤه الاول اسما مسندا اليه او مسندا
تقدمه حرف او لا فاقائم الزيدان اسمية كما مر لما بين القسمين من الجملة اراد ان
يبين المواضع التي يكون لها فيها اعراب بوقوعها موضع ما لا بد له من اعراب فقال
فان اريد بالجملة اظهر مقام الاضمار لبعد المرجع لئلا يتوهم رجوعه الى الجملة
الاسمية لقربها لفظها لوحظ به معناها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة او لا نحو ضرب زيد جملة فعلية فلا بد له اي للفظها من اعراب
محلي كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديري على ما اختاره المص لان في لزوم اعرابا محكيا
لكونه متعلق بلا بد اي انتفى البد لكونه في حكم الاسم المفرد الغير الجملة مؤولا به كما
يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى ابتدائية يجوز وقوعها اي تلك الجملة في كل ما
اي موضع وقع الاسم المفرد فيه اي في ذلك الموضع فتقع اي الجملة التي اريد بها لفظها
مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك من معمولات العامل نحو زيد قائم جملة اسمية اي
هذا اللفظ ويقع زيد قائم جملة اسمية واوقع زيد قائم مقام الفاعل وكان ضرب
زيد جملة فعلية وعلمت زيد قائم جملة اسمية وعلمت ان زيدا قائم جملة اسمية ومنه
اي مما اريد به لفظه مقول القول اي جملة محكية بالقول اي جعلت مفعولا له
وانما فصل عما قبله بقوله منه لانه وان كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه من ملاحظة
المعنى بخلاف ما تقدم فان عدم الملاحظة فيه اكثر كما لا يخفى نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم امنوا او لكم كذا اي كحكم ما اريد به لفظه او المعنى وشرط اذا

الفاعل

اى مثل المذكور من الجملة الجملة ان اريد بها معنى مصدرى اى منسوب الى المصدر
بان نؤول بالمصدر بمعنى انه لا بد لها من الاعراب فى كل موضع اما بواسطة اى بواسطة اى
هى ان بفتح وتشديد او ان او ما المصدريتان صفة لان وما والمخففة من المشددة
كالمشددة كقولك بلغنى انك قائم اى قيامك كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم
قيد لهما بالمصدرية احترازا من ان مفسرة وما النافية
اى صيامكم واطلب العلم ما دمت حيا اى مدة دوام حيوتك واعلم ان لا اله
الا الله او اريد بها معنى مصدرى بغيرها اى بلا واسطة نحو الجملة التى اضيف
اليها نائب الفاعل اختلفوا فيها هل هى جملة من حيث هى او مصدر اى مفرد منها
اشار الى الثانى هنا والى الاول فى بحث المبنى قال الرضى والتنازع فى الحقيقة منتفيا
والنزاع بيان
لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق الصادقين ونحو
جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
بمعنى مستو
سواء اسم بمعنى المستوى نعت به كما نعت بالمصادر الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فيه سواء لانه فى الاصل مصدر وهنا خبر ان وما بعده فاعله او خبر
مقدم وما بعده مبتدأ والجملة خبر ان اى ان الذين كفروا مستوو مستويات
عليهم فى عدم النفع انذارك وعدم انذارك وحسن دخول الهمزة وام عليه
لتقرير معنى الاستواء وتاكيده فانهما جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء
ونحو تسمع بالمعيدى مثل خطاب لنفسه خير من ان تراه تسمع مرفوع مبتداء

التامة بيان
مسلما مجردة عن النسبة الى الحدث والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى الفاعل
كما اشار اليه بقوله اى سماعك والمعيدى منسوب الى معد تصغير معد بالترخيم
واصل ان المنذر سمع المعيدى واعجبه ما يبلغه من فصاحته وبلاغته فاراد
زيارته فلما رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فقال المعيدى
الرجال ليسوا بجزر انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسانه وان قاتل
الجزر بالتحريك قصاب جمع جزار
قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه اى سماعك وهذا التخيير شاذ مقصور على
السماع وقيل هو بتقدير ان ورفع المضارع لعدم عامله لفظا وفى هذا شذوذ
احدهما
اعتبار المؤثر بلا اثر وتقديره بلا شرط وفى غير هذين الموضعين الاول ما اريد به
لفظه والآخر ما اريد به معنى مصدرى لا يكون له حكم الاسم المفرد لكونه فى معناه ولا
يكون له اى للثانى الذى هو الجملة اعراب فى وقت او بسبب الا وقت ان يقع خبر المبتداء
وبان تقع نحو زيد ابوه قائم او خبرا لباب ان اى الحروف المشبهة بالفعل نحو ان زيدا
قائم ابوه وكذا خبر لا لنفى الجنس نحو لا غلام رجل ابوه عبد وخبر الآن المشبه المنقطع
قائم بيان
نحو المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب فتكون الجملة الواقعة خبرا
لواحد منهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان اى الافعال الناقصة نحو كان زيد
ابوه عالم او خبرا لباب كاد اى الافعال المقاربة نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا
ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا
ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل المعلقا نحو علمت اقائم زيد

قائم مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر فيكون جملة فعلية او خبر مقدم وزيد
مبتدأ فيكون جملة اسمية او تقع حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة
الواقعة في احد هذه المواضع منصوبة المحل لكون كل منها من المنصوبات وكذا
ما وقع خبر لما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه جاهل ولا رجل غلامه افضل او تقع
الجملة جوابا كائنا لشرط او اي جازم كائنا ذلك الجواب بعد الفاء الشرط الجملة الاولى
من الشرطية والجواب الجملة الثانية قيد بالجازم لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل
وبقوله بعد الفاء لانه اذا لم يكن كذلك لا يكون له اعراب وسيجيء او بعد اذا
للمفاجاة النائبة عن الفاء في الجملة الاسمية في الرابط لدلالته على حدوث امر بعد امر
ففيه معنى التعقيب نحو ان تكرمني فانت مكرم او فاكرمك وقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فتكون الجملة الجوابية بعدهما مجزومة المحل او
تقع صفة لنكرة حقيقية نحو جاءني رجل ابوه عالم او حكما مثل ولقد امر على اللئيم يسبني
او معطوفة على اسم مفرد ليس بجملة نحو زيد ضارب ويقتل والزيدان ضاربان ويقتلان
او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب من الجملة السابقة نحو زيد ابوه قائم
وابنه قاعد وجاءني رجل ابوه عالم وابنه كامل او تقع بدلا من احدهما اي المفرد
والجملة التي لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر بدل من النجوى على وجه وتفسير على وجه وقوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان لا يؤمنون بدل

بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على وجه وبيان على وجه او تاكيد للثانية
اي الجملة ولا تقع تاكيدا للمفرد لان اللفظي بتكرير اللفظ الاول والمعنوي
بالفاظ مخصوصة والجملة ليس منها نحو زيد ابوه عالم ابوه عالم وعمرو اكرم
ابنه اكرم ابنه او بيانا لها اي للجملة على رأي وهو رأي اهل البلاغة نحو
لا يؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك قالوا عطف البيان لا يكون
جملة ولا تابعا لها كالصفة وبعضهم انكر كون الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها
على حسب اعراب المتبوع من رفع ونصب وجر وجزم فظهر من هذه الجملة
اي مجموع ما ذكر من قوله فان اريد بها لفظها الى هنا لما كان في التفصيل
نوع املال وعسر ضبط لجمله تيسيرا للضبط وتسهيلا للحفظ ان
الجملة قسمان قسم في تاويل المفرد وفي حكمه فيكون له اعراب في كل موضع على
حسب اقتضاء العامل كالمفرد وذلك القسم ايضا اي كمطلق الجملة قسمان
الاول لما اي قسم اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري بواسطة
وبدونها وقسم من الجملة صرح به مع ظهوره لئلا يتوهم من اول الامر
انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة لا يكون في تاويل المفرد بالمعنى
الذي ذكر فلا تكون معمولة في موضع لعدم الموجب ولاستقلاله بالافادة
الا في خمسة مواضع خبرا اي خبر كان ومفعولا اي مفعول لكان مما سبق
حتى المعلق عنه وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا او حال وتابع لمفرد

ويدخل فيه الصفة والمعطوف والبدل والتاكيد والبيان

او جملة لها محل من الاعراب **ثم** اى بعد ما علمت ما لا يكون معمولا
وما يكون اعلم ان المعمول وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقديرا او محلا
على نوعين احدهما معمول بالاصالة اى معمول ملتبس باصالته فيه بكون
معموليته لذاته لا لتبعيته لمعمول وثانيهما معمول بالتبعية اى بكونه
تابعا لمعمول النوع الاول وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام لان المعمولية
بحسب اقتضاء العامل وهو رافع وناصب وجار وجازم فالمعمول مرفوع
ومنصوب مشتركان بين الاسم والفعل ومجرور مختص بالاسم ومجزوم مختص
بالفعل اصالة ولما تشوق الاجمال التفصيل قال **اما المعمول المرفوع فتسعة**
ثمانية منها اسم حقيقة او حكما وواحد فعل الاول من التسعة الفاعل قدمه
لانه اصل المرفوعات لكون عامله فعلا اصالة وهو قوي لفظي ونائب الفاعل
نائب عنه والمبتدأ عامله معنوي وقوة العامل تقتضي قوة المعمول
والنائبية تقتضي اصالة المنوب عنه وهو اى الفاعل ما اى مرفوع
اسند اليه اى نسب اليه بقرينة او ما بمعناه والنسبة التعلق والاسناد
نسبة يصح السكوت عليها او نسبة بعض ما بمعنى الفعل لا يصح السكوت
عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات
في التعريف فلا ينتقض منعا الفعل الاصطلاحي خرج به المبتدأ التام
الذي لا يحتاج الى خبر منصوب خرج به اسم الفعل الناقص المعلوم خرج به

به نائب الفاعل ذكر المعلوم لا يغني عن التام لان المعلوم ما لا يكون مجهولا ولا يلزم
منه ان يكون تاما فكان معلوم كضرب نعم ذكر المجهول في تعريف النائب مغني عنه
لكنه اغناء المؤخر عن المتقدم ولا ضرر فيه او ما اى شي بلا بس بمعناه
اى معنى الفعل التام المعلوم مما يعمل عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم
المفعول والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح
من التابع من العامل القياسي بل هو اعم منه نحو ضرب زيد مثال الفاعل المسند
اليه الفعل واقائم الزيدان مثال لما اسند اليه معنى الفعل باسناد تام لما عرفت
انه جملة فعلية وما نسبته غير تامة نحو زيد قائم وقائم ابوه وهيهات زيد
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما والثاني من التسعة
نائب الفاعل لم يقل مفعول ما لم يسم فاعله كما قال غيره لانه اخصر وهو اظهر
لان فيه دلالة على نيابته عن الفاعل ولانه لا يصدق على درهما في اعطي زيد درهما
بخلاف ما قالوا قدمه لئلا يلزم الفصل بين النائب والمنوب عنه ولاصالته بالمعنى
الذي ذكر وهو اى النائب ما اى مرفوع اسند اى نسب اليه الفعل خرج
به المبتدأ التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما
بمعناه من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل المبني للمفعول والمصدر المجهول
نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان وزيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي
او هاشمي غلامه واشغل من ذات النحيين واعجبني ضرب زيد اى مضروبيته

ولا تكونان اى الفاعل ونائبه شيئا الا قسمين صريحين كالامثلة السابقة او
ما فى تاويله اى الكلم الدال عليه لسميين من الجمل التى اريد بها لفظها او معنى مصدرى
لكونهما مسندا اليهما كل وقت غير وقت ان النائب قد يكون جارا ومجرورا
لما قد سبق ان المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على انه نائب
الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا فى الاستثناء المتصل اعطى اعراب مدخولها اياها
لكونها الما فكان مستثنى مفرغا لكن المشهور فى السنة المعربين انها هنا بمعنى الا
بمعنى لكن ولا يلزم من كونها بمعنى الا كونها عاملة عملها الا انه كم من شئ يكون بمعنى شئ
ولا ياخذ كل حكمه ولو سلم يقدر له خبر فيكون المعنى الا ان النائب قد يكون جارا
ومجرورا ثابت فاعطى اعراب مدخولها اياها لكونها الما واضيفت اليه فاحتيج الى
عامل يصح المعنى به وذلك والله اعلم الحصر المفهوم من الكلام على معنى ويصح
حصرهما على الحقيقة حال كونها غير ثبوت كون النائب جارا ومجرورا ونحو مر بزيد
فيجب افراد عامله اى النائب الذى هو جار ومجرور لان العامل اذا اسند الى الضمير
المتصل يجب افراده على ما يجئ وتذكيره اى العامل ولو كان المجرور مؤنثا حقيقيا
اذ متا نحو مر بهند ولا يجوز مرت بهند هذا ثم ان قولهم بوجوب تذكير ما
اسند الى الجار والمجرور وتعليلهم لكتابة حتام والام وعلام بلا الف بصيرورة
ما الاستفهامية مع هذه الحروف كالشئ الواحد لشدة الاتصال فصار الالف
كانها فى الوسط يدلان على ان الجار كالجزء الاول من المجرور فكان المسند اليه هو

هو الجار والمجرور فصار كالمركب وان اعتبر الاعراب فى المجرور لصلاحيته
له وهما من حيث هما لا يوصفان بالتانيث ولذا يجب تذكير العامل اذا اسند
اليهما نعم يعتبر الجار متعلقا بالعامل وبهذا يصير من تتمة العامل فكان الجار
ذا الاعتبارين والاليق بالاسناد اليه اعتبار الاتصال اللفظى ولا يجوز
تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالمبتدا وقيل لان شدة
الاتصال جعلتهما كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب اللباب لكونهما كالجزء
تسعة شواهد فان اردت تفصيله فعليك به ولا خذ فيهما معا من عامل لكون
النسبة ماخوذة فيه وضعا الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل
منهما اى من الفاعل ونائبه قسمان مضمر هو ما وضع لمن يحكى عن نفسه او
يخاطب اليه او لشئ ليس واحد منهما تقدم ذكره لفظا او معنى كما فى مثل اعدلوا
هو اقرب للتقوى او حكما فى ضمير الشان والقصة والضمير المبهم واعتبار
كما فى مثل نعم بيتبا ولون لتعينه كانه ذكر ومظهر وهو بخلافه فالمضمر
الذى هو الفاعل او نائبه الفائد فى امثاله تفصيلية لا جوابية ايضا اى كالفاعل
ونائبه على قسمين مستتر اى منوى مع العامل واعتبارى ليس ملفوظا حقيقة
بل حكما بان حكم بملفوظيته لاجراء احكام اللفظ عليه من الفاعلية والمؤكدية
والعطف عليه وغيرها وبارز منصل بقرينة اللحاق وهو لفظ حقيقة ولا يستعمل
الا بما اتصل به فالمستتر ايضا اى كالمضمر قسمان الاول واجب الاستتار

اى وليجب استتاره ملتبسا بحيث لا يجوز ابرازه لعدم محله على ما يأتى
بدل من واجب او خبر بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون حالا من الضمير الملحوظ
فى الاستتار ولا يسند عامله الا اليه اى لا يجوز اسناد عامله الى غيره ضميرا او
ظاهرا والا لكان جائز الاستتار والثانى جائز الاستتار يكون بحيث يسند عامله
تارة اليه وتارة الى الاسم الظاهر او الى ضمير منفصل نحو زيد ما ضرب الا هو وانا ضارب
انت على وجه والتخصيص بالاسم الظاهر لكثرته والاول اى واجب الاستتار يكون فى
المتكلمين اى المتكلم وحده والمتكلم معه غيره والمخاطب لا الغائب المفرد
لا التثنية والجمع المذكر لا المؤنث والمنفيات ستجىء حالته من غير الماضى
مضارعا او امرا او نهيا وما من الماضى يجىء لانه لم يسبع اسناده الى غيره ولان الابراز بيان
فى الضمير اصل لانه ليس باعتباره محض كالمستتر والماضى اصل بالنسبة الى ما
عداه فاعطى الاصل الاصل المستتر فرع لاعتباريته فالمناسب اعطاؤه للفرع
نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب لغيره وتضرب للمخاطب المذكر وفى اسم فعل
الامر لان حكمه حكم مسماه ولا يجوز فى اسم فعل الماضى نحو هيهات زيد
نحو نزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وفى افعل التفضيل
فى غير مسئلة الكحل وفيها يعمل فى الفاعل الظاهر وفى غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف
كما مر قال فى مغنى اللبيب ومن المشكل قوله فخير نحو عند الناس منكم لان
نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتدأ لزم عمل افعل فى غير مسئلة

مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل باجنبى بين افعل
ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم مفسر لمنكم المحذوف
والتقدير فخير منكم نحن فحذف فسر وخرجه ابو على ومن تبعه على ان نحن
تاكيد لضمير افعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور نحو زيد افضل من عمرو
وفى مفرد اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما من اسم المستعار والمنسوب
وفى الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عمله فى الفاعل ونائبه
والمراد بالفاعل المرفوع الظاهر واذا وجد فلا يجب الاستتار وسيأتى نحو جائى
ضارب او مضروب او اسد اى مجترئ ناطق هذا قرينة الاستعارة او هاشمى
اى منسوب الى بنى هاشم او حسن ونحو فى الدار زيد اعاد نحو لئلا يتوهم
انه داخل تحت المجىء لا معطوف عليه ثم ان كون هذا المثال مما يجب فيه الاستتار
ليس بجهة ظاهر لان الاسم الظاهر الذى بعد الظرف ان قدر مبتدأ كما هو
مذهب الجمهور فالاعتماد ثابت فيجوز فى الدار علامه زيد لان مرجع الضمير
وان كان متأخرا لفظا الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار
وان قدر انه فاعل كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لان عندهم يجوز
عمل الظرف وشبه الفعل والمرفوع بعده بلا اعتماد فيكون ايضا مما يجوز
فيه الاستتار لان عمله فى المرفوع بعده ليس بحتم وايا كان فالمثال لا يخلو
عن قلق نعم جعل المثال المذكور فى المغنى مما لا اعتماد له لكن على تقدير ان يكون

قلق بيان اى الاضطراب

المرفوع بعده فاعلا لا مبتدأ ويكون في تثنيتي اسم الفاعل واسم المفعول
مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار
لانه كما يجوز رجال قيام يجوز قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت
مطلقا ولم تقيد بعدم وجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لزم ان يسند
الى الظاهر وما اسند الى الظاهر يجب افراده على ما سيأتي والعلامات حروف
بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير لا يتغير فتعين الاستتار لكون النسبة
معتبرة فيها نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون
او مضروبون وجاءتني نساء صالحات او مستورات ويكون في عدا وخلا
حال كونهما فعلين اذ حرفان لا يعملان الرفع وفي ما عدا وما خلا وما مصدرية
مختصة بالفعل فلا يحتملان الحرفية الا في رواية ضعيفة عن الاخفش
وفي ليس ولا يكون حال كونهما في باب الاستثناء اي مستعملات في الاستثناء
بان يكون قبلها متعدد يجوز استثناء ما بعدها عنه وانما وجب فيها الاستتار
فيها بالتثنية والجمع ويكون كالتي التي هي الاصل في هذا الباب نحو جاءني القوم
عدا او خلا اي الجائي منهم او البعض او المجيء زيدا او ليس الجائي منهم
زيدا او لا يكون الجائي منهم زيدا وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى والغائب اي جائز
الاستتار يوجد في الغائب المفرد والغائبة المفردة من الفعل بقرينة المقابلة
لا التثنية والجمع وسيأتيان نحو زيد يضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب

ان كان

فيكون متعلقا بالتثنية والجمع ويجوز تعلقه بالجمع فيكون مفيدا فائدة قولنا مذكرا او مؤنثا ويفهم عدم التقييد بالاول من الاطلاق

وان خفف يقول الماء حرف زائد

اولا يضرب والهند ضربت التاء للتانيث لاجتماعه مع الفاعل الظاهر او تضرب
او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة ويقال ضرب زيد باسناده الى الاسم الظاهر
وكذا البواقي نحو يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب
او لا تضرب هند فاذا كان هكذا فلا يستتر فيه ضمير لعدم جواز تعدد الفاعل
ويكون في شبه الفعل اي فيما يشبه الفعل في العمل بعمل كعمله مما ذكر اي
من الاشياء التي ذكرت من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة
وافعل التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله اي عمل شبه الفعل
في الفاعل الظاهر مما ذكر في بحثه غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية
اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فانه يجب الاستتار فيهما على ما مر
نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق او هاشمي او حسن او في الدار
ويقال زيد ضارب غلامه واضارب الزيدان وجاءني رجل ضارب غلامه وجاءني
زيد راكبا غلامه وكذا البواقي مثل زيد مضروب غلامه او اسد غلامه او
هاشمي اخوه او حسن عليه او في الدار فرس فلا يستتر فيه ضمير لما مر
لا المستتر فانه سبق المتصل لا المنفصل فانه لا بحث عنه هنا
فكائن في ثماني الافعال ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا غائبا او مخاطبا
مذكرا او مؤنثا لا فعل التعجب فانه لا ينصرف لم يثن فانه لا يتبادر وهو
اي البارز المتصل فيها الالف نحو ضربا وضربتا التاء علامة التانيث

كما في الواحدة وضربتما وزيدت ليلا يلتبس بالف الاشباع والتاء علامة الخطاب البتة
ليطرد التثاني وقيل ان الضمير هو التاء كما في الواحد والالف لدفع الالتباس
بالمفرد والميم لمثل ما ذكر وقيل هو تما والانسب الاول لما فيه من الاطراد ويضربان ن
وتضربان وليضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها المذكر غائبا او مخاطبا
وهو اى البارز فيه الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموه لانه يعود
الواو عند اتصال الضمير المنصوب والضمائر مما يرد الاشياء الى اصولها وقيل
الضمير التاء وحدها وقيل المجموع والاظهر ما في المتن لاطراد المجموع وحذف الواو ح
لانها مع الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في اخر الاسم واو مضموم ما قبلها غير هو و
لما حذفت اسكنت الميم للتخفيف ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا
ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اى الافعال المؤنث غائبا او مخاطبا وهو
اى الضمير البارز فيه النون نحو ضربن وضربتن وشدد النون لان اصله ضربتمن
قياسا على التثنيه قلبت الميم نونا فادغم ويضربن وتضربن وليضربن واضربن
ولا يضربن ولا تضربن وفي المخاطب والغائب والغائبة نقدما المفرد والتثنية
والجمع ذكرا مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده كائنين في الماضي واحوالهما
في غير الماضي سبقت وهو اى الضمير فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات الثلث
فتحها في المخاطب وكسرها في المخاطبة وضمها في المتكلم معه غيره كائنا في الماضي وفي المتكلم
ايضا وهو اى البارز فيه نا نحو ضربنا وفي المخاطبة للمفردة والتثنية

والتثنية والجمع مر وفي غير الماضي مضارعا او امرا او نهيا وفي الماضي ما ذكر وهو
اى الضمير البارز المتصل فيها الياء هذا عند الجمهور وعند الاخفش هي علامة
التأنيث والضمير مستتر وجوبا نحو تضربين واضربي ولا تضربي هذا وللاستتار وللاستتار ربما
وجوبا وجوازا والابراز وتعيين محالهما وتعيين البارز مناسبة ذكرت
في المطولات واما المظهر الذي هو الفاعل او نائبه فظاهر غير محتاج الى
بيان بمثال او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه احوال يجب بيانها ومعرفتها
فنقول واذا اسند اليه اى للمظهر العامل اى عامل كان يجب افراده اى العامل
وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر اى قبيت ربى كما اذا قلت جاءني رجال قعود غلمانهم
علم تعرض لذوره ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان الصفة
المشبهة ليس مما يوازنه وقد وجب الافراد فيها اذا اسندت الى الفاعل الظاهر
وانما وجب افراده ح لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية
والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل
وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ليس مما
اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدا او بدل من
الضمير والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف
ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر وغيبته اى العامل اذ وضع الظاهر
للغيبة والمتكلم والمخاطب يجب اسنادهما الى المظهر بارزا او مستكنا

ولو كان مثنى او مجموعا نحو ضرب الهندان او الزيدون ونحو ضرب زيد
وان كان المظهر المسند اليه مؤنثا لا مذكرا فانه يجب تأنيث عامله حقيقيا
لا لفظيا ويجيء حكمه وبابها هو كائنا من الآدميين لا من غيرهم كناقة و غرفة
وحكمه يأتي مفردا او مثنى لا جمعا كالمسلمات والنساء وسيأتي حكمه متصلا
بعامله الفعل وشبهه لا منفصلا عنه وسيذكر انه لا يجب تأنيث عامله لئلا يدل
على تأنيث الفاعل من اول الامر ولكون ذلك المؤنث اصلا وحكى سيبويه عن بعض
العرب انه قال قال فلانة لاستغنا بلفظ المؤنث عن علامته ان كان العامل
متصرفا بان يجيء للماضي وللمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات وان لم يكن
متصرفا فلا يجب الحاقه بالحروف بعدم التصرف بل يجوز بالنظر الى فعليته مثل نعم
او نعمت المرأة هند وليس او ليست هند عالمة وكاد او كادت المرأة تخرج مثل
ضربت هند او الهندان مثال الاسناد الفعل وزيد ضاربة جاريته مثال للاسناد
شبه الفعل والحكم كذا الحكم من وجوب تأنيث العامل او ويجب تأنيث العامل
مثل ذلك الوجوب اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث اي الى ضمير راجع الى مؤنث
حقيقيا او غير حقيقي ايذانا بتأنيث المسند اليه اول وهلة ولخفاء الضمير
ولكن اذا كان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا او بالعكس يجوز الوجهان
الا اذا كان المؤنث علما للمذكر فانه في حكم المذكر الا في منع الصرف على ما يأتي
وفي الجمع فانه يجمع كذي التاء حال كون المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل
فانه

اي للحقيقي كان في مقابلته ذكر واللفظي بخلافه

بالاسناد قال لا فلانة الذي هي كناية عن علم المؤنث الحقيقي ولذا كانت غير منصرف للتأنيث والعلمية صرح بذلك صاحب الكشاف

كلفظ النفس المستعار في الرجل

كلفظ الشخص المستعار في امرأة

كطلحة وطلحات

فانه وان كان مؤنثا تاويله بالجماعة لا يجب تأنيث عامله على ما يجيء نحو هند
ضربت او ضاربة مثالها المسند الى ضمير المؤنث الحقيقي من الآدميين ومما من غيرهم
من الحيوان نحو الناقة سارت او سائرة ونحو الشمس طلعت او طالعة مثال
لضمير غير الحقيقي وفي اسناد غيرهما اي المؤنث الحقيقي المذكر وضمير المؤنث
يجوز تأنيث عامله اي عامل الغير اعتبارا للتأنيث وتذكيره اي العامل نظرا
الى عدم عراقته في التأنيث او الى وجود الفصل وضعف الاسناد ولما كان
ظاهر قوله غيرهما شاملا للمذكر لخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا
فذلك الغير مؤنث لفظي نحو طلعت او طلع الشمس وحقيقي من غير الآدميين
نحو سارت او سار الناقة ومؤنث حقيقي من الآدميين ليس بمفرد ولا تثنية
بل جمع نحو جاءت او جاء المؤمنات ومن الآدميين مفردا او مؤنثا مثنى لكن
غير متصل بعامله نحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة او المرأتان
قيل هذا اذا لم يكن المؤنث منقولا عن علم المذكر واذا كان كذلك يجب تأنيث
عامله وان فصل لدفع اللبس نحو جاءت اليوم زيد اذا سمي به مؤنث وضمير
جمع المذكر المكسر العاقل نحو الرجال جاءت او جاؤا ولفظ جمع المذكر
المكسر العاقل نحو جاءت او جاء الرجال اعلم ان ظاهر غير الحقيقي ان كان متصلا
بعامله فتذكير العامل لحسن وان كان منفصلا فالتأنيث لحسن والكل
فصيح وظاهر الجمع المكسر الاحسن تذكير عامله مطلقا لكون تانيثه بالتاويل

سواء كان متصلا او منفصلا

وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي في جمع مفرده مؤنث حقيقي لانه ازاله التانيث الحقيقي
بالجمعية والمؤنث الحقيقي المنفصل التانيث فيه احسن وكلم الجمع المذكر يجوز
ان يعتبر افراد لفظه وجمعيته وتانيثه نحو جاء الركب وجاءت الركب والركب
جاء او جاءت او جاؤ وفي هذا المقام تفصيل حسن في شرح الكافية للشيخ الرضي
ولما توقف بعض احكام عمل الفاعل على معرفة المذكر والمؤنث اراد ان يبينهما
واكتفى بذكر المؤنث لانه وجودي ولظهور المذكر به فقال والمؤنث في عرف
النحاة ما اي لم فيه اي في آخره علامة التانيث لفظا اي ملفوظة او من حيث
اللفظ او كونا لفظيا او سواء كانت لفظية نحو ضاربة ونفستا وحبلى من
الحقيقي وغرفة وصحراء وبشرى من غير الحقيقي او تقديرا نحو هند وزينب ونار
وعقرب لا يقدر الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك وايضا لا يرجع
الا التاء عند التصغير في الثلاثي نحو هنيدة ونويرة وغير الثلاثي محمول
عليه فان لم يرد التاء عند التصغير فيما كعقيرب وقد يرد شاذا نحو قديديمة
والصيغ المؤنثة مثل هي وهذه وذي اعتبر فيها تقدير التاء طردا للباب ثم
ان التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فلا
يلزم الدور باخذ التانيث فيه كذا في الامتحان وهي اي علامة التانيث
في الاصطلاح التاء الموقوف عليها حال كونها هاء نحو ضاربة او في الاصل
نحو ضاربتين وخرج تاء اخت وبنت وصافنات فانه لا يوقف عليها هاء

ء بل العلامة فيها مقدرة كذا في الامتحان نحو ظلمة مثال لما فيه علامة
التانيث لفظا او شمس مثال لما فيه العلامة المقدرة بدليل شميسة
والالف المقصورة نحو حبلى من الحقيقي ودعوى من غيره والالف الممدودة
نحو ناقة او جمرة حمراء وزاد الزمخشري الياء في هذي والاولى ان يكون
هذه الصيغة بكمالها مؤنثة لانه ليس في كلم الاشارة ما هو على حرف واحد
ذكره الرضي وهذا اي كون المؤنث بعلامة التانيث يكون في غير ثلثة
وما فوقها منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء لان المعدود ههنا
جمع مؤول بالجماعة كما عرفت فاعتبر به اذا كان جمع المذكر ولو
معنى فقيل ثلثة مذكر ولما اخذ المذكر التاء بهذه المناسبة لسابقيته
كان مؤنثها بحذفها فرقا بينهما والمؤنث لا يكون الا اذا كان المعدود جمع
المؤنث ومن هنا قيل ثلث مؤنث وان جاز تذكيره وتانيثه بالاعتبار
جاز الامران في العدد نحو ثلثة رجال واربع نسوة ونحو ثلثة او ثلث
اشخاص ان اريد به المؤنث وتقول احد عشر واثنا عشر للمذكر واحدى
عشرة واثنتا او ثنتا عشرة للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول وتانيثهما
في الثاني على القياس واذا ركبت اثنا او ثلثة مرفوع نائب الفاعل والزائد
عليها الى تسعة مع عشرة حتى جعلتهما ككلمة واحدة اثبت اثنا او
الثاء مرفوع في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب

وهو التذكير لا في الجزء الثاني كراهة لاجتماع العلامتين من جنس واحد
فيما هو ككلمة الواحدة نحو ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا
واثبت التاء في الجزء الثاني فقط اى لا في الاول في المؤنث نحو ثلث
عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة فرقا بين المذكر والمؤنث وقيل علة الاثبات
في الاول لابقائه على حاله الذى قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع
وهو اللبس وتقول عشرون في المذكر والمؤنث واحد وعشرون واثنان
وعشرون في المذكر واحدى وعشرون واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث
وثلثة وعشرون وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين
واعتبر هكذا الى مائة بعطف مائة على العدد الزائد اى بالعكس الى الف
ثم بالعطف المذكور بعد المائة ثم المؤنث قسمان حقيقي ولفظي
الحقيقي اى المؤنث الحقيقي او تانيث ما بازائه اى بمقابلته ما لولا ذكر
وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر يثمر
ونخلة انثى مما يثمر فلها قال من الحيوان لخروجها كامرأة بازائها رجل وناقة
بازائها جمل وهند بازائها زيد والتانيث اللفظي الغير الحقيقي ملتبس
بخلافه اى المؤنث الحقيقي اى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه
من لفظ باعتبار وجود علامته لفظا او تقديرا نحو غرفة وشمس ولما
ذكر في اثنا بيان احوال العامل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر المفرد

المفرد والتثنية والجمع ناسب بيانها وتعريف كل منها حتى يتم المقصود
ولكن قصر البيان على ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانه ما
علاهما وقدم الجمع المكسر لشدة مناسبته لمقام التانيث وبمناسبته
قدم الجمع السالم فقال والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا ما اى جمع تغير
المتبادر التغير للجمعية فخرج نحو مصطفون وقاضون لان تغيره
للاعلال صيغة مفرده اى هيئته خرج به الجمع السالم مطلقا لانه
لا تغير لصيغة مفرده لان احوال الاخر لا اعتبار لها في الصيغة والتغير
اعم من ان يكون حقيقة نحو رجال او حكما نحو فلك في قوله تعالى حتى اذا
كنتم في الفلك وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جرين اليه فيقدر
ان ضمته كضمة اسد جمع اسد بالفتح فانهما عارضتان وان كان مفردا
كما في قوله تعالى في الفلك المشحون بعتبر اصالة الضمة كضمة قفل ثم باضافة
الصيغة الى المفرد يخرج نحو ركب وقوم مما هو اسم جمع لانه لا مفرد له
لان الركب ركبان الابل خاصة ولا مفرد يخص راكب الابل ثم ان المفرد
اعم من ان يكون حقيقيا كمثال المتن او اعتباريا كاساور جمع اسورة
جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه ولما علم من تعريف
ان السالم مطلقا ما لم يتغير بناء واحده اكتفى بهذا القدر والتغير في نحو
سنين وارضين بعد الجمعية لا للجمعية كما ذكره المقر وتصدى الى ذكر

قسميه سالم

قسميه المذكر والمؤنث وقدم المذكر لشرفه فقال وجمع المذكر السالم
بالرفع صفة للجمع ما اى الجمع لحق آخر مفرده ولقد احسن فى زيادة قوله مفرده
لان لحوق العلامة فى آخر المفرد لا فى آخر الجمع وبما عرفت من تعميم المفرد
دخل فيه الآيامنون جمع ايامن جمع ايمن واو مضموم ما قبلها فى الرفع للمجانسة
ولو تقديرا كمصطفون او ياء مكسور ما قبلها فى النصب والجر ولو تقديرا
ايضا كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل ولما كان مقصوده بيان جمع المذكر
السالم من حيث صيغته لم يتعرض لافادته الذى هو ان مع مدلول المفرد
الزائد عليه من جنسه كائنة فى غير حال الاضافة فان النون تحذف فيها
اى فى الاضافة لانها من علامة تمام الكلمة والاضافة من علامة نقصانها
فيتنافيان نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما اى جمع لحق آخر
مفرده ولو اعتبارا كصواحبات جمع صواحب جمع صاحبة الف وتاء مؤنثا
نحو مسلمات جمع مسلمة او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات جمع معلوم
لان صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء وسيجئ ان العامل اذا اسند الى ضمير
الجمع المكسر الغير العاقل يجوز ان يكون جمعا مؤنثا والتثنية اى مثنى الاسم
بقرينة المقام ما اى اسم لحق آخر مفرده ولو اعتبارا كايامنان ويحمل اضافته
الى ضميره على الاختصاص كما هو الاصل فى الاضافة المعنوية لا يرد
النقض بالجموع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف كما انه مفرد للتثنية

كما انه

للتثنية مفرد للجمع مثلا ان مسلم كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون
الف فى الرفع او ياء مفتوح ما قبلها فى النصب والجر صفة ياء ولا حاجة الى صرفه
الى الالف لان فتح ما قبلها من ضرورياته وانما فتح مع ان المجانسة تقتضى كسره
لئلا يلتبس بالجمع ولم يعكس لان التثنية لكثرتها لانها تاتى مما لا ياتى منه جمع
المذكر السالم اليق بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل ثابتة فى غير حال
الاضافة وفيها تحذف لمثل ما ذكر نحو مسلمان ومسلمين فلما فرغ من كون كل
جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه او الى ضميره تتميما لبحث
المؤنث فقال وكل جمع سالم او مكسر واحده مذكر او مؤنث حقيقى او لفظى
من العقلاء او غيرها غير جمع المذكر السالم اى الجمع المذكر السالم مؤنث
اى يجوز ان يعامل معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة ويتاول بها مثلا اذا
قلت جاءت الرجال فكانك قلت جاءتنى جماعة رجل واما جمع المذكر السالم
فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء ولعدم تغير صيغة مفرده
فالمراد به هنا ليس كل ما صدق عليه حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته
جمع السلامة من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين فى محله لانه هو المتبادر
لكماله فليس الجموع الشاذة منه فى الحكم المذكور هنا بل ان كان من العقلاء كالبنون
فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم فكالجمع بالالف والتاء فلذا
كان مذكرا البتة فيجب تذكير عامله المسند اليه فتقول جاء المسلمون

في اسناد الفعل وجاءني رجل قاعد ناصروه في اسناد شبه الفعل واذا اسند
اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا مذكرا بان يتصل
بالفعل واو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء وبان يجمع بالواو والنون
في الصفات الا في افعل من فانه مفرد مذكر دائما نحو المجاهدون قبل الفتح
افضل من المجاهدين من بعد وفي بعض المصنفات منه فانه يجوز افراده نحو
المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر لا المؤنث المكسر
لا السالم العاقل لا غير العاقل اذا اسند العامل او قوله الى ضميره نائب الفاعل
فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا لكونه مؤنثا لتاويله بالجماعة او جمعا مذكرا
رعاية لجانب ذكورته من العقلاء اي لا يخلو العامل عن احد الامرين نحو الرجال جاءت
او جاؤا او جائية او جاؤن ونحو الرجال قيام وغيرهما اي جمع السالم
للمذكر المكسر العاقل كائنا من الجموع اذا اسند اي العامل او اوقع الاسناد الى
ضميرها اي ضمير الغير الذي هو الجموع يجب كون عاملها اي الضمائر مفردا مؤنثا
لما مر او جمعا مؤنثا باتصال النون الذي وضعه لجمع المؤنث عاقلا او غير عاقل
بالفعل وقيل لغير العاقل استعمل في المؤنث العاقل تنزيلا له منزلة غير العاقل
ولاجروا جمع المذكر غير العاقل مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير وجمعه
جمع السالم او المكسر في شبه الفعل هذا وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل
جمع المذكر المكسر اهمله لندرته وذلك الغير من الجموع جمع للمؤنث السالم نحو

استعملت بل

معطوف على قوله باتصال النون

نحو المسلمات جاءت او جاءن او جائية او جائيات او جواء وجمع المؤنث
المكسر العاقل نحو الجواري جاءت او جئن وجمع المؤنث السالم الغير العاقل نحو
الحشرات سكنت او سكن وجمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان
نحو الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات ومن الحيوان
الافراس جاءت الى اخره واما اي التفرقة المذكورة في الضمير المسند اليه
غير مختصة به بل جارية في الضمائر كلها فتقول هم وضربهم واياهم ولهم وغيرها
لا غير في جمع المذكر السالم وهم او هم وضربها او ضربهم واياها او اياهم ولها
ولهم في جمع المذكر المكسر العاقل وهي او هن وضربها او ضربهن واياها او اياهن
ولها او لهن في غيرهما من الجموع وهكذا في ضمير الخطاب نحو يا ايها المسلمون
انتم الناجون لا غير ويا ايها الرجال انتم القوامون او انت القائمة وهكذا
والمرفوع الثالث من المرفوعات التسعة المبتدأ ولما كان مشتركا لفظا
بين النوعين ولم يكن تعريفه بتعريف يجمعهما اراد ان يقسم اولا الى قسميه
ثم يعرف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل من قسميه اسم يخصه قال
النوع الاول الاسم ظاهر المقابلة يدل ان المراد به ما يقابل الصفة الرافعة
للظاهر بعد النفي او الاستفهام فيدخل فيه نحو ضارب زيد في الباب هذا
على المشهور ولو ادعي ان المبتدأ عبارة عن مفهوم مشترك بين قسميه
وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او لا الذي حقه التقديم

صفة الاسم المجرد

اي كون المبتدأ مشتركا لفظا بين قسميه

المقابل للفعل لا الصفة

لكان له وجه كما قال الفاضل الجامي في المتن مخالفا للجمهور او المؤول به
وقد سبق المسند اليه اي اوقع الاسناد اليه خرج به الخبر والنوع الثاني من المبتداء
لانهما مسندان المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا
وقد عرفت المراد به وخرج به معمولات العوامل اللفظية نحو زيد قائم
مثال للاول ومثال الثاني قوله نحو انك قائم وان تصوموا خير لكم وتسمع
بالمعيدي خير من ان تراه ولا بد له اي للقسم الاول من خبر ملفوظ او مقدر
لدوران الفائدة عليه والنوع الثاني من المبتداء الصفة لفظا كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة او معنى كاسم المستعار نحو اسد الزيدان
والمنسوب نحو اقريشي اخوك الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا وهو الهمزة
وهل او اسما كما صانع الزيدان ومن خاطب البكران وكذا متى واين واني وكيف وايان
ذكره في الامتحان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير وصار مجرورا
انتقل اعرابه الى الغير فاعراب غير مستعار منه كما اذا استعمل في المستثنى حيث
ينتقل اعراب المستثنى اليه رافعة لظاهر اي غير مستكن سواء كان ضميرا منفصلا
كما جوز صاحب الكشاف ان يكون اراغب انت عن الهتي من هذا القبيل
وليس اقائم ابوك زيد منه لان الهمزة وان كانت داخلة على قائم لفظا الا انها
داخلة على زيد تقديرا لانه مبتدا حقه التقدم او لا ظاهرا نحو اقائم الزيدان
وما قائم الزيدان فالصفة مبتداء ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل لكون

بل فاعله بيان

لكون الاستفهام والنفي اولى بالفعل بل الفاعله ساد مسد الخبر والمجموع جملة فعلية
كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة والاسم الظاهر مثنى او مجموعا واما اذا كان
مثنى او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز الامران
خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتداء على الخبر صرح به الرضي
في بحث الخبر ولا يجوز تعدد المبتداء بخلاف تعدده ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا
ومعنى بلا عاطف واما معنى فقط او لفظا فقط او بعاطف فيجوز نحو الزيدان
قائمان ونحو زيد وعمرو وبكر قائمون او الزيدان نحوي وصرفي اي احدهما نحوي
والاخر صرفي ونحو الحلو الحامض خير من الحلو ونحو الماء والعسل والخل
السكنجبين ومما ينبغي ان يعلم هنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت
واخبار فالمبتداء الاخر مع الخبر الاخر خبر لسابقه وهكذا الى المبتداء
الاول ولذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه
تقول زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى كلام واحد
اضفت المتاخر الى المقدم الى ان ينتهي وحكمت على الاخر فتقول جارية زوجة
ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول
للاخر الى الاول تقول زيد عمرو هند قائمة في داره بامره فضمير قائمة لهند
وداره لعمرو وبامره لزيد كذا في التسهيل والاصل الراجح في النوع الاول
من المبتداء لان الثاني يجب تقديمه تقدمه على الخبر لفظا لكونه محكوما

عليه

به فانا له والكوفيون يصححونه كما تقدم ومن ثم جاز في داره زيد و
الكوفيون لما اوجبوا عمل الظرف في زيد لوجوب تقديم المبتدأ عندهم
ممنوع لان مرتبة العامل التقدم وبعض من جوز في داره زيد جوز
نحو في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند وبعضهم منعه لان ما يضاف اليه
المبتدأ ليس في مرتبته ويدل على الجواز ما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت
وشرطه اي المبتدأ المذكور من حيث انه مبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم
عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط
الفائدة المحكوم به ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقوم ويبالي بكون
المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فالمبتدأ انما يستحق التقديم اذا كان معرفة
او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص لتكون قريبة من المعرفة
كالتخصيص بالصفة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك او الاضافة
نحو غلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل مني هذا مذهب الجمهور
ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة يصح نحو
كوكب انقض الساعة وبقرة تكلم ووجوه يومئذ ناضرة ويجوز حذفه
اي المبتدأ اي لا يمتنع عند قيام قرينة دالة على خصوص المبتدأ مقالية نحو
اي سواء كان واجبا او جائزا
زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال او حالية نحو الهلال
اي هذا الهلال لانه في مقام ان يشار اليه ويحكم عليه بالهلالية ويجب

وان لم تفد كما في مخصصة لا يصح نحو رجل قائم في الدار

ويجب في مقام المدح والذم والترحم وكذا النوع الرابع من التسعة خبر
المبتدأ وهو اي الخبر الاسم بقرينة ذكر الجملة بعده او المراد العموم وذكرها
لاختصاصها ببعض الاحكام المجرد عن العوامل اللفظية المسند به الباء
للالصاق اي الذي التصق الاسناد به وفيه تنبيه على ان الاسناد اشد
تعلقا بالخبر منه بالمبتدأ وقيل للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظه
ما به اسند معناه الى المبتدأ وقيل الباء بمعنى الى والضمير للمبتدأ وما للموصول
في المسند غير الفعل ومعناه حال من ضمير به او المستخرج به مثل يقوم في
يقوم زيد وكذا قائم الزيدان نحو قائم في زيد قائم وحجر في هذا حجر ويجوز تعدده
قائم
اي الخبر اي لا يمتنع بلا عاطف اما لفظا ومعنى نحو زيد قائم بالفعل قاعد
بالقوة او لفظا فقط نحو هذا حلو حامض اي مز وذلك لان اجتماع
الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد ممكن ويجب التعدد في القسم الاخير
وكذا في اذا تعدد المبتدأ معنى نحو انتما فاضل وعالم ولا بد من العطف
ولا يطابق المبتدأ لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه
فهو في تقديرها شخص فاضل وشخص عالم ويعتبر الحكم بعد التعاطف والخبر
والمجموع
هو المجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى كل جزء اعرابا
دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر مفردا ليوافق المبتدأ وليكون اخصر
واسرع قبولا للربط وقد يكون جملة اسمية كائنة او فعلية ولم يقبله

ومنعه الثعلب

بالخبرية اما لانها هي المتبادرة او لانه قصد العموم الى الانشائية ولو قسمية
نحو قوله تع والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة
بالقول اي قول في حقه كذا لانه بعيد كذا في شرح الكافية لعصام الدين
واذا كان جملة والجملة مستقل لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد فيها من عائد
يربطها الى المبتدا وهو الضمير الغيبة او الخطاب او المتكلم نحو زيد ابنه
وانت ابنك او انا ابني عالم وهو الغالب وقد يكون لام اشارة نحو قوله تعالى و
الذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا
نحو قوله تع انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اي اجرهم ومنه
نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام
نائب عن الضمير والظاهر النائب عن الضمير في مثل القارعة ما القارعة اي
ما هي ان لم تكن الجملة خبرا عن ضمير الشان او القصة لوجود الرابط معنى
لكونها عبارة وتفسيرا له نحو انه زيد عالم لان الشان عالمية زيد نحو زيد ابوه
قائم في الاسمية او قام ابوه في الفعلية ويجوز حذفه اي العائد الضمير لتبادره
لفظا فانه يجب تقديره لقرينة يدل عليه فيما اذا كان ضميرا مجرورا بمن التبعيضية
والخبر جملة اسمية مبتداها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي منه والمحذوف
صفة المبتدا وجوز الفاضل العصام كونه حالا وقال الفراء حذف المنصوب
العائد الى الكل ايضا قياس نحو قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى على قراءة الرفع

الرفع في قوله قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وجعله ابن مالك
اجماعا وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا
يحذف والمحذوف في غير المذكور سماعي واصله اي الخبر والراجح فيه ان يكون
نكرة لان الاصل في الافادة ان تخبر عما يعرف المخاطب بما لا يعرفه وقد يكون معرفة
لجواز كون النسبة بين المعلومين مجهولة عند المخاطب حقيقة فيفيد الكلام
نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولا يعرف النسبة بينهما وتنزيلا نحو الله الهنا
ومحمد نبينا عند من يعرف النسبة بينهما تنزيلا لمعرفته منزلة علمها الجريه
على خلاف مقتضاها وليس شرطا في تعريفه تعريف المبتدا عند غير سيبويه ولاحد
الامور الثلثة عنده تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من مبتدا
عنده وعند غيره خبر مقدم ولغتنا تساعد الغير تقول يا ابا كذا ولا تقول
كم بابا كذا وكذا لغة الفرس او فعل تفضيل هو مبتدا بجملة هي صفة لنكرة
نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خير اسنده مبتدا وخبر عند غيره ويجوز
اي لا يمتنع حذفه اي الخبر عند قيام قرينة مقالية نحو زيد اي زيد قائم لمن قال
ازيد قائم ام عمرو او حالية نحو خرجت فاذا السبع اي واقف بالباب ويجب
اذا التزم في محله غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو اي موجود التزم الجواب
في محله وغير ذلك مما يبين في المطولات وان كان المبتدا بعد اما وجب دخول
الفاء في خبره لرعاية معنى الشرط فيها نحو اما زيد فمنطلق لانه في معنى

مهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شئ فاقيم اما مقامه فصار اما فزيد
منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء فى محل واحد فصار اما
زيد فمنطلق فى كل وقت او لاجل كل شئ الا لوقت او لاجل لضرورة الشعر
كقوله اى الشاعر اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب
والجماعة والرابط فى الخبر العموم المشتمل على المبتدا فانه يفيد نفى كل قتال
بعد النفى او لضرورة اضمار القول وما يشتق منه بعد الفاء المقدرة كقوله تعالى
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان المبتدا
اسما موصولا بفعل اى بجملة فعلية او ظرف اى جملة ظرفية افراده بالذكر مع انه
داخل فى الفعل لان الظرف ان كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء
لمشابهته الشرط والشرط لا يقع فلو لم يذكره لتوهم ان المراد بالفعل الفعل الصريح
او موصوفا به اى بالموصول المذكور فصارت اربعة اقسام او نكرة موصوفة بالصلة
اى الفعل والظرف فصارت ستة او مضافا اليها اى الى الاقسام الستة اى الى كل
فبلغت الى اثنى عشر قسما او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بغير
والمضاف الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيما سبق نحو قوله صلى الله عليه وسلم
الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت فى الجاهلية فهى تحت قدمى هاتين او غير
موصوفة اصلا فتمت اربعة عشر جاز دخول الفاء فى خبرها لان المبتدا فى كل
منها للابهام كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزاء فجاز دخول الفاء وجاز

وجاز عدم دخولها لانه ليس جزاء فى الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا وقع
وذكر الزمخشرى وتبعه الجامى ان الدخول لازم مع القصد ليدل عليه
وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم
لزوم الفاء مع القصد والحكم كذا الحكم من جواز دخول الفاء فى الخبر او وجوبا
مثل الجواز المذكور جاز دخوله فى الخبر اذا دخل عليه اى على المبتدا المذكور ان
المكسورة وان المفتوحة ولكن لعدم تاثير المكسورة فى معنى الجملة فكان
كعدمه والحقت بها المفتوحة لاشتراكهما فى افادة التحقيق ولكن لاشتراكها
معها فى بعض الاحكام كجواز العطف بالرفع على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم و
لكن ما يقضى فسوف يكون بخلاف سائر نواسخ المبتدا من فكان مثل وليت
ولعل وما ولا او فعلا نحو افعال القلوب والافعال الناقصة حيث لا يجوز
دخول الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدا ان المذكورة لانها تنافى ما يقتضى
الصدارة فلا تدخل على ما اعتبر فيه معنى الصدارة ولكن صح فى الامتحان الجواز
فى خبر كان نحو الذى يأتينى او فى الدار فله درهم مثال للموصول بفعل او ظرف
وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول
بفعل ومثال الموصوف بالموصول بالظرف نحو الرجل الذى فى كمه كتاب فلجامع

ونحو رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما وغلام الذي
يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
ونحو غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم امثلة للمضاف اليها ونحو كل رجل عالم
فله درهم ونحو كل رجل فله درهم مثال لان لكل المذكور وفي اخبار غيرها اي غير
الاخبار المذكورة او غير المبتدءات المذكورة لا يجوز دخول الفاء عند سيبويه
خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا والمرفوع الخامس اسم باب كان اي نوعه
وهو الافعال الناقصة مطلقا اي ما اسند اليه الفعل الناقص لم يعرفه لظهوره
من تعريف الفاعل وحكمه اي اسم باب كان حكم الفاعل من انه لا يكون الا اسما
او مؤولا به وعدم جواز تقديمه وحذفه من غير المصادر وكونه مضمرا
ومظهرا والمضمر مستترا او بارزا والاستتار واجب او جائز وغير ذلك من الاحكام
المذكورة للفاعل ويزيد عليه كونه ضمير الشأن والمرفوع السادس خبر باب ان اي
الحروف المشبهة بالفعل ولكنه اي حكمه كامر خبر المبتدء حيث يكون واحدا
ومتعددا مفردا وجملة ملفوظا ومحذوفا وغير ذلك لكن لا يجوز تقديمه اي
خبر ان على اسمه مع جواز تقديم خبر المبتدء عليه لانها تعمل لمشابهتها الفعل
عمله الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع ولو جاز تقديم الخبر يلزم التساوي
في العمل وقت الا وقت ان يكون ظرفا فح يجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم في الظرف
معرفة نحو ان الينا ايابهم او نكرة نحو ان في الدار رجلا لان ان مصحح لوقوع

لوقوع النكرة مسندا اليه على ما ذكره الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم
ان كان معرفة ووجوبه ان كان نكرة ومما يجب التنبيه عليه ان خبره لا يكون
بما له صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة
نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيبويه ان
قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدء
وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهي على قلة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف
في ان مالا وان ولدا اي اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيما
اذا كان الاسم ما يدل على علم وبعده استفهام نحو ليت شعري ازيد قائم والمرفوع
السابع خبر لا التي لنفي الجنس وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدء الا في التقديم فلا
يتقدم ولو ظرفا والكوفيون يجعلونه مرفوعا بالعامل المعنوي كما كان قبل لا
لان الشرط انتفى بالتقديم لان لا مع اسمه مرفوع المحل مبتدء وما بعده خبره عند الكوفيين
وعند البصريين مرفوع بلا اذا كان الاسم معربا بالاتفاق وكذا ان كان مبنيا نحو
لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالعامل المعنوي عنده نحو لا غلام رجل جالس
عندنا والثامن من المرفوعة اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او رجل قائما
ولا رجل افضل منك وحكمه حكم المبتدء والمرفوع التاسع الفعل المضارع مبنيا
لكن اسم لا نكرة البتة ولم يتعرض لضعفه في العمل
نحو يضربن وهل يضربن او معربا نحو يضرب ويضربان الخالي عن النواصب اي
نواصبه والجوازم اي جوازمه والداخل عليه احدهما منصوب او مجزوم
نحو يضرب رفعه بالضمة ويضربان رفعه بالنون والثاني المنصوب

من انواع المعمول بالاصالة الاربعة فثلاثة عشر المنصوب الاول منها المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بحرف
اوصع بخلاف المفاعيل الباقية وهو اسم ما اى معنى صرح بالاسم لانه من قبيل
الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاحتيج الى تكلف تقدير المضاف قبله او قبل
ضميره او ارتكاب المسامحة بان اعتبر المعنى لفظا فعله فاعل عامل اى قام به
بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه نحو ضربت ضربا او غير مؤثر مثل مات موتا
وعظم عظما وطال طولا والفاعل عام من ان يكون مذكرا كالامثلة المذكورة او
غير مذكور نائب منابه شيء مثل ضُرِب زيد ضربا على البناء المجهول او لم ينب مثل
عجبني ضرب زيد ضربا على الاضافة الى المفعول او نائب الفاعل ولهذا احسن
في التعبير بالعامل لانه شامل للفعل الاصطلاحي وشبه الفعل والظرف
المشتق واسم الفعل بلا تكلف مذكور صفة عامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا
نحو فبعدا للقوم الظالمين اى بعدوا فخرج به مصدر لم يذكر عامله اصلا نحو
الحمد لله بمعناه صفة بعد صفة لعامل اى ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه
يقصد به حدث يقصد بذلك الاسم حقيقة مثل ضربته ضربا او تنزيلا مثل
ضربته سوطا لتنزيل الآلة منزلة الضرب فخرج بضربته تاديبا وكرهت قيامي
وكرهت كراهتي زيدا واحببت حبي عمرا لان معنى كرهت واحببت
ليس الكراهة والمحبة اللتين قصدتا بلفظ المصدر بل هما متعلقان بهما

بهما تعلق الوقوع عليها اما لو اريد بهما ما اريد بالمصدر نحو كرهت كراهتي
واحببت حبي بمعنى كرهت كراهة واحببت حبا فهو داخل في التعريف
لصدقه عليه نحو ضربت ضربا للتاكيد وضربة بالكسر للنوع وضربة بالفتح للمرة
كما اعتبار الآلة بان تكون سوطا او حبلا او يدا او غيرها
والاصل الاكثر ان يكون العامل بلفظه كما انه بمعناه وقد يكون اى العامل ملابسا
بغير لفظه اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا او بحسب الباب نحو انبتك الله
نباتا وفيه رد على سيبويه حيث جعل قعدت جلوسا بتقدير جلست جلوسا
وانبت الله نباتا بتقدير نبتم نباتا وقد يحذف فعله اى الاكثر ان يذكر والمراد
بالفعل اما الاصطلاحي وتخصيصه بالذكر لاصالته وكثرة الحذف فيه لا لان
الحذف مختص به او العامل مطلقا والتعبير بهذا العنوان لاصالته لقيام قرينة
اى وقت قيامها اذ الحذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا لمن قال كيف ضربت
زيدا اى ضربت ضربا شديدا وخير مقدم لمن قدم اى قدمت خير مقدم لقيامه
مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اى قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا
نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد الحكم السابق عودا تقول جاء زيد وعمرو ايضا
اى رجع رجوعا
اى آض ايضا ويجيء زيد وعمرو ايضا اى يتضح ويكون بعد كلام يعيد الحكم لغير ما
ذكر له فالمعنى عاد المجيء عودا وقياسا في مواضع ذكرت في المطولات وسيجيء
نبذ منها ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقا بل ان كان
للنوع او العدد واما للتاكيد فلا يتقدم لان المؤكد لا يتقدم على المؤكد ويلزم

اى المفعول المطلق لعامل اى عامل كان اى يستعمل العامل بلا ذكره معه
لان العامل يدل على مايدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج اليه الا للتاكيد
او لبيان النوع او العدد وكثيرا ما لا يفصل والمنصوب الثانى من الثلثة عشر
المفعول به قدمه لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو فى اللغة الذى الصق به
الفعل ويمنايب الفاعل وضميره للموصول وكذا فيه وله ومعه وقيل صفة
مفعول مسند الى ضمير مصدره اى الذى فعل فعل به وفيه وله ومعه وفيه
ان الواجب المفعول هو به لان مسنده صفة جرت على غير من هى له و
فيها يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس وقد يستعمل بلا لام ويقال
مفعول به وفيه وله ومعه فالتحقيق انه راجع الى موصوف مقدر اى شئ
مفعول به وفى الاصطلاح اسم ما اى شئ وقع عليه اى على ذلك الشئ اى تعلق به
حسا نحو ضربت زيدا او قطعت الشجر او عقلا نحو علمت زيدا قائما اى تعلق
علمى بقيام زيد فعل الفاعل اى الحدث القائم به بقرينة اضافة الفعل الى الفاعل و
المراد يدل العبارة على ذلك الوقوع فلا يرد نحو ضرب زيد عمرا كذبا وهو على ضربين
احدهما عام للازم والمتعدى اى يجلان فيه ولا يختص بالمتعلق وهو المجرور
بالحرف الذى ليس للظرفية والتعليل وثانيهما خاص بالمتعدى وقد شئ اى المتعلق
الباء داخل للمقصور عليه
فى بحثه من العامل القياسى ويجوز اى لا يمتنع تقدمه اى المفعول به
على عامله لانه فضلة فاينما وجده العامل يعمل فيه لقوته وهذا بناء على

على ما سبق من ان معمول المصدر واسم الفعل لا يتقدم عليهما وما سيأتى من ان معمول
المضاف اليه لا يتقدم مستثنى منه نحو زيدا ضربت وبه مررت ويجب اذا تضمن
ما يقتضى الصدارة كالاستفهام نحو من اضرب والشرط نحو من تضرب اضرب
وحذفه حذفا مطلقا غير مقيد بوجود القرينة يعنى لا يتوقف على وجودها
من الضمير المحذوف
بل يحذف بها وبدونها نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وزيد يعطى ويمنع وقد
لو منشا اى بعثه حذف الضمير بقرينة الموصول
سبق لكن فيما سبق ذكر بيانا لحال العامل وهنا لبيان حال المعمول فلا تكرار وحذف
فعله لقيام قرينة مقالية نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا او حالية
نحو مكة لمن يتهيأ اى تريد مكة ويجب سماعا وقياسا كما بين فى المطولات و المنصوب
الثالث من الثلثة عشر المفعول فيه قدمه لكونه مدلوله مدلول الفعل فى الجملة
وهو اسم ما اى شئ فعل فيه اى فى ذلك الشئ مضمون عامله والمتبادر عامله الذى
فى تركيبه ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير وان كان مسبوقا بالضمير
الراجع الى الموصول راجع الى الاسم بقرينة ان العامل عامل فى اللفظ فيخرج يوم الجمعة
فى قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الا انه
ليس مضمون عامله وخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما فعل فيه مضمون
عامله فى تركيبه لكن بقى اليوم فى ضرب اليوم لانه يصدق عليه انه اسم ما فعل فيه
على البناء للفعول
مضمون عامله الا اذا اول الكلام بالمنصوب بقرينة المقام وخرج شهدت او فضل الله
يوم عرفة فان الشهود والتفضيل وقع عليه لا فيه من زمان او مكان بيان

للموصول وتنويع له وقال الرضي وعند اني على ان المصدر يقام مقام الزمان من
غير اضمار مضاف لمناسبتهما بكونهما مدلولي الفعل ولما كان المفعول فيه عنده
اعمّ مما فيه حرف الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال وشرط نصبه ولم يقل وشرطه
وعند الجمهور تقدير في شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به غير صريح
عندهم لفظا اى نصبا لفظا او من حيث اللفظ ان لم يمنع مانع من اللفظية
كما في الظروف المبنية والمجرور بفي لا يحتاج الى الشرط تقدير في وقدم شرط
تقديره في بحث حرف الجر ويجوز اى لا يمتنع تقديمه اى المفعول فيه على عامله
ويجب اذا تضمن ما يقتضي الصدارة نحو اين صليت ومتى تجسد تهلك ولو
كان العامل معنى فعل نحو ظرف مستقر ولا يجوز على غيره اتفاقا نحو زيد يوم الجمعة
في داره ففي الفعل وشبهه اولى وحذفه اى المفعول فيه مطلقا بقرينة وبدونها
وحذف عامله بدون شريطة التفسير او بها لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى
سرت اى سرت يوم الجمعة ويوم الجمعة صليت فيه اى صليت يوم الجمعة
والمنصوب الرابع المفعول له قدمه لانه سبب باعث على الفعل ولانه اذا لحذف منه
اللام يشبه المفعول المطلق حتى عدّه الزجاج منه وهو اسم ما اى شيء فعل
لاجله اى لاجل حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله مثل ضربت تأ
مضمون عامله في تركيبه اى عامل الكلام فالامثلة قولنا التأديب مشروع وقولنا التأ
ضرب زيد لاجله لانه ما فعل لاجل التأديب مضمون عامله الذي في تركيبه وتحو

وشرط نصبه لكونه مفعولا له لفظا لا محلا تقدير اللام وقدم شرط تقديره
ايضا في بحث حرف الجر ويجوز ولا يمتنع تقديمه اى المفعول له على عامله وفي
مثل كيف عصيت يجب ولا وجه فيه وفيما تقدم لتقييده بعدم كونهما نائب
الفاعل لان الكلام في المفعول فيه وله الاصطلاحيين فلا يثنيا ولا اله وتركه
مطلقا اختاره على الحذف اشارة الى انحطاطه ويجوز حذف عامله لقرينة
مقالية نحو تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تأديبا او حالية مثل تأديبا
عند من لامه على ضرب لطفل والمنصوب الخامس المفعول معه الظرف نائب الفاعل
كاخواته ورفعه تقديري للزوم ظرفيته كانه مشغول بالاعراب المحكي وهكذا
كل لازم الظرفية كما في لقد تقطع بينكم كذا في شرح الكافية للفاضل العصام
وليس مراده الله تعالى العلم لزوم نصبه بالاعتذار من بقاء نصبه لانه قرئ
لقد تقطع بينكم بالرفع وقد سبق وهو المذكور اى المنصوب الذي ذكر فلا
يدخل كل رجل وضيعته بعد الواو وخرج من المنصوبات ما عدا الحال بالواو
وخرج بقوله لمصاحبة معمول عامل من اضافة المصدر الى مفعوله اى
الى معمول عامل او الى فاعله اى لمصاحبة معمول عامل اياه نبّه بقوله معمول عامل
على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لان معنى حسبك وزيدا درهم كفاك
وزيدا درهم لكن يلزم ان لا يكون موافقا للمفعول في الاعراب فلذا اتفقوا
على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك

كفاك وزيدا درهم ما السرّان اصل الواو ان يكون للعطف فالنصب فيما
لم يكن قبله منصوب عادل عنه وتصريح بقصد المعية فاذا كان قبله منصوب
لم يكن فيه خلاف الاصل ثم المصاحبة هي المشاركة في الفعل مع علم المفارقة
نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا وفيهما يجب النصب لعدم جواز العطف
وفي نحو جئت انا وزيد يجوز الرفع بالعطف لعدم المانع منه والنصب
على انه مفعول معه وفي نحو ما لزيد وعمرو تعيّن العطف لضعف العامل المعنوي
ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله اتفاقا فلا يقال والخشبة
استوى الماء رعاية لاصل الواو ومعنى المصاحبة ولا مع المصاحب لانه اما
مرفوع الفعل او مجرور بحرف او باضافة وشيء منها لا يتقدم وفيه اشارة
الى ان العامل عامل المصاحب لا الواو كما قال عبد القاهر ولا العامل المعنوي
كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر بعد الواو نحو جاء البرد ولابس
الطيالسة في جاء البرد والطيالسة كما قال الزجاج لان كل ذلك تكلف
والواو واسطة بين العامل والمعمول فالحق ان العامل عامل المصاحب ولا
على المعمول المصاحب رعاية لاصل الواو وخلافا لابي الفتح تمسكا بما وقع
في بعض الاشعار وقال الجمهور انه ضرورة ولا يجوز تعدده اذ لو تعدد تقتضي
عطف المتأخر على المتقدم ويجوز ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واياك
ولا يمكن المتصل لحيلولة الواو هذا آخر المفاعيل والان يشرع في الملحقات

حال سبعة انواع حال منتقلة وحال مؤكدة وحال مقدرة وحال موطئة وحال مترادفة وحال متداخلة وحال دائمة
نحو جاني زيد راكبا نحو زيد ابوك عطوفا نحو فادخلوها خالدين نحو انا انزلناه قرآنا عربيا نحو رايت زيدا قائما عالما نحو لو رايت اسدا مهيبا نحو كان الله قادرا

في الملحقات فيقول والمنصوب التاسع الحال قدمه لكثرتها في الاستعمال وهي اي
الحال في اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف حالك اي شانك وصفتك تسمى به
لانه دال على تلك الصفة انّث الضمير لان الحال يؤنث ويذكر وفي عرف النحاة
ما اي منصوب مشتقا او جامدا يدل على صفة يبين ذلك المنصوب هيئة
الهيئة الحال والكيفية كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه يبين الذات خرج به سائر المفاعيل
وبين الهيئة قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر في ضربت ضربا شديدا وخرج
نوعه فخرج باضافتها الى الفاعل او المفعول به وبما عرفت ان المفعول المعمول
بالاصالة والموصول عبارة عن المنصوب بالاصالة لا بنعت الفاعل والمفعول
فلا يحتاج في دفعه الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة تكون له وقت الفعل
والصفة تبين هيئة الفاعل مطلقا ثم الهيئة اعم من ان تكون محققة له باعتبار
نفسه نحو جاءني زيد راكبا او باعتبار متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون
محققة كالمثالين ومقدرة مثل جاءني زيد فيه كتاب غدا اي مقدرا كون الكتاب
فيه غدا وقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود وتسمى حالا مقدرة ومن
ان تكون لازمة لصاحبها او نادرة الانفكاك عنه نحو خلق الله كل شيء عليما
وزيد ابوك عطوفا اي احقه وتسمى مؤكدة ومن شرط في المؤكدة كونها مقررة لمضمون
جملة اسمية يسمى ما كان مقررا لمضمون فعلية داخلة بالمؤكد لا اسم كونه سمي وشرط ابن مالك والرضي في المؤكدة
كون جزئي الجملة الاسمية جامدين معرفتين كالمثال الاخير فعلى هذا يكون قولك

اي المؤكد ان يكون جامدين ومعرفتين

وحده فى لا اله الا الله وحده على تقدير لا اله موجود الا الله حال لا منتقلة عنه من
حصر اقسام الحال فى المؤكدة والمنتقلة لتقليل الاقسام فالمؤكدة ما يتقرر مضمون
جملة كلمة نحو انهما جامدان معرفتان وما عداها منتقلة والمشهورات المنتقل
ما تثبت تارة وتزول اخرى ويمكن ان يكون الاولى لانه من استعمال هيئة الحال فيها نحو
جاءنى زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة
بطلوع الشمس او من جوهر الجملة نحو جاءنى زيد راكبا يدل على الركوب ومن ان يكون
موطئة لما هو الحال فى الحقيقة نحو قوله تع انا انزلناه قرانا عربيا فان الحال
قوله عربيا وذكر قرانا موطئة له وتسمى موطئة والترديد فى المتن لمنع الخلو فقد
مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اى لفظيا كان الفاعل او المفعول بان يكون فاعليته
او مفعوليته بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبهه او معناه
مما يعمل فى الفاعل كاسم الفعل او مفعوله او معنى اى معنويا بان يكون بالنسبة
الى معناه الذى يكون مفهوما من سوقه وان كان فى اللفظ مبتدأ او خبرا
او غير ذلك من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا بتاويل احدثته
شديدا والمفعول معه نحو جئتك وزيدا راكبا يعنى وجاء زيد راكبا هذا مبنى
على انه يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل المفعول به ومقتضى عبارة
جار الله العلامة وصاحب اللباب عمومه لكل من المفاعيل قال الفاضل
العصام وهو الاتم وعلى هذا يوجه كلام المص بجعل ابنين مجهولا

مجهولا وهيئة نائب الفاعل له وبه تبيين والضمير عائد الى الموصول والمضاف
اليه الذى يصح وضعه موضع المضاف الذى هو الفاعل والمفعول او
يكون المضاف جزءا منه داخل فى المعنوى فلا حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
للحقيقى والحكمى نحو قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين لانه يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون
نحو ضربت زيدا قائما مثال للحال من الفاعل او المفعول اللفظى وهذا زيد قائما
حال من ذا او زيد مثال للحال من المفعول المعنوى لان المعنى انبه ذا قائما
او اشير زيدا قائما ومثال الفاعل المعنوى نحو ما شانك راكبا اى ما تصنع
وعاملها الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقدم اى يعمل فيها احد هذه
الثلثة وشرطها اى الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد
الحدث ولا معنى للتعريف هنا كذا فى الرضى لكن قال الفاضل العصام وينبغى ان يكون
الحكم اكثريا وتاويل الاحوال المعرفة بالنكرة بعيد فيكون مثل خبر المبتدأ
الذى اصل فيه النكرة وقد يعرف فمررت به وحده ومررت بك وحدك ومررت
بى وحدى لا يؤول بمنفردا كما فى الاعتبار الاول وصاحبها يكون معرفة
غالبا ولا تتقدم اى الحال على العامل المعنوى المعبر عنه فيما سبق بمعنى
الفعل الا اذا كان العامل ذا احد تاين ولكل حالة متعلق ولكل متعلق
حال فعلى كل حال متعلقه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى التشبيه يقتضى

مشبهها ومشبها به فحال كل يليه وشذ هذا بسرًا اطيب منه رطبا وهذا
مطلق مذهب سيبويه ولجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرف اذا
تقدم على الحال صاحبها نائب عنه مبتدأ او غيره نحو زيد قائما في الدار
ومررت بزيد قائما في الدار ولجاز ابن برهان تقديم الظرف على العامل الظرف
مطلقا نحو فيه كتاب زيد في الدار وزيد في يده كتاب في البيت وغير الظرف
من العامل المعنوي كذا خلاف في ان الحال لا تتقدم عليه وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاءني زيد رعاية لاصل الواو
حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة يجب تأخيرها عنها هكذا قالوا ولكن نص
في مغني اللبيب على جوازه ولا على ذي الحال المجرور بحرف الجر او الاضافة
لانها تابع وفرع لذي الحال والمجرور لشدة امتزاجه مع الجار كانه
جزء الخبر منه لا يجوز تقديمه عليه فكذا تابعه هذا مذهب سيبويه واكثر
البصريين ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز اذا كان مجرورا
بحرف الجر تمسكا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس وقالوا ان حرف
الجر من تتمة العامل فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت
راكبة هندا وقال الدماميني يجوز تقديم الحال على المضاف اليه بالاضافة
اللفظية نحو هذا ملتوتا شارب السويق فلا يقال مررت جالسا بزيد
ولو كان صاحبها اي الحال نكرة محضة اي لا يكون فيه شائبة التعريف

التعريف بان يكون مخصصة نحو جاءني رجل عالم راكبا او نكرة ومعرفة نحو
جاءني رجل وزيد راكبين فانه ح لا يجب التقديم وجب تقديم الحال عليها نحو
جاءني راكبا رجل بالاستقراء والتعليل برفع الالتباس بالصفة منقوض بالحال
عن النكرة المخصصة فانه لا يجب تقديمه وقد يجب التقديم اذا كان صاحبها
بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد او اضيف ذو
الحال الى ضمير متعلق الحال نحو لقيني شاتمه زيد لنحوه والاصل الاكثر في الحال
ان يكون مفردا لحصول المقصود به وخفته وقد تكون جملة لدلالتها على
الهيئة خبرية تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها والمقصود
من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن في الخبرية ولا يمكن في الانشائية
التي لا تدل على ثبوت مضمونها وفي الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد
ويظهر اعراب الجملة في الجزء الاول ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال نحو
بعته يدا بيده واذا كانت جملة وهي لاستقلالها لا تقتضي ارتباطا بغيرها
فلا بد فيها اي في الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها وهو اي الرابط
الضمير فقط اي فانه عن غيره في المضارع المثبت اي في جملة صدرها
المضارع الغير المنفي الخالي عن السين وسوف فانه لا يقع حالا اذا تصدر
بشيء منهما لمشابهته لاسم الفاعل فالرابط فيه ضمير لا غير ونحو قمت و
اصك وجهه وقوله تع حكاية عن موسى عم لم تؤذونني وقد تعلمون اني

رسول الله مؤول بتقدير المبتدء اى وانا اصكّ وانتم قد تعلمون او يجعل
الواو للعطف ولو قيّد المضارع بكونه عريا عن قد كما في كلام بعضهم
لم يحتج الى التاويل في الثاني وقال الفاضل العصام ينبغي ان يكون الحكم اكثر
نحو جائني زيد يركب او الضمير مع الواو معطوف بحسب المعنى على قوله فقط
كانه قيل وهو الضمير بلا واو او مع واو ولان الضمير للربط والواو لاحتياج
الجملة الى زيادة ربط او الواو وحده اى منفردا عن الضمير لدلالته على الربط من
حال من الواو ولان الواو مفعول معه اى تربط بالواو
اول الامر او الضمير وحده اى منفردا على الواو لوجود اصل الربط في غيره
اى غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي والجملة
الاسمية المثبتة او المنفية صح فهذه خمسة انواع فاذا ضربت في الثلثة من الروابط وهي
اجتماع الضمير مع الواو وانفراده وانفراد الواو صارت خمسة عشر لكن الغالب
في الجملة الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية وكذا جملة ليس لعدم دلالتها
على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية المنفية الواو مع الضمير او وحده
لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت فناسب ان يكون الرابط قويا الا في الحال
المؤكدة فانها بالضمير وحده نحو هو الحق لا شك فيه وانما زيد في ربط الجملة الحالية على الجملة
التي وقعت خبرا او صلة او صفة لان الجملة الحالية فضلة يتم الكلام بدونها
فظهر استقلالها فاحتاجت الى مزيد رابط وامثلتها نحو جائني زيد لا يركب
او ولا يركب او ولا يركب عمرو او نحو جائني زيد قد ركب او وقد ركب او وقد ركب

ركب عمرو او نحو جائني زيد ما ركب او وما ركب او وما ركب عمرو او نحو جائني
زيد هو راكب او وعمرو راكب او وهو راكب ونحو جائني زيد ما هو راكبا او
وما عمرو راكبا او وما غلامه راكبا ويجوز تعدد الحال كالخبر فان اجتمعت
على ذي الحال واحد تسمى مترادفة وان كان المتأخر حالا من المتقدم تسمى
متداخلة نحو جائني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله اى الحال لقرينة مقالية
نحو ماشيا لمن قال كيف جئت اى جئت ماشيا او حالية نحو راشدا مهديا
لمن قال اريد السفر او لمن تهيأ له اى سر راشدا مهديا الراشد السداد و
من الرشد بمعنى السداد
الهداية الدلالة على الطريق والراشد قد يكون مهديا وقد لا والمهدي يكون
راشدا وقد لا ويحتمل ان يكون مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض للزوم قد في
الماضي المثبت اعتمادا على شهرته او ذهابا الى مذهب الاخفش والكوفيين من عدم
لزومه والمنصوب السابع التمييز ويقال له المميز وهو في اللغة التبيين وفي
الاصطلاح ما اى كلم منصوب وسيجيء انه لا يكون الا نكرة يرفع الابهام ولم يحتج
الى ذكر المستقر لانه لا خراج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع
ونحو الخلة في الجنس عن ذات خرج به الحال لانها ترفعه عن صفة في صاحبها
مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة المذكورة في بحث الاسم التام وقد سبق
بتنوين وبنون التثنية وبنون الجمع وبالاضافة
بيانه فلا حاجة الى ذكر مثاله او عن ذات مقدرة تنويع للتمييز في نسبة في جملة
اى جملة فعلية
والتمييز فيه اما عين او عرض والعين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس

او متعلقه كالدار او محتمل لهما كالاب واما اضافى كالاب او غير اضافى كالنفس
كالعلم نحو طاب زيد نفسا ودارا وابا وابوة وعلما اى طاب شئ زيد والمنتصب عنه
هو المنسوب اليه سمى به لانه سبب انتصاب التمييز عن العامل او فى ما اى شئ
ضاهاها اى ذلك الشئ الجملة فى كون النسبة مأخوذة فيه وهو اسم الفاعل نحو
الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه والتمييز عين غير اضافى خاص بالمتعلق
واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا مثل ماء والصفة المشبهة نحو زيد طيب
نفسا عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه ولم يذكره اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما
اكتفى فيها بما يذكر هنا وهو ابا والتمييز عين اضافى محتمل لهما لانه ان رفع الابهام
عن شخص هو اب لزيد فهو للمتعلق فان رفعه عن زيد اى طيبا بالعمرو فهو للمنتصب عنه
وابوة عرض اضافى خاص بالمتعلق ودارا عين غير اضافى خاص بالمتعلق
وزيد حسن وجها عين غير اضافى خاص بالمتعلق جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل
نحو زيد افضل من عمرو وعلما عرض غير اضافى خاص بالمتعلق واسم المستعار نحو
زيد اسد غلاما والمنسوب نحو زيد هاشمى ابا او فى نسبة فى اضافة نحو يعجبنى
طيبه ابا او ابوة ودارا او علما ووجها وهذا التمييز اى الذكر رفع الابهام عن ذات
مقدرة فاعل فى المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره و
اشتكل بالحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس بممتلئ بل مالئ و تفجرنا الارض عيونا
لان العيون ليست بمتفجرة لجيب بانه فاعل او عبر عن مضمون ممتلئ ماء بمالئ ماء
بل متفجرة ح

ماء وعن مضمون تفجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا واتمام الوجه بان الماء
فاعل مجازى فى قصد المتكلم بحسب اصله اهون واعذب فلذا اى لاجل انه
فاعل معنوى حقيقيا او مجازيا لا يتقدم ذلك التمييز على عامله كالفاعل اللفظى
خلافا للمازنى وللمبرد فانهما يجوزان التقديم فى غير الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر فانه لا يجوز فيها بالاتفاق وقد تقدم ان معمول الاسم التام
وهو النوع الاول من النوع التمييز لا يتقدم عليه ولذا لم يتعرض له هنا والتمييز
لا يكون الا نكرة بالاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف والمقصود
الثامن المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فلا تصوره بهذا القدر كافيا
فى تقسيمه قسمه اولا وعرف كل قسم فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج
اى اسم المعنى الذى اخرج عن حكم المتعدد ولا اخراج والخروج يقتضيان الدخول
فالمعنى اى عن حكم متعدد معلوم دخوله فيه لكونه جزئيا منه مثل جاءنى القوم
الا زيدا او جزءا منه نحو اشتريت العبد الا نصفه وفيه خلاف المبرد وبعض
الاصوليين فانهم يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون
جاءنى رجال الا زيدا بالا او احدى اخواتها التى تذكر فى اثناء المباحث وكان
من الاحوال التى تعد ما قال الفاضل العصام ليس هذا من تمام الحد بل المقصود
زيادة التوضيح فلا يضر النقض وعدم التصريح ومنقطع وهو الاسم المذكور
بعدها اى الا واحدى اخواتها ليس هذا على اطلاقه لانه لا يقع الا بعد الا وغير

وانواع المستثنى سبعة
الاول
مستثنى متصل بعد الموجب نحو ما جاء نى القوم الا زيدا واجب النصب
والثانى
مستثنى متصل بعد غير الموجب نحو ما جاءنى القوم الا زيدا جائز النصب يختار الرفع
والثالث
مستثنى مقدم بعد الموجب نحو جاءنى الا زيدا القوم واجب النصب
والرابع
مستثنى مقدم بعد غير الموجب نحو ما جاءنى الا زيدا القوم واجب النصب
والخامس
مستثنى منقطع بعد الموجب نحو جاءنى القوم الا حمارا واجب النصب
والسادس
مستثنى منقطع بعد غير الموجب نحو ما جاءنى احد الا حمارا لا واجب النصب

وبيل وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال كونه غير مخرج
فى المعنى لعلم دخوله فى الواقع فى المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو جاءنى القوم
الا زيدا اذا عرف خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد
بالقوم ما عدا زيدا او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ
وللمستثنى المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا
واثباتا فيعم القسمين والمراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد
القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهى للافراد منصوب وجوبا مقابلة
لقوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازا عما يكون بعد اخواتها فانه
فى بعضها مجرور وفى بعضها غير مقيد بايجاب الكلام غير الصفة صفة
الا او بدل منه قيل تحقيق لان الصفة لا يكون بعدها المستثنى وقوله بعد الا
متعلق بخبر كان وهو قوله فى كلام موجب او حال من ضميره على مذهب الاخفش
وابن البرهان فلا يلزم اشتراك فيه المعطوفان على خبر كان لان المعطوف
على مقيد بقيد متقدم يشاركه فيه لا محالة والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما و
نهيا ونفيا صريحا او مؤولا مثل فلما جاء رجل الا زيد وقوله فشربوا منه الا قليل
اى لم يطيعوا تاما اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان فى غير الموجب لاختير فيه
البدل ولو لم يذكر المستثنى لكان معمولا على حسب العوامل ووجوب النصب فيه ثابت
بالاستقراء وعللوه بوجوه والعامل فيه ما هو عامل فى المستثنى منه عند البصريين

البصريين بتوسط الا لتعلقه بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وعند المبرد والزجاج العامل الا لقيام معنى الاستثناء به نحو جاءنى القوم
الا زيدا او كان بعد الا مقدما على المستثنى منه ولو كان فى غير الموجب فهو معطوف
على قوله فى كلام موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب فيه ايضا
الاستقراء وقد تعذر فيه البدل بتقدمه نحو ما جاءنى الا زيدا احد واعلم انه لا
يجوز تقدم المستثنى على العامل والمستثنى منه جميعا فاذا تقدم على المستثنى منه
يتأخر عن العامل نحو ما جاءنى الا زيدا احد واذا تقدم على العامل يتأخر عن
المستثنى منه نحو القوم الا زيدا جاءنى فلا يجوز الا زيدا جاءنى القوم كذا
فى الرضى او كان بعد الا منقطعا والناصب فيه الا لكونها بمعنى لكن كما مر
نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ والخبر يحذف كثيرا وقد
لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب
الخزى وجعله سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى المتصل والمتوقع
الجمهور لانه للاستدراك مثل لكن فيعمل عمله كما مر فى بحث العامل او
اذا كان بعد خلا او بعد عدا فكان تنبيها من اول الامر على ان ما بعدهما ليس
من جنس ما قبلها فى الاستعمال الاكثر وهو استعمالهما فعلا او بعد ما خلا
وما عدا وليس ولا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء
بل بها لانها افعال لكن فى خلا بنزع الخافض لانه لازم نحو خلا عنه او بعد

بنزع بيان

او بتضمين معنى وقد سبق ان الاستتار في هذه كلها واجب والمستتر اما
اسم الفاعل من الفعل المتقدم او مصدره او بعض مضاف او مطلق الا انه
وليس ولا يكون للمصدر وعلى الحمل النصب على الحالية بتاويل المصدر باسم الفاعل
في ما خلا وما عدا او الظرفية فيهما بتقدير مضاف اي زمان خلو بعضهم
او بلا تقدير ولا يبعد ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا زيدا زمان
خلا زيدا كما في منذ سافر فانه تقدير زمان سافر فيستغنى عن توجيه التزام
حذف قد بانه لكونه في مقام الا لم يحسن اظهاره لانه لا يدخل على الا و
يجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر والحكم مخصوص به و
الى هذا كان ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او كان بعد خلا الا انه اراد
ان يجمع صور وجوب النصب فاخره النصب على الاستثناء ويختار البدل
اي كونه بدلا لغرابه يختار لان النصب مما نحن فيه وان كان مرجوحا
كائنا في كلام غير موجب اذ في الموجب يجب النصب على ما عرفت ويعرفه
الموجب بعرف غير الموجب والمستثنى منه مذكور وما لم يذكر فيه يجي نحو
ما جاءني القوم الا زيدا والا زيد ويعرب اي المستثنى بعد الا على حسب العوامل
اي على ما يقتضيه العامل بحسب عامليته لا بحسب توسط الا اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ولم يخص هذا الحكم بغير الموجب لم يقيده به لانه كما يكون في
غير الموجب نحو ما جاءني الا زيد يكون في الموجب وان كان قليلا نحو يدخل

يدخل الجنة الا الكافر ويسمى هذا عند النحاة المستثنى المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ
في الحقيقة هو العامل ويجري في جميع معمولات الفعل المصدر المؤكد والمفعول معه
واول قوله تعالى ان نظن الا ظنا بالا ظنا عظيما نحو ما ضرب الا انا وما ضربت الا زيدا
وما ضرب الا زيد وما ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا تاديبا وما كان قائما
الا زيد وما كان زيد الا قائما وما طاب زيد الا نفسا وما جاء زيد الا راكبا ويجري
في المبتدأ والخبر ايضا نحو ما قائم الا زيد وما زيد الا قائم والمستثنى مخفوض اي
مجرور لكونه مضافا اليه بعد غير وسوى بكسر السين في الاكثر وجاز ضمها مع القصر
وسواء بفتح السين في الاكثر وجاز كسرها مع المد وبعد حاشا والاولى اعادة بعد
هنا ليدل على ان قوله في الاستعمال الاكثر قيد فيه فقط وهو اي حاشا حرف جر وهو
مذهب سيبويه ومن تبعه وانكروا فعليته الا على الشذوذ فقال النصب به على انه فعل
متعد فاعله مضمر ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرو لحاشا زيدا اي تنزه الله تعالى عن ضرب عمرو وقال الاخفش تارة
فعل وتارة حرف جر ويجي اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك دليل اسميتها
كالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها وقال الرضي فالاولى كونه مصدرا في جميع
المواضع والجر للاضافة وسقوط التنوين في حاشا لله لجمله على غالب الاستعمال
وبعد عدا وخلا في الاستعمال الاقل وهو استعمالهما حرف جر فكثر النصب بعدهما
كما تقدم والاعراب للحروف واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ابدا لانهما

بمعنى مكان فى الاصل ثم استعير المعنى البدل ثم للاستثناء وقال الكوفيون يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كما فى قوله فلما صرح
الشر وامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اى غير
العدوان واصل غير ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهم وصفة معينة وهى المغايرة
وكثر استعماله هكذا نحو جاءنى رجل غير زيد ويحمل على خلاف الاصل على الا بنقله
الى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما على مغايرة شئ لشئ مستعملا فى الاستثناء ويعرب
فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيه من وجوب النصب وجوازه واختيار
البدل والاعراب على حسب العوامل لان اعرابه كان لمدخوله انتقل منه اليه لاسميته
فلما كان اعرابه من مدخوله وجب نصبه فى كلام تام او مقدما او منقطعا وفى
غير موجب تام يختار البدل وفى غير تام يعرب على حسب العوامل نحو جاءنى القوم
غير زيد وما جاءنى غير زيد احد وما جاءنى غير حمار وما جاءنى غير زيد واصل الا
اى الراجح الكثير فيه معنى الاستثناء ولذا اكثر استعماله ويحمل على غير قليلا فى الصفة
للمناسبة المذكورة اذا تعذر الاستثناء المتصل والمنقطع لعدم معلومية والا
حرف فلا يقبل الاعراب فيكون ما بعدها صفة لفظا باعراب استحقه الا فالصفة
فى التحقيق الا لا مدخولها فلذا لم يلزم المطابقة بينه وبين موصوفه الا
لتعذره وهو يكون فى الجمع المنكر الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اى
فى السماء والارض آلهة جمع اله منكر لا يدل على محصور الا الله لفسدتا

لفسدتا اى لخرجنا عن الانتظام اى غير الله فحمل فرفع ويكون فى المعرفة ايضا
مثل جاءنى الرجال الا زيد حيث لا عهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا
على عدمه فيتعذر الاستثناء ويكون فى الجمع نحو جاءنى رجلان الا زيد وقد يكون
فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيد و المنصوب التاسع خبر باب كان اى الافعال
الناقصة دلت على معنى القرب او لم تدل وامره اى خبر كان كامر خبر المبتداء
فى اقسامه واحكامه وشرائطه ويجوز تقديمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا
فى احد المعمولين لعدم الالتباس بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما فلا بد فيه من
قرينة نحو بنونا بنو ابنائنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار ببنوة بنى الابناء
وفى نحو زيد المنطلق لا يجوز لعدمها ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره
لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز فى مثله وهو كون كان بعد ان معلوما فاعله لظهور مرجعه او يذكره
كان تقول ان علمهم خيرا وقد يقال مجئ ان بعد لم يصح فيه تقدير ظرف والا فيتعين
فيه النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه النصب الاول
اى ان كنت راكبا فانا راكب بعده فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثانى كما ذكر وهو اقواها لقلة الحذف اى ان كان عمله خير فجزاؤه خير وعكسه
نحو ان كان فى عمله او مع عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف الوجوه
لفقد العلة المذكورة ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا

ورفعهما ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وقد يزيد الوجوه على الاربعة اذا
رجع ضمير كان الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
بجرهما على الحذف وابقاء المجرور بجره او هذا شاذ نادر ولذا لم يتعرضوا له
في المتون ويجب الحذف ان فسر كان نحو ان خيرا كن فسهل او عوض عنها ما
الزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسر الهمزة اي كنت ويجوز فتحها بتقدير
لان كنت والمنصوب العاشر اسم باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل قد احسن
في الترتيب حيث جمع بين منصوبات الحروف واخرها لضعف عاملها وقدم
منها معمول ما هو مشبه بالفعل التام ثم معمول ما يشبه بالمشبه لانه فرعها فبينهما
شدة اتصال ثم ذكر معمول ما هو مشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا لنفي
الجنس راجح على لا بمعنى ليس بل على ما لاختصاصه ببعض اللغات دونه وهو
لشذوذ عمله
كالمبتدأ لكن يصح ان يقع نكرة محضة ولو مع تعريف الخبر ولا يجوز حذفه
بخلاف المبتدأ الا لضرورة الشعر ولابد من استتار ضمير الشان فانه يجوز
حذفه اذا لم يله فعل صريح ذكره في الامتحان والمنصوب الحادي عشر اسم لا لنفي الجنس
وما بعد لا هذه ثلثة احوال نصب وفتح ورفع فالمتجه ان ما سمي بهذا الاسم
العنوان ما يكون له عمل فيه مع نفي الجنس وهو المنصوب والمفتوح واما ما
هو مبتدأ فلا وجه لتسميته به نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقد مر ولا
رجل في الدار ويجيء وقد يحذف الاسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند

ان كان قتله بسيف فكان قاتله بسيف

عند وجود الاسم ولا يحذف فان معا لئلا يلزم الاجحاف واما نحو لا في جواب
هل قام زيد فليس من هذه بل قائم مقام الجواب وهو لم يقم نحو لا عليك اي لا باس
عليك والمنصوب الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل خبر المبتدأ
في كونه مفردا او جملة ولزوم العائد في الجملة وغير ذلك الا ما اختص به والمنصوب
الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربعة نحو لن
يضرب ولن يضربا ولن يضربن واما المعمول المجرور من انواع المعمول بالاصالة فا
فاثنان من النوع النوع الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حرف
الجر والنوع الثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه
اي المجرور بالاضافة لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه
مضاف لا يتم الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله به شروطا فيه كما مر ولا تقديم
معموله على المضاف لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابعه وقد عرفت
فيما تقدم ان الحال من المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند
البعض الا انه ليس مما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة
المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من جانب
المعطوف وظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرية لان الظاهر ان العطف
على المضمر المجرور فيجب اعادة الجار فاضطر الى التمحل اما بحمله على مذهب
الكوفيين من انه لا يلزم اعادة الجار او بحذف المضاف وابقاء المضاف اليه

على الجر على الشذوذ مثل يريد الاخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير بل على المضاف
والمعطوف المضاف المقدر او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من
حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تع
تساءلون به والارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع
معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديره بحذف المضاف واقامة
المضاف مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز
تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لان
فيه معنى النفي حتى يؤكد بلا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وما بعد لا يعمل فيما قبلها وتمم لم انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز التقديم
على الغير في عامة كتب النحو لكن في مغني اللبيب ما يدل على خصوصه بصورة
جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جائني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم
لان لا لا تحل مكان غير والحق ما قاله الجمهور لان اعتبار شيء مع شيء لا يلزم
ان يكون في الوجوه كلها ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه
بشيء في السعة غير ما سمع من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس عليه اي على
ما سمع اي لا يجري القياس عليه فيما لم يسمع والمسموع مفعول المضاف مصدرا
او غيره وظرفه والجار والمجرور والقسم كقراءة ابن عامر زين لكثير من المشركين
قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة فلا تحسبن الله

فصل الثاني في الاضافة الى الفصل الاول

الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك
وهواها سعي في رداها وقوله عليه السلام وهل انتم تاركو لي صاحبي ونحو
هذا غلام والله زيد قال الرضي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور
غير عزيز وبغيرها عزيز قليل ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الا بالظرف
كقوله لله در اليوم من لامها لاتساعهم في الظرف وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول
وغيره في السعة قالوا اما ثبت في القرآن من الشواذ والفصل
بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف والاكثر ان يورد الكلام بجميع اجزائه
حتى المضاف وقد يحذف المضاف بقرينة واحدا او اكثر فيقوم المضاف اليه
الاخير مقامه نحو قوله تع فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر
حافر فرس الرسول فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء
الاعراب بعد الحذف القياس الغالب في الاستعمال نحو قوله تع واسئل
القرية اي اهل القرية وقوله تع يريد الاخرة على قراءة النصب وقد يبقى المضاف اليه
بعد حذف المضاف مجرورا ابقاء على الندور في الاستعمال والبعيد ون
عن القياس نحو قوله تع يريد الاخرة بجر الآخرة على قراءة اي ثواب الآخرة
وقد يحذف المضاف اليه مع قرينة ايضا والاصل الاكثر ذكره ويبقى المضاف
على حاله وصفة حين كونه مضافا من التجرد عن التنوين ونائبه ان عطف
عليه اي على المضاف ما عمل اسم من الظروف او غيره اضيف الى مثل المضاف

كما يحذف الجار ويبقى المجرور نحو الله اي والله لا فعلن كذا

اليه

المحذوف من الاول فيكون دالا عليه فيكون كانه مذكور فابقى المضاف على حال
ولم يعد ما حذف لاجل الاضافة ولم ينون نحو قوله بامور رائح عارضا استر به
بين ذراعي وجبهة الاسد اى ذراعي الاسد العارض السحاب استر به اى
كون مسرورا بالعارض فكان الاصل بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد قيل
ذراعي الكوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل
القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد او كرر المضاف حال كونه مضافا الى مثل
المضاف اليه المحذوف نحو يا تيم بالنصب مضافا الى عدى المقدر لدلالة
عليه المذكور في تيم عدى لانه لما دل عليه كان كانه لم يحذف فلم يبين
ولم يعرض عنه التنوين هذا مذهب المبرد وقال سيبويه ان تيم الاول مضاف
الى عدى المذكور والثاني تكرير الاول وجاز الفصل به عنده بين المضاف
والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوءة عمر
والبيت لجرير لما عمر التيمي ان يهجوه قاله اى لا ناصر لكم وانتم ضعفاء لو
هجاكم لحد لا يوجد لكم من ياخذ بايديكم فتبقون تحت الهجا او لا
ابا لكم انتم اولاد الزنا تستحقون الهجاء لا تتركوا عمر يهجون فيلقينكم
في مكروه من قبلي يعني هجاه لهم ولا اي وان لا يعطف عليه ولا يكرر
كذلك فينون المضاف عوضا عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل

يجعل المضاف اليه كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير
وليس غير وليس كل ما لا يكون هذه يحذف منه المضاف اليه ينون بل هو مخصوص
بكل وبعض واذ وآوان واى نحو قوله تعالى وكلا اتينا ورفعنا بعضهم
فوق بعض ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم
اذ كان كذا فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر تعويض التنوين
وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ
المال كلا لكونه في صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كله
وان كان المضاف غاية وهي الجهات الست وقد سبق في بحث حروف الجر
وانما سميت غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف صارت غاية تتم
الكلام بها او حسب عطف على غاية ولا غير وليس غير وهذه مشابهة للغاية
في الابهام مبنيا فيها اعني في الاشياء المذكورة من الغاية وغيرها المضاف اليه
بلا عوض ولو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو تب بعد كان خير
من قبل وكذا لو عوض نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات اى قبل هذا اليوم يبنى المضاف على الضم اما البناء فلشبهه بالحرف في
الاحتياج واما الضم فلجبر النقصان باقوى الحركات ويؤنث المضاف
بتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه
بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة

هذا ذكره الرضي لختاره والمحشي عبد الغفور وقال الفاضل العصام لكونه غير منصرف للعلمية والتانيث بالقبلة او بالعلمية فقط للضرورة
ولم ينون لكونه على صورة المضاف
قوله لا ابا لكم باثبات الالف في ابا لتشبيهه بالمضاف في افادة معنى التخصيص وليس بمضاف حقيقة كما ذهب اليه سيبويه لانه يجب الرفع والتكرير لكونه معرفة ويكون المعنى على نفي الاب المعين والمراد نفي جنس الاب ومثله مثل غلامي له

وقد يذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين
على اجتناب التوالى ويضاف الشئ بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف
المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة ليلة **واما المعمول المجزوم**
من اقسام المعمول بالاصالة ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا
فى بحث العاملة فى المضارع فان كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا يقتضى
شيئا من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهى
فان كانت كلم المجازاة اى كلما تقتضى الجزاء حرفا وهو ان او اسما وهو ما
عداه من احد عشر تقتضى شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وجزاء
وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المركب منهما نسبة الى الاول وقد مر وجه التسمية فانما تقتضيهما لانها تعليق امر بامر وتعمل فيهما
لان العمل يبنى على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف لطول الكلام اعلم
ان كلم المجازاة لا يكون شرطها الا افعالا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية
فان كانا اى الشرط والجزاء اى صدقا مضارعين بلا لم ولما لانه لو كان بهما
فالجزم بهما وهو الاصل فى الباب لاتحاد اللفظ والمعنى او الاول اى
الشرط فقط عطف على الف التثنية للتشريك فى الخبر اى كان الاول مضارعا و
الثانى غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى
ماضيا يستهجن لتاثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم

عدم تاثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض
لم يجئ الا فى الضرورة الشعر والمراد من البعض صاحب المغنى وقال الشارح
الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجئ قوله عليه
السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقال بدر الدين
فى رسالته المسماة بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا
لثبوته فى كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المص
اختاره فاطلق كلامه بغير فاء صفة المضارعين باعتبار الثانى منهما
اى كائنا المضارع الثانى من المضارعين بلا فاء لانها مانعة عن انجزام
المضارع بل المجزوم فى الجملة ولا يخفى فى العبارة من الفصل بين الموصوف
والصفة باجنبى وايهام خلاف المراد فالجزم بهما لفظا او تقديرا
او محلا فى المضارع واجب لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع
نحو ان تخلص تنج وان تعمل فانت ناج ونحو ان تمد تمد ونحو ان تنصر
تنصر وان كان الاول ماضيا والثانى مضارعا وهذا الوجه اصل
بعد الصورة الاولى كما اذا كانا ماضيين جاز الجزم وهو الاكثر لوجود
المقتضى وصلاحية المحل والرفع فى الثانى لحيلولة الماضى الغير المجزوم
لفظا بل محلا نحو ان اتيتنى اتك او اتيك وليس اضربك فى قولك اضربك
ان ضربتنى جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء

لايتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم جزائيتها
وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم ينجزم ولم يصدره بالفاء لتقدمه فاضرب
جواب معنى اتفاقا لتوقف مضمونه على وجود الشرط [illegible] بالاتفاق في
على [illegible] ان دخلت اللام وكذا اذا توسط بين اجزاء الجزاء المعنوي نحو اضرب
اضربني زيدا وان كان الجزاء ماضيا والشرط ماضيا ايضا او مضارع اي
جملة صدره ماض متصرفا احترازا عن غير المتصرف بمعنى المضارع صفة بعد صفة
لماضيا اي لفظا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا لن او لا او ما فسيجيء
حكمها فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط المعنوي لتحويل اداة الشرط
معناه الى الاستقبال والجزم فيها محلي اذ الاول مبني والثاني مجزوم بغير الاداة
نحو ان ضربت ضربت او لم اضرب او لما اضرب وان كان الجزاء جملة اسمية نعم
المصدرة باداة الاستفهام ويجيء الكلام عليها او جملة ماضية بالتنبيه كما
في الامرية اي منسوبة الى الماضي بان يكون صدرها ماضيا او بالتخفيف فوصف
الجملة بالماضية وصف بحال جزئها غير متصرفة وصف الجملة به وصف بحال
جزئها الاول اي غير متصرف صدرها او بمعناه والظاهر انه معطوف على غير
متصرفة والضمير راجع الى جملة ماضية بتاويل المذكور فوصفها به وصف
باعتبار صدرها اي جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز
عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدرة وفي

وفي بعض النسخ او ما بمعناه فيحتمل ان يكون في الاصل ماضيا فسقط من قلم
الناسخ الاول ما سقط وبقي ما بقي او ما موصولة عبارة عن الماضي فلا
يلزم اي حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه بجملة معترضة من قد ظاهرة او
مقدرة لانها لتحقيق مضمون مدخولها فاذا دخلت على الماضي تحقق معناه
فيكون نصا على كون الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة صدرها مضارع لم يقل
مضارعية ليظهر اتصافه بقوله مقترنا بالسين او سوف او لن او ما لان
الاقتران بهذه صفة المضارع لا الجملة او جملة فعلية انشائية كا
الجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا والنهيية
اي المنسوبة الى الاستفهام النهي والاستفهامية اي المنسوبة الى الاستفهام بان يكون
فيها معنى الاستفهام قال الرضي واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام
سواء كان الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها
على ادوات الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان اكرمتك اتكرمني كانك
قلت أإن اكرمتك تكرمني قال علي كرم الله تعالى وجهه فان فعل الله
ذلك بكم اتؤمنون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على
الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارأيتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة
هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم
وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء فيها

لعلم عراقيها قال الله ارايتم ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة
فمن ينصرني من الله ان عصيته هذا كلامه وساعده فيه عصام الدين فيجب
حمل كلامه فيه على بيان اقسام الانشائية لا بيان اقسام الانشاء
التي يجب فيها الفاء والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء اى الذى يستعمل فى الدعاء
وان لم يكن انشاء فى الاصل والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب
دخول الفاء فيه اى فى الجزاء لعدم تاثير اداة الشرط وهو قلب معناه الى
الاستقبال لوجود الاستقبال قبل دخول او علم وجوده بعده فلم يوجد الربط
المعنوى فاحتيج الى الربط اللفظى وهو الفاء فيه سيما عامل وقد يجئ مع الجملة الاسمية
اذا موضع الفاء لدلالته على المبادرة كالفاء وقيل سوى ان المجزوم فى هذه
المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية ونحو قوله تعالى
ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ مثال الغير المتصرفة من الفعل الناقص و
فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا مثال لهما من افعال المقاربة وقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله تعالى ان قميصه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت مثال ماض بمعناه ومن خصائصه كان عدم تحويل اداة الشرط
معناه الى الاستقبال الا قليلا يحتاج الى قرينة ونقل غيره الاكذا فى الرضى وتعالى
فستوضع له اخرى مثال المقرون بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل
مثال المقرون بلن ونحو ان ضربك زيد فما تضربه ونحو ان ضربك زيد فاضربه

وقوله تعالى وان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن واتمروا بينكم بمعروف الاية

من سورة الطلاق

او فلا تضربه او فهل تضربه وان اكرمتني فيرحمك الله ونحو ان جاءك زيد
فلتبته مكرم او فلا تكرمه او فهل تكرمه وان كان الجزاء مضارعا غير هاتى
بلا هذه الاحرف المذكورة مثبتا او منفيا بلا اى سواء كان مثبتا او منفيا بلا
فيجوز الفاء لضعف التاثير فى المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول
الاداة ولا وان كان للاستقبال لكنه قد يجرد عنه نحو جئت بلا مال
مقرونا مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع عن الجزم ويجوز حذفه
مقرونا مع الجزم نظرا الى وجود التاثير فى الجملة لانها خلصته للاستقبال
نحو ان تضرب اضرب بالجزم او فاضرب بالرفع او لا اضرب او فلا اضرب
مذهب سيبويه ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدا مثل فهو يؤمن
بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه
الرضى والمصنف اعلم انه لا يدخل شئ من النواسخ على كلمة الشرط ولا حرف النفى
الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني ولا اما من ضربني ضربته وانه لا يجوز الفصل
بين اداة الشرط وفعلها بشئ الا لا ولم فى المضارع ولا تقول ان لن يضرب
او سيضرب او قد فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل
الواو على ان ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض
الشرط اولى بجزائه منه نحو اكرمه ولو شتمني فالشتم بعيد عن الاكرام و
نقيضه وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فقبل

الواو اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط اى اكرمه ان لم يشتمني
وان شتمني وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضًا وتقديرًا
هذا آخر البحث من المعمول بالاصالة والآن نشرع فى المعمول بالتبعية
فنقول واما المعمول بالتبعية الذى عمل فيه بسبب تبعيته للمعمول
بالاصالة ولانفهام ذلك من عبارته لم يعرفه فخمسة اى فانواع خمسة
بالاستقراء والمناسب لتعبيره عن المعمول بالاصالة بالاول ان يقول هنا والثانى ولكن
لبعده غيّر الاسلوب ولا يجوز تقديم شئ منها اى من الخمسة على متبوعها
فى السعة وفى الضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو عليك ورحمة الله السلام
والتاكيد المعنوى نحو بُنيتُ بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك
الشهر وعاملها اى الخمسة عامل متبوعها هو مذهب سيبويه اما الصفة
والتاكيد وعطف البيان فلانها انما جئ بها للمعنى فى متبوعاتها فكانت معها
كشئ واحد فاعتبر انسحاب العامل لها واما البدل فلما كان المبدل منه
فى حكم المسكوت عنه صار كان العامل دخل عليه واما المعطوف فلان
كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس ووافقه فيه المبرد والسيرافى
والزمخشرى وابن الحاجب خلافا لمن خالف واعرابها اى الخمسة كاعرابه اى
المتبوع ولو موهوما نحو لست نائما ولا ذاهب بالجر عطفا على نائما لتوهم
الجر به لكثرته فيه بالباء النوع الاول من الانواع الخمسة الصفة وهى اكثر

اكثر متابعة واستعمالا واوفر فائدة ولذا قدم وهى تابع يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على معنى كائن فى مدلول متبوعه خرج به جميع التوابع والحال ليس داخلا
فى الجنس ولا يحتاج الى اعتبار قيد لاخراجه ويدخل الوصف بحال المتعلق
نحو جائنى رجل حسن غلامه فانه يدل بهيئة تركيبه مع الموصوف على معنى فيه
وهو كونه حسن الغلام كونا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة الى الموصوف فلو ما
عرفت ان الحال غير داخلة فى التعريف فذكره لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز
عن مدلول الحال ولو لم يخرج مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه وجائنى القوم
يخرج بمطلق اذ دلالته على معنى فى متبوعه مقيدة بزمان النسبة لكن قيل
يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف نحو الجسم الطويل العريض
العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد
نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد معنى فى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه
ويجوز تعددها اى الصفة لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة
فى موصوف واحد نحو جائنى الرجل العالم الفاضل الحسيب النسيب المهيب ويجوز
وصف النكرة الحقيقية او الحكمية كالمعرف باللام العهد الذهنى او الاضافة
للعهد الذهنى قالوا بوصف ذلك المعرفة بجمل نكرة دلت على صفة وبجملة
لكن خص لرض الجملة بجملة صدرها مضارع مثبت مثل ولقد امر على اللئيم يسبنى
والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو جائنى رجل مثلك او خير منك

بالجملة لكونها كالنكرة حتى توصف بها نحو جاءنى رجل ابوه عالم يوصف بعالم ابوه
ولدلالتها على معنى فى المتبوع كالمفرد الخبرية وهى التى يمكن ان يقال لقائلها صادق
او كاذب لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فاذا قلت جاءنى
رجل اكرمه فكانك قلت مقول فى حقه اكرمه اى مستحق لان يؤمر باكرامه
قال سعد الملة والدين التفتازانى فى شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان
الصفة اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية وانشائية
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده
بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليست كذلك فوقوعها
صفة انما يكون بتقدير القول والخبر لافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة
او تنزيلا وهى كما تحصل بالخبرية تحصل بالانشائية ويلزم فيها الضمير
الراجع الى الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض الارتباط بما
قبلها فاحتيج الى رابط يربطها بما قبلها لئلا ترى اجنبية والتزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها نحو جاءنى رجل
قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
اى فيه ويوصف مرفوعه بحال الموصوف او ضمير مصدره اى يقع الوصف

الوصف بحال الموصوف اى ما جعله المتكلم حالا وصفة له ولو تجوزا
لا ما هو حاله وصفته فى نفس الامر فنحو رجل حسن من هذا القبيل وان
كان الحسن عضوا منه وكذلك حسن الوجه بالنصب او الجر لا حسن وجهه
وصائم نهاره بالرفع ويوصف بحال متعلقه اى ما جعله المتكلم حال
المتعلق وان كان حال الموصوف فى نفس الامر فنحو جاءنى رجل حسن
نفسه وحسن وجهه وصائم نهاره من هذا القبيل لا حسن الوجه
بالنصب والجر لان فيه ضمير الموصوف بخلاف ما قبله ولما اختلف القسمان
فى بعض الاحكام اراد تفصيلها وبيان احوالها فقال فالاول اى الوصف
بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة اشياء يوجد فى كل تركيب ثلثة
وينتفى اربعة وقد سبق ان اعراب المعمول بالتبعية مثل اعراب المتبوع و
الاعراب ثلثة فالتبعية فى عشرة فى التعريف والتنكير وقد سبق ان الجملة
فى حكم النكرة فاذا كان الموصوف معرفة او نكرة فالصفة مثله وقس
على هذا حكم الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكن التبعية
فى الجمعية والتانيث اعم من ان تكون حقيقة او حكما فنحو رجال عالمة
تابع للمؤنث تاويلا اى جماعة رجل وما يستوى فيه المذكر والمؤنث و
الافراد والتثنية والجمع تابع للمذكر فى التذكير وللمؤنث فى التانيث وللمفرد
فى الافراد نحو رجل جريح وامرأة جريح ورجل عدل وامرأة عدل ورجال

علل ورجال علل بلفظ المصدر ورجال كثير نحو جائني رجل عالم و
جائتني امرأة صالحة ورجلان عالمان ورجال عالمون او عالمة ونساء
مسلمات او مسلمة والثاني اى الوصف بحال المتعلق يتبعه فى الاولين
من السبعة المذكورة فقط التعريف والتنكير دون الخمسة الباقية و
علم حاله بالنسبة اليها فى بحث الفاعل نحو جائني رجال راكب غلامهم
وامرأة راكب غلامها ورجل راكبة جاريته ورجلان راكب غلامهما و
رجال راكب او راكبة غلمانهم ولما توقف معرفة التبعية وعلم التبعية
فى الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والتثنية والجمع و المذكر
والمؤنث وسبق ما علا المعرفة والنكرة اراد ان يبينهما فقال والمعرفة
قدمها لشرفها لكون مفهومها وجوديا ما اى كلم وضع وضعا جزئيا او
كليا لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المعينة من حيث انها معينة وهذه
الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة فرجل موضوع لمفهومه المعين
بلا اعتبار تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم المعين من حيث
انه معين وبهذا يفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسامة و اسد
والنكرة ما اى كلم وضع لشئ ملتبس لا بعينه اى غير معين على ما رآه الر
لان النكرة عنده موضوعة لفرد غير معين من افراد الجنس وللجنس من غير اعتبار
تعينه على ما رجحه السيد السند وهي على هذا موضوعة للماهية واعتبار المفرد

ض

المفرد من خارج مثل التنوين فرجل موضوع للماهية الرجلية والافراد
يدل عليه التنوين ثم اراد بيان انواع المعرفة فقال والمعرفة ستة انواع
بالاستقراء واضعا للاسم الظاهر موضع الضمير لبعد المرجع النوع الاول
المضمرات وهي ثلثة انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم معين وهو
ضمير المتكلم مطلقا او لشخص مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او لغائب
معين بتقدم ذكره ولو رتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما فى قوله تعالى
انا انزلناه اى القران بدلالة ان المنزل ليس الا القران هذا على راى المحققين
من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة فى الخارج ثلثة جزئي وهو
الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو
اثنان وضع لمشخص باعتبار ملاحظة امر كلى عام ولا بد فى هذا القسم من تعدد
الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم
متكلم يحكى عن نفسه ثم يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع
كلى عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص
من مشخصات ذلك المفهوم العام ووضع لامر كلى بملاحظة ذلك الامر
الكلى كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان
فالوضع والموضوع له كلى عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل
القسم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئي كما عرفت وقال المتقدمون

من المحققين وضع الانواع المذكورة من القسم الثاني منه مثلا انا موضوع لمفهوم
متكلم يحكى عن نفسه بشرط استعماله في جزئياته المتشخصة وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل
الا مجازا وهي اربعة اقسام بالنظر الى ما قبلها اتصالا وانفصالا والى اعرابها
القسم الاول مرفوع متصل قدمه لانه لا يكون الا عمدة والاتصال اصل ولذا
لا يجوز الانفصال الا عند تعذره وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع
منفصل وهو اي المرفوع المنفصل هو هي هما للتثنين ولذا ذكر بعد المفردين
وقبل الجمعين وهما هم هن للغيبات انت بفتح التاء وانت بكسرها انتما كهما
انتم انتن للخطاب انا نحن وابتداوا بالغائب رعاية الترقي ومن بدا به
بالمتكلم نظر الى اصالته والتنزل والقسم الثالث ضمير مشترك صورة بين
منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بعاملهما فان ناصبا فمنصوب
نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا
وانه انها انهما انهم انهن انك انك انكما انكم انكن انني اننا ويجوز اني انا بلا
نون الوقاية بحذف نون ان وان جارا فمجرور نحو له الى اخره تقول له لها لهما
لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لي لنا وغلامه غلامها غلامهما الخ وان محتملا
لهما فمحتمل لهما ولذلك اختلف في نحو الضاربه وضاربه فسيبويه يجعله في
الاول منصوبا كما لو وقع الظاهر مقامه والدماميني والزمخشري والمبرد
في احد قوليه مجرورا وفي الثاني مجرورا والاخفش يجعله منصوبا ولما

ولما اتحد لفظا المنصوب المتصل والمجرور المتصل جعل الاقسام اربعة ومن
نظر الى اختلاف العامل جعلها خمسة وجعل المشترك قسمين مستقلين
منصوب متصل ومجرور متصل والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه
اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا مذهب سيبويه
ان الضمير ايا وما في اخره حروف على هيئة الضمائر المنصوبة قرائن على المراد
لان ايا مشترك بين المعاني الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش ان ايا مضاف
الى ما اتصل به وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال السيرافي والزجاج
الضمير هو اللواحق وايا مضاف اليها وقال بعض الكوفيين ان ايا عماد الضمير
وارتضاه الرضي فعلى المذهبين الاخيرين لا وجود للضمير المنفصل الا في المرفوع
وقال الفاضل العصام والاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وان لم
يوجد اسماء يختلف اواخرها كافا وهاء وياء لان كون الاسم الواحد موضوعا
لمعان كثيرة ابعد والنوع الثاني من الانواع الستة العلم وهو ما لا يتناول الا
على واحد معين حقيقي كما في العلم الشخصي او اعتباري كما في العلم الجنسي بوضع
واحد وهو قسمان علم شخص وهو ما وضع لمتشخص واحد نحو زيد وعلم
جنس وهو ما وضع لامر كلي باعتبار تشخصه عن سائر المفهومات وقال ابن
الحاجب والشيخ الرضي ان كونه معرفة اعتباري محض كعدل عمر ونحو اسامة
فيما اذا كان الجنس عينيا وسبحان فيما اذا كان الجنس معنى والنوع الثالث اسماء

الاشارة

وقد عرفت ان وضعه كلي باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئي متشخص مما
يتناول الامر العام مثلا ذا وضعه الواضع لكل مذكر مشار اليه بالاشارة
الحسية بملاحظة مفهوم المشار اليه المفرد المذكر المحسوس وجعله آلة
لوضعه له وهي مبتداء خبره ذا مع ما عطف عليه او خبر محذوف اى ما سيذكر
وذا مبتداء خبره للمذكر المفرد وعلى الاول خبر مبتداء محذوف اى هو للمذكر
او هي مبتداء وذا مبتداء ثان والخبر منها وللمثنى خبر محذوف اى هو اى ذان
لتقدمه رتبة او ذان في الرفع مبتداء وللمثنى خبره قدم عليه ليكون الضمير اقرب
الى المرجع او منها مقدر وذين في النصب والجر وللمؤنث تا بقلب الالف تاء او تا
العادة في الفرق بين المذكر والمؤنث اتيان التاء ولذا جعل اصل البواقي من صيغ
المؤنث وتي هو لا غير وذي بقلب الالف ياء للفرق المذكور اذ قد يفرق
بينهما بالياء نحو تضربين وقيل هو الاصل لبقاء بعض حروف المذكر فيه وتي
بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته وذه بقلب الياء هاء ساكنة في الوقف
والوصل او مكسورة بلا ياء وكانه اراد بهما هاتين اللغتين واكتفى بالاعجام
وتهي وذهي بالياء وذات بالحاق التاء لم يذكرها لقلة استعمالها وللمثنى تان
رفعا وتين نصبا وجرا وهذا مؤيد لاثر اصالة تا ولجمعهما اى المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا ويكتب الواو بعد الهمزة لئلا يلتبس بالى حرف الجر وحمل
عليه الممدود ويكتب المقصور بالياء لجهالة اصله ويلحق اوائلها اى اسماء الا

اى المؤنث ع

الاشارة حرف التنبيه اراد به ها لا شتهار اختصاصها لا واما بالجمل ويلحق للا
شارة الى القريب او المتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف نحو هذاك
دون اللام فلا يقال هذالك ويفصل بينها او بين اسم الاشارة بانا واخواته
كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها انتم هؤلاء وهاء الثانية تكرار للاولى
نحو هنا ويتصل باواخرها كاف الخطاب اى كاف تدل على الخطاب ليدل على
حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهو حرف
لعدم امكان اسميته لانه لو كان اسما لكان معمولا ولا يمكن لعدم عامله
فيقال في خطاب المذكر ذاك بالفتح وفي المؤنث ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي
جمع المذكر ذاكم وفي المؤنث ذاكن والمشار اليه في الكل مفرد مذكر وكذا اى ومثل
ذا في التصرف مع حرف الخطاب او ومثل ما ذكر من ذا البواقي من ذان واولاء وتا
وتان تقول ذانك ذانكِ ذانكما ذانكم ذانكن والمشار اليه مثنى مذكر واولئك
الى اخره وتاك الخ وتانك الى اخره فيكون خمسة وعشرين ويجمع بينهما اى حرف التنبيه
وحرف الخطاب لعدم المانع عن اجتماعهما وافادة كل معنى لا يفيد الاخر
نحو هذاك كما يفرد احدهما من الاخر نحو هذا وذاك ويقال اى يقول العرب
في كلامهم تلك وتي لحوق اللام به فحذف الياء للساكنين بخلاف ذلك فان
اللام فيه متحركة بتحريك الكاف بالفتح او الكسر للمذكر او المؤنث ويجوز
تحريك التاء بهما فيكون في تي وتا فيحصل اربعة واولالك قال الرضي في

ويقع بينهما قسم نحو ها الله ذا ... والتقدير ... لي
اشار بتوجيه الاول ... والثاني ... سمع من الشارح
تنبيه ح

فاولى بالقصر وقال الفاضل العصام فيه انه لوكان كذلك كتب بالياء وفيه
انه كتب بالالف لصيرورته في الوسط باتصال الكاف فالاوجه انه يجوز
ان يكون مقصوداً وممدوداً حذف همزته وذانك وتانك مشددتين
اي مشددتي النون حال كونهما للبعيد اي للاشارة الى المشار اليه البعيد
لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى واذا استعملت في القريب والمتوسط يكون
بضرب من التاويل واختلف في تشديد ذانّ وتانّ وبيانه في المطولات من شروح
الكافية وغيرها فائدة ان اسم الاشارة باللام وحرف الخطاب في المفرد
نحو ذلك والنون المشددة في التثنية نحو ذانّك للبعيد وبالهاء نحو
هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال
واحد منها في موضع الآخر استعمالاً في غير معناه كما ان استعمال الكل في الامر
العقلي في غير معناه بتنزيله منزلة الحسي في كمال تعينه لكن قال الفاضل
العصام في شرح التلخيص كثرة الاستعمال كل موضع الآخر امارة الحقيقة
فاذا استعمل هذا مثلا في القريب او البعيد او المتوسط يكون استعمالاً في معناه
وعلى هذا فقس هذا والمذكورات تستعمل في المكان وغيره من المحسوسات
واما ثَمَّ بالفتح وهُنا بالضم والتخفيف وهَهُنا وهَنّا بالفتح والتشديد
وقد يكسر وقد تجر هذه بمن والى وقد يتصل بهنّا المشددة الكاف دون ثَمّة
وثمّ خطاء وهنالك فللمكان اي موضوعة للاشارة الى المكان الحسي

الحسي خاصة وتستعمل في غيره لتنزيله منزلته يقال هنا للقريب وهناك للمتوسط
وما عداهما من المكانيات للبعيد والنوع الرابع من انواع المعرفة
الاسم الموصول اي ما اشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع
بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذي موضوع لكل معين مشخص
باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع كما افاده بقوله
ولا بد له اي للموصول من صلة بمعنى انه لا يستعمل في الكلام الا مع صلة لا
بمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزءاً منه بصلة بحيث يستحق الاعراب المجموع
لانه ينافي الاسمية لانه لا شيء من الاسم يستحق الاعراب بغيره جملة سيما ولان
وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم
الحصول له مستمرا نحو الذي يبقي خلق الاشياء او في بعض الازمنة نحو الذي
اكرمني الحكم منى زيد خبرية لا محل لها من الاعراب لانها ليست محالة الاعراب
على ما عرفت معلومة للسامع اي يلزم كونها بحيث يعلم السامع مضمونها
ولو في اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية معلوم من اعتبار معلومية للسامع
لان الانشائية لا تدل على ثبوت مدلولها حتى يكون معلوما للسامع ولو كان
الخبرية غير معلومة المضمون له لا تقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول
والموصوف في نحو مَنْ ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة
قبل التكلم به بخلاف الموصوف بمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى
مثل لقيت صح

وان كانت المعنوية تتوقف على تكلم
قوله بعلوم صفته مخصوص

الموصوف انسان فيهما ضمير عائد الى الموصول وخصص الضمير بالذكر اما لما حكي
عن سيبويه انه لا يكون العائد في الصلة الا الضمير واما لانه الغالب لانه قد يوضع
موضعه الاسم الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة
الله اطمع اى في رحمته والاصل ان يكون الضمير ضمير غائب لان الاسماء الظاهرة
غيب وقد يعدل عنه الى المتكلم او المخاطب اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن واحد منهما نحو قول علي رضي الله تعالى عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو
انت الذي اكرمتني وانا او انت الرجل الذي اكرمتك او اكرمتني وذلك لرعاية
جانب المعنى واما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او الموصوف
فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال كذا انا او انت ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا
في المفعول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اى ابعثه وقليلا في غيره مما
يجوز حذفه نحو من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر
اى به وفاقض ما انت قاض اى قاضيه وهو اى الموصول الذي وما عطف
عليه هو للواحد المذكر واللام حرف تعريف باتفاق بين البصريين والكوفيين
زيدت لئلا يكون وصف المعرفة بها كوصف المعرفة بالنكرة في الصورة
والذي اسم موصول عند البصريين ولامه زائدة عند الكوفيين والموصول الذال
الساكنة ثم كسرت فاتبعت فصار الذي وقد يشدد ياؤها وياء التي
مكسورة او مضمومة حتى توهم انه معرب كما في والقياس ان تكتبا باللامين

باللامين لكن ترك لتنزيل لاميهما منزلة جزئي كلمة اذ ادغما للزوم لام التعريف
والمثناه اى الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وجاء اللذان وكذا
اللتان في غير الفصيح والاولى كونهما معربين عند الخلاف فيهما رفعا ونصبا وجرا
كذا في الرضي وهو مختار المص هنا وفي تثنية اسم الاشارة كما مر والجمهور على انهما
مبنية والاختلاف ليس لكونها معربة وكتب باللامين للالتباس الصوري
بينه وبين الجمع وحمل عليه اللتان وجمعه المذكر وفيه في التسهيل بالعاقل
الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر على الاكثر وجاء الذون
في الرفع في لغة هذيل قال الزمخشري اعراب الجمع على لغة من شدد الياء في الذي
فكان اصله الذيون فحذف احدى اليائين ثم اعل اعلال قاضون وحكى عن
بعضهم الذيون في الرفع والذيين في النصب والجر وقد يحذف النون تخفيفا
والتي كالذي في جميع ما سمعت هي للواحدة المؤنثة ومثناها اى الواحدة
اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا وجمعها اى الواحدة اللواتي وهو قليل
في المذكر وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء واللائي بالهمزة والياء وهو كثير
في جمع المؤنث والاولى كالعلي واللاي بالياء فقط ساكنة او مكسورة
واللاء بالهمزة فقط واللائين مطلقا او نصبا وجرا واللاؤون رفعا واللات
بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائي بالهمزة والياء
قال في شرح لب الالباب ان هذا واللواتي جمع الجمع الاول جمع اللاتي

والغالب جمع اللاتى وذا بعد ما الكائنة للاستفهام هذا عند البصريين فانهم
يخصصون الحكم بذا ولا يجوزونه فى سائره من اسماء الاشارة مع شرط كونه بعد ما
الاستفهامية ومع هذا يحتمل ان تكون زائدة ففى ماذا صنعت يحتمل ما الذى
صنعت فجوابه المناسب مرفوع وان يكون اى شئ فجوابه الاولى منصوب ومن
الذى العلم وقد يستعمل فى غيره وما لغيره فى الغالب ولصفات ذى العلم وللمبهم امره
ويستوى فيهما المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع واى للمذكر واية للمؤنث
والالف واللام قال التفتازانى والسيد الشريف فى شرح المفتاح هو مجموعهما لا
اللام وحدها على ما هو المختار فى حرف التعريف واليه يميل كلام المص هنا
لكنه مخالف لما سبق منه فى لام الفاعل والمفعول خاصة على ما سبق بمعنى الذى والذى
والتى فى المؤنث ويجئ بمعنى تثنيتهما وجمعهما واذا ابهما معددا او مؤنث يجوز
رعاية اللفظ والمعنى فيقال الضارب للمؤنث وللمثنى والمجموع كما يقال الضاربة
والضاربان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث او مثنى او مجموع مبتدأ او
او غيره يتعين المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب بل الضاربان وكذا
غيره والنوع الخامس من الانواع الستة المعرف باللام سواء كان للعهد
الخارجى فانه المشار به نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل المعروف بالاتصاف بالمجئ
وكما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو جاءنى
بجمع رجال فاكرمت الرجال مشيرا الى حصة معينة فردا او افرادا تعينت

تعينت بذكرها سابقا او بقرينة الحال فهو كضمير الغائب او للجنس سواء
اشير بها الى مدخولها من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة ولام الماهية
مفهومه
نحو الرجل اى جنسه خير من جنس المرأة او من حيث وجوده فى
ضمن بعض الافراد بلا تعيين فى الخارج بل فى الذهن ويسمى لام العهد
الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد او فى ضمن جميع
الافراد ويسمى لام الاستغراق نحو يدخل الجنة الناس الا الكافر اى كل
ناس وكل كافر ونحو جمع الامير الصاغة هذا وكلام المص ظاهر فى
ان الكلام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهنى والاستغراق من
فروع الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين وقال بعضهم
بان اللام موضوع للاشارة الى تعين مسمى اللفظ الذى دخلت عليه
ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك المتعين اما من حيث هو هو
فهذا لام الحقيقة او من حيث وجوده فى ضمن بعض الافراد غير معين فى الخارج
فهو لام العهد الذهنى او فى ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او فى
ضمن حصة معينة فهو لام العهد والمعرف بحرف النداء اى الصالح لان
يعرف به ليفيد قوله ان اقصد به اى بالنداء او بالمنادى شئ معين نحو يا رجل
وغير المعين نكرة نحو يا رجلا والنوع السادس من الستة الاسم
المضاف الى احد هذه الخمسة اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد

التعريف وقد عرفت ان مثل غير ومثل لا يتعرف بالاضافة ثم ان الاضافة
الى احدهما اعم من ان يكون بالواسطة نحو غلام زيد او نحو ثوب غلام
زيد ثم ان مذهب سيبويه في ترتيب المعارف ان الاعرف هو المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه
و النوع الثاني من الانواع الخمسة للمعمول بالتبعية العطف بالحروف
اى المعطوف باحدها من عطف عليه اى كرّ او مال اليه لان المتكلم يكرر
بالعطف الى طرف النسبة او يميل اليه وهو اى العطف تابع يتوسط
اى يقع دائما فلا يرد الصفات المصدرة بالواو على تقدير تسليمه والتاكيد
المصدر بالفاء وثم للتدرج بينه اى التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة
ولما لم يكن في كلام المص محل يناسب ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها هنا فقال
وهي اى الحروف العاطفة الواو وما عطف عليه هو للجمع بين المعطوف
والمعطوف عليه في الحكم مطلقا بلا ترتيب والفاء له مع الدلالة على تعقيب
المعطوف وثم له مع المهلة وحتى له معها لكنها فيه ذهنية لا خارجية و
معطوفها جزء قوي او ضعيف مما قبلها ليدل على قوته وضعفه نحو
مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان الذهن يثبت
الموت ويتدرج من الادنى الى الاعلى وكذا في قدوم الحاج وان لم يكن في الخارج
كذلك بل الموت يقوم بالناس والانبياء مختلطين وكذا القدوم واو

واو واِمّا وام لنسبة الحكم له لاحد الامرين او الامور ومبهما غير معين
عند المتكلم قال او فلجاء او بمعنى الى او الا او اقول في نفسي هذا ظاهري
ليس بتحقيقي والتحقيق انه او بمعناها ثم رأيت الفاضل العصام يقول والاظهر انه
بمعناه ويستفاد منه ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او
تعطيني حقي معناه ان احد الامرين واقع البتة ويستفاد ان اللزوم ينقطع
عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء انتهى فوقع التوارد
بحمد الله تعالى ويجيء او بمعنى بل ويختص بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف
استيناف واذا عطف باما الزم قبل المعطوف عليها اما واذا عطف باو يجوز
تركه وانكر بعضهم كون اما حرف عطف لانها قبل المعطوف عليه ليست للعطف
قال الرضي والحق هذا والعاطفة الواو الداخلة على الثانية واما مفيدة لاحد
الشيئين غير عاطفة ويلزم قبل ام المتصلة همزة الاستفهام ويكون المعطوف
والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو في قوة قولك
ايهما عندك والمنقطعة غير مختصة بالاستفهام تدل على انقطاع ما بعدها عما
قبلها واستيناف كلام بعدها بمعنى بل والهمزة غالبا اما للاستفهام مثل انها لابل ام
بل اهي شاء
شاء او للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يكون بمعنى بل فقط بان يضرب
بام عن الاستفهام ويقصد بما بعده الاخبار كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي
هو مهين اذ لا معنى للاستفهام هنا او يذكر بعده ادة الاستفهام كقوله تعالى ام هل

تستوي الظلمات والنور وكقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم ولا لنفي
ما اثبت للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهو يختص بالمثبت لا يجيء بعد نفي ولا نهي
ولا يجوز تعدد المعطوف به فلا يقال جاءني عمرو لا زيد لا بكر ويعطف به على المنادى
فيقال يا زيد لا عمرو وكذا في التسهيل والمثبت اعم من اللفظي والمعنوي نحو ما زال
زيد قائما لا قاعدا وبل تقع بعد الاثبات والنفي باتفاق من البصريين والكوفيين
ففي الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه بان جعله
كان لم يذكر لان ذكره كان خطاء عمدا او سهوا وفي النفي والنهي نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ولا يجيء زيد بل عمرو فكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات لا نفي وعند المبرد بل في النفي مثله في الاثبات
فيفيد عدم مجيء عمرو وزيد كانه لم يذكر ونقل السيد السند في شرح المفتاح عن
بعضهم انه في النفي لاثبات الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه وينبني على هذا
عده اهل البلاغة من اداة القصر واذا ذكر قبلها لا فان كان الكلام مثبتا نحو جاءني
زيد لا بل عمرو فهو لنفي الحكم عن المعطوف عليه واذا كان منفيا فلتقرير النفي في المعطوف
عليه نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو وما بعد بل باق على الخلاف المذكور واذا عطف بها
الجملة على الجملة يفيد الانتقال من حكم الى اهم ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع
الواو اتفاقا او مخففة من المشددة وشرطها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا
ولو معنى نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد يجيء عاطفة للمفرد

للمفرد في الكلام الموجب حملا له على بل نحو جاءني زيد لكن عمرو وقال الرضي ليس لهم به
شاهد فقد تم العشرة وزاد بعضهم اي المفسرة والاصح ان ما بعدها عطف
بيان وزاد الكوفيون ليس والاخفش والفراء واذا عطف اي اوقع العطف
اشارة الى ان عطف
اي اذا اريد ايقاع العطف على الضمير لا الظاهر المرفوع لا المنصوب وسيجيء حكم
العطف على المجرور المتصل لا المنفصل فان المنفيات لا شرط للعطف فيها
بارزا كان ذلك المتصل او مستترا ضمير غائب او مخاطب او متكلم مفردا او تثنية او جمعا
يجب تاكيده او لا بمنفصل له ويقبح تركه عند البصريين في السعة وعند الكوفيين
يجوز بلا قبح مطلقا نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه ونحو
الزيدان ضربا هما وعمرو ونحو الزيدون ضربوا هم وعمرو ولان الفاعل المتصل كالجزء
من الفعل لكون الاتصال من الطرفين من الفعل لكونه محتاجا الى الفاعل ومن
الضمير لكونه محتاجا اليه لعدم استقلاله في التلفظ فصار العطف عليه كانه
على بعض حروف الكلمة فاكد ليظهر انه منفصل في الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف
على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون تاكيدا وذا لا يجوز
في كل وقت الا وقت ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين
العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد
بلا قبح عند الفريقين لطول الكلام به واتيانه نحو ضربت اليوم وزيد ونحو
ضربت انا اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان العطف على المظهر

مسند الى الضمير بمصدره او الى الجار والمجرور

لا يشترط فيه نفي اعيد الخافض اي الجار في المعطوف حرفا كان اسما ومضافا
لكمال الاتصال فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ولم يكن له منفصل
يؤكد به وفي الاستعارة مذ له والفصل في المرفوع نائب عن التاكيد واذا لم يمكن
الاصل لم يمكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور على مثله لا يعطف الا
بالجار فاطرد وعند الكوفيين يجوز بلا اعادة نحو مررت بك وبزيد والجار
في المعطوف زائد اما في حكم العدم والجر بالاول بدليل لطال بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد واما كسائر الحروف الزائدة والجر به كما في كفى
بالله وبين مضاف الى المتعدد معنى لان الثاني زائد فكان الاول مضافا اليهما
اختاره الرضي والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال
العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما
فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث ويا عمرو ويا عبد الله وعبد الله و زيد فان
سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام وهو لزوم اجتماع اداتي التعريف لم يوجد
في المعطوف وسبب بناء عمرو اعني كونه منادى مفردا معرفة غير موجود في
عبد الله وسبب اعراب عبد الله لم يثبت في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز نحو ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو الا برفع ذاهب
على ان يكون خبرا مقدما اذ لو كان منصوبا عطفا على قائما او مجرورا عطفا
على بقائم يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه ضمير له كما في قائم

قائم ولم يوجد لان ضميره لعمرو وقالوا لا يجوز الا عطف الجملة على الجملة هذا هو المشهور
وقال الفاضل العصام يجوز عطف ذاهب على محل قائم وعطف عمرو على زيد فيكون من قبيل
عطف معمولي عامل على معمولي آخر وقال ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم وعمرو فاعلا من عطف
مفردين على مفردين ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بل اشياء
على معمولات عامل واحد بالاتفاق لانه باقامة العاطف مقامه والواحد يقوم مقام
الواحد مختلفين في الاعراب نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او متفقين نحو ظننت زيدا
قائما وعمرا قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا وبكرا خالدا كريما ولا يجوز عطفهما بحرف واحد
على معمولي عاملين مختلفين في المعمول اتفقا في العمل او اختلفا لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين كما في ان زيدا يضرب عمرا او خالدا بكرا وان زيدا
ضرب غلامه وعمرا اخوه وجوزه الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف
المجرور بغير لا المؤكدة للنفي فلا يجوز دخل زيد على عمرو وبكر خالد لوجود الفصل
ويجوز زيد في الدار والحجرة عمرو وعنده لعدم الفصل قوله الا عند تقدم الجار على راي
وهو راي الاكثر منهم الاعلم الشنتمري نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وبحران في الدار
زيدا والحجرة عمرا المراد به تقدم المجرور على المرفوع او المنصوب في جانب المعطوف
والمعطوف عليه وعدم الجار في جانب المعطوف على ما مر لان مورد السماع هكذا في بحث العامل
لا تقدم الجار على الرافع والناصب لانه يلزم ان لا يجوز هذا المثال بل مثال المتن لان
التقدم على العامل المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد كون الجار متقدما على

على ما روي عن الكسائي والفراء والزجاج والاخفش فيجوز المثالان ونحو في الدار
زيد وعمرو الحجرة ومنعه سيبويه مطلقا لما ذكرنا والقرآن معه على ما نقل ابن مالك عنه وفيها
بحثان الجار في كل صورة يتوهم العطف على معمولي عاملين نحو قوله ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وانما جوزه الاكثر بشرط الضابطة المذكورة
قياسا على مورد السماع كالمذكور وقول اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا اذ العطف على معمولي عاملين خلاف الاصل فاطرد في مورد سماعه
لا غيره كذا في الرضي والثالث من الخمسة التاكيد قال في الصحاح الافصح في التوكيد
التاكيد والتوكيد التقرير ولما كفى تصوره بما يطلق عليه لفظ التاكيد في تقسيمه
ترك تعريفه مع ان معناه اللغوي يغني عن تعريفه وشرع في تقسيمه فقال وهو
قسمان لفظي سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى والمعنوي يقرر المعنى
فقط فسمي ذا معنويا وذاك لفظيا فرقا بينهما او تكرير اللفظ الاول بعينه مكرره
اما بعينه او بموازنه مع اتفاق في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه هو
كائنا في المضمر المتصل ولا يخفى ما في عبارة المص من المسامحة لان التكرير التاكيد
الاصطلاحي الذي هو التابع ولذا فسرناه بالمكرر فاختل عطف المرادف لان الظاهر
الفساد ولا يمكن افراده به المؤكد بفتح الكاف الذي هو الضمير المتصل لاضافته
الى ضمير اللفظ الاول فهو اما مرفوع معطوف على التكرير والضمير راجع الى اللفظ
الاول او مجرور معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اي او

عطفه على المضاف اليه وهو ظاهر الفساد

اي او ذكر مرادفه او المضاف مقدر ويجري اي التكرير مطلقا فيصح قوله في
الالفاظ كلها على عمومها اسماء او افعالا او حروفا مفردات او مركبات او جملا
التاكيد اللفظي من المعمول فيختص الالفاظ بالاسماء اي في الاسماء كلها لا في بعض
كالمعنوي ولكن لا يساعده التمثيل نحو جاءني زيد زيد او حسن حسن وضربت
انت وضرب ضرب زيد وضرب الثاني غير عامل ونحو نعم نعم او لا لا في جواب هل
زيد زيد قائم زيد قائم وضرب زيد ضرب زيد ونحو في الدار في الدار او في الدار غلامه
في الدار غلامه ونحو زيد ان تعطه يشكرك ان تعطه يشكرك وقد تدخل الفاء وثم على
التاكيد اللفظي ومعنوي هو مخصوص بالمعارف من الاسماء اي لا يكون متبوعه
الا المعرفة ولا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها اريد بها المعمول او الخصوص باتفاق
البصريين وقال الفاضل العصام والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تاكيد
هذا المنكر كالمعرفة والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين
اذا كانت معلومة القدر نحو درهم ودينار ويوم وليلة بخلاف رجال ودراهم
وهو اي التاكيد المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته وقد يزاد فيهما الباء فيقال
جاءني زيد بنفسه وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تاكيدا وينصرف فيهما
افرادا وجمع قلة في التثنية والجمعين هو الاولى وفي الضمير فيفرد للمفرد ويثنى
للتثنية ويجمع للجمعين تقول جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما على المختار
كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما كراهتهم اجتماع مثنيين متحدي معنى ام

وتبع الفاضل العصام في بحث العطف

او الاول جزء من الثاني مضاف احدهما الى الاخر ونفساهما على حكاه ابن كيسان
عن بعض العرب والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان
انفسهما ونفساهما والهندات انفسهن ويتصرف في العين مثلها وكلاهما
للمثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد بهما غير مثنى
اتحد عاملهما معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ولا تقول تفرق زيد وذهب
عمرو كلاهما وقد يؤكد المذكر والمؤنث بكلتيهما وكله يؤكد به الواحد مذكرا او
مؤنثا والجمع اذا صح افتراق اجزائهما بالنسبة الى ما نسب اليهما باختلاف
الضمير افرادا وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول قرأت القران كله والصحيفة كلها
واشتريت العبد كله والجواري كلهن والجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
والمعجمة يؤكد بها واحد وجمع يصح افتراق اجزائهما باعتبار النسبة الكلام
باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني
القوم اجمعون وجمعا جاءتني النساء جمع ويجوز اجراء الجموع غير المذكر العاقل
مجرى المؤنث في كله واجمع واخواتها فتقول مررت بالرجال او بالنسوة
او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء لتاويلها بالجماعة ومجرى
جمع المؤنث الا في جمع المذكر المكسر العاقل خلافا للاندلسي نحو بالزينبات
او القصور او الدور كلهن جمع ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين
واكتع وابتع وابصع مثل اجمع في جمع ما ذكر وجوز الكوفيون تثنية المذكر

فلذلك يقال اجمعون جمع وكذا اجمع جمعاء اكتع الى اخره ط

جميع سائر

وجمعا ج

المذكر والمؤنث نقول الجمعان وان وكذا اخواته لكنه غير مسموع وهذه الثلثة
اتباع جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فانه لخلف في ان فاعلا يجمع على افعال
في القاموس تبع محركة بمعنى تابع وجمع على اتباع لا جمع لان لها معنى يقرب
من معنى اجمع على ما قيل ان اكتع من حول كتع بمعنى تام وابصع من بصع العرق بمعنى
سال وابضع من بضع بمعنى روى وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة
مغرزه وقيل لا معنى لها فيكون مثل حسن بسن ولا تتقدم هذه الثلثة عليه
اي على اجمع لان اجمع صريح في الدلالة على معنى الجمعية بخلافها كما سبق ولا تذكر
هذه الثلثة بدونه لمثل ما ذكر في الصحيح وقيل تذكر ولا خلاف في جواز ذكر اجمع
بدون اخواتها كما في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وبدون كل و
ذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون
الاخر قوله في الفصيح من الكلام لا يبعد ان يكون قيدا في جملتي عدم التقدم
وعدم الذكر وهاتان الجملتان تفسير لتبعيتها لاجمع وفي الرضي ولا خلاف
انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته والمشهور انه اذا اردت ذكر الكل
اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يؤتى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع
ابتع ولو اريد الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي يتقدم النفس ثم العين ثم
الكل ثم اجمع ثم هو ثم واذا اكد الضمير المرفوع المتصل البارز او المستكن بالنفس
والعين اي باحدهما او كليهما اكد اولا بمنفصل ليخرج المؤكد عن كونهما

ف

قال الرضي اجمع النحاة على ان ... [illegible]

لا بدل وقال وهم يجعلون ... [illegible]

كالجزء ويبرز في صور الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة
وقيل لدفع الالتباس بالفاعل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت
نفسك او عينك وضربت انا نفسي او عيني اعلم ان فائدة التاكيد اللفظي غالبا
دفع توهم السامع ان المتكلم غلط او تجوز كما اذا قلت جائني زيد يجوز
ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول جائني عمرو فغلطت فقلت زيد او
ان مرادك جائني خبر زيد او غلامه فتجوزت فدفعته بتكريره فكذا فائدة
المعنوي في النفس والعين دفع توهم التجوز وفيما علاهما من الفاظ المعنوي
دفع توهم السامع عدم شمول المؤكد للمراد من الاجزاء كما اذا قلت قرأت
القرآن يتوهم السامع انك قرأت بعضه فدفعته بقولك كله واجمع وقس
على هذا قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون كلاهما يفيد شمول السجود لافراد
الملائكة فاجمعون تاكيد على تاكيد هذا ما نص عليه الرضي وقال المبرد والزجاج
ان الاول يفيد الشمول والثاني الاجتماع على السجود في زمان واحد لانه من
الجمع كانه قيل ما ترك واحد منهم السجود وسجدوا مجتمعين والرابع من
الخمسة البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة
وفي الاصطلاح المقصود اي التابع الذي قصد النسبة اليه نحو جائني
زيد اخوك او نسبة الى الغير نحو ضيعي زيد اخوك بالنسبة الكائنة في الكلام
خرج ما عدا العطف بالحروف دونه اي المتبوع حال من الضمير المستكن في

المقصود اي مجاوزا ذلك التابع المتبوع في كونه مقصودا بنسبة في الكلام بان
يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيدا لذكر التابع فيلزم ان يكون مقصودا لاجل ذكر
التابع لمصلحة الاجمال والتفصيل لان في ذكر الشيء اولا مجملا ثم تفصيله تقريرا في الذهن
لانه وقع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع ايضا فيه مقصود واورد الرضي
العطف ببل لان المتبوع فيه غير مقصود واجيب بانه يقع قصدا ثم يعرض عنه
ويقصد الى التابع فكان مقصودين على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه ان
بدل الغلط ثلثة اقسام قسم تقصد فيه المبدل منه عمدا ثم توهم انه ما سبق به
لسانك وانك غالط فيه وتقصد الى البدل ويسمى هذا بدل البداء وشرط الترقي من
الادنى الى الاعلى وكثيرا ما يستعمله البلغاء نحو فلان بدر شمس وقسم تقصد الى
المبدل منه لنسيانك المقصود الذي هو البدل ثم تتدارك بالبدل وقسم تتدارك
به سبق لسانك الى المبدل منه فالقسمان الاولان كالعطف ببل في كون متبوعه
مقصودا معه بالنسبة على سبيل التعاقب واقسامه اي البدل بدل الكل من الكل
وهو المبدل منه اي بدل هو كل المبدل منه ان كان صدقا اي البدل والمبدل منه
على شيء واحد بان يكون ما صدق عليه احدهما شيئا صدق عليه الاخر نحو جائني زيد
اخوك ونحو اعبد ربك اله العالمين وبدل البعض من الكل اي بدل هو بعض
المبدل منه فالاضافة في هذين بيانية ان كان مدلول البدل جزء مدلول
المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه ونحو بعض الناس من عصى الله تعالى حقه

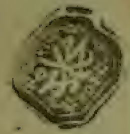
وبدل الاشتمال اي بدل بسبب اشتمال احدهما على الاخر غالبا فالاضافة لادنى ملابسة
ان كان بينهما اي بين البدل والمبدل منه تعلق واتصال معنوي سكائن بغيرهما اي
كون البدل كل المبدل منه وكونه جزئه فيه ايماء الى ان اشتمال احدهما على الاخر
ليس بشرط بل يكفي التعلق فيشمل نحو اعجبني زيد حماره كائن بحيث ينتظر النفس
اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه اي يكون ذلك الانتظار بسبب
ذكر الاول لكونه داعيا على الثاني اجمالا لكون النسبة اليه غير صحيح معنى
ويتشوق اي النفس الى ذكر الثاني وهو البدل فيكون اجمال وتفصيل مقصودان
من الابدال فخرج المثال المذكور لان التعلق بينهما ليس بهذه المشابهة فهو من بدل
الغلط نحو سلب زيد ثوبه فانه متى قيل سلب زيد تنظر السامع الى شيء يصح
اسناد السلب اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما فكذا مثل
حفظ الله تعالى حقه ونصب الفرس عرفه وبدل الغلط اي بدل بسبب غلط المتكلم
ان كان ذكر المبدل منه غلطا صادرا عن سبق اللسان والغلط فيه حكمي او النسيان
نحو رايت رجلا حمارا او حماره وهو المنشأ الشايع عند اطلاقه ولذا خص
البيان به وقال ولا يقع اي بدل الغلط في كلام الفصحاء بل يوردونه ببل
لان الفصحاء يتداركون الغلط فيه بالعطف ببل بخلاف غيرهم فانهم يقفون
على البدل واما قسم الذي يشترط فيه الترقي المسمى ببدل البداء فانه يقع في كلام
ولما كان هذا نادرا في الاستعمال لم يتعرض له ولا يذهب عليك ان ما اشتهر

اشتهر من ان ذكر المبدل منه يقع توطئة لذكر البدل انما هو في غير بدل الغلط والله
يجري في الالفاظ كلها مثل التاكيد اللفظي فيقال قام جاء زيد وزيد من في الدار
لان سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم قوله ويجب وصف النكرة
المحضة المبدلة من المعرفة يدل على ان المطابقة بينهما تعريفا وتنكيرا غير لازمة
مثل جائني رجل غلام زيد بدل الكل فلا منع عن نحو مررت بزيد حمار واما بدل
البعض وبدل الاشتمال فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه فيتخصصان به لا محالة وانما
وجب في بدل الكل ليكون كالجابر لنقصان النكارة ولئلا يكون المقصود انقص
من غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يجوز عند ابي علي اذا اشتمل البدل النكرة على
زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض نحو [illegible] رجوع قهقرى او رجوع الى الخلف
قال الرضي والحق مع ابي علي وعمم الوصف اللفظي والمعنوي اتحد قول الجمهور
مع ابي علي نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الاسم الظاهر من المضمر
بدل الكل من الكل الا من المضمر الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلول البدل والمبدل منه
والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص وهذه العلة وان
اقتضت عدم جواز الابدال من الضمير مطلقا لان الضمائر كلها اعرف الا انه
سومح في الغائب لعدم كونه مشاهدا نحو ضربته زيدا وسمع الاخفش مررت
بك المسكين وعليك الكريم ولذلك طرد الجواز في الضمائر كلها واما بدل البعض

والاشتمال والغلط فيجوز فيها ابدال الظاهر من المضمر اى مضمر كان لتغاير معناهما
نحو اشتهيتك تصفك واعجبتك وجهك وضربتك الحمار وضربتني الجمان **والنوع**
الخامس من انواع الخمسة عطف البيان وهو تابع جئ به لايضاح متبوعه
ولا يلزم منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لامكان حصول الايضاح
من اجتماعهما كما اذا كان شخصان مكنيا كل بابي عمرو واشخاص كثيرة اسمهم
زيد وواحد منهم كنيته ابو عمرو فقلت جائني ابو عمرو زيد حصل الايضاح ولا
يدل عطف على جئ على معنى حاصل فيه اى في متبوعه خرج به الصفة الموضحة
قال الفاضل العصام فلا يجعل ما يحتمل كونه صفة عطف بيان وجعل صاحب
الكشاف فائدة عطف البيان في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام المدح نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر او ابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر بيان له و
تمامه ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وقصته معرفة فمجموع
ما ذكرنا من المعمولات ثلثون فذلكة ما ذكر من المعمول بالاصالة والمعمول بالتبعية
ان احكمت احكمت **الباب الثالث** من الابواب الثلثة اللاتى الرسالة
بمجموعها في الاعراب وهو في اللغة اما من اعرب بمعنى اوضح لايضاح المعانى
بعضها من بعض او من عربت معدته اى فسدت والهمزة للازالة بمعنى
ازالة الفساد لازالة فساد التباس بعضها بالبعض وفي الاصطلاح نفس حركة
او حرفا او حذفا جاء من قبل العامل بسبب تعلقه بالمعمول ومجئ واحد

واحد من المعانى عليه او بسبب المشابهة التامة على ما بين في بحث العامل والمجئ من القبل
ظاهر في الحركة والحذف والحرف في الاسماء الستة لان الاخر ساكن قبل العامل
فيتحرك بمجيئه وفي الحذف متحرك او فيه نون قبله ثم يحذف بدخوله واما في
الحرف في غيرها فغير ظاهر لانه يوجد قبل العامل مثلا مسلمون ومسلمين و مسلمان
ومسلمين صيغ موجودة قبل دخول العامل وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد
قبله والذى يظهر ان حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل بل معنى الجمع
والتثنية يفهم من صيغتها على الاشهر من الاقوال او تدل على التعدد على ما هو
المختار عند المص وبعد دخوله تدل على المعانى المختلفة او عليها او على معنى
التعدد فباعتبار دلالتها على المعانى يعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث
المعانى بالعامل فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة
ذاتا فالاعراب من حيث انه اعراب لا يكون الا بعد العامل هكذا ذكر المص
في الامتحان واطرد فيه جميع التفاتى معربا كان مفردها او مبنيا لان التثنية لما كانت
مطردة ارادوا ان يجعلوا كلها على وتيرة واحدة من الاعراب نحو رجلان و
رجلين وهذان وهذين واللذان واللذين يختلف به اى بسبب اخر المعرب
والذى يقتضيه تعميم الاعراب للفظي والتقديري والمحلي كما في التقسيم
الرابع تعميم الاختلاف لها ولكن ياباه اضافة الاخر الى المعرب فلا بد من
تخصيص الاعراب للاولين وجعل البحث عن المحل مستطردا او من ان يراد

بالمعرب ما فيه الاعراب معربا او مبنيا والمراد بالآخر ما كان آخرا عند الاضافة لو فرضت
فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وله اى للاعراب مطلقا
تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة يدخل اقسام بعضها في بعض لانها متغايرة
لا متباينة مثال اقسام التقسيم الاول ذوات الاعراب وهي توجد في التقسيمات
التي بعدها تقسيم الكلم الى المعرب والمبني باعتباره وتقسيمه الى المعرفة والنكرة و
الى المفرد والتثنية والجمع التقسيم الاول من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب الذات
والحقيقة اى ذات الاعراب وحقيقته ما هو وكون ذات الشئ مقدما ما قدم فنقول
هو اى الاعراب اما حركة وهي الاصل لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدم
او حرف وهو تضعيف الحركة او شابه له وليس باصل او حذف ولا يكون الحذف
للحركة او الحرف ولا الحرف والحركة ثلثة بالاستقراء ضمة سميت بها لانضمام الشفتين بها
وفتحة لانفراج الفم بها وكسرة لتسفل الحنك كانه منكسر نحو جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء لان الحركات ابعاضها نحو جاءني
ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون لانه شابه حرف اللين في اللين والخفة
نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب
وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اى مجموع
الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة وقد ظهرت والتقسيم الثاني
منها تقسيمه بحسب المحل اى محل الاعراب وما كان هو فيه اى تقسيم محله



محله فهو اى المحل اما معرب او كائن بالحركات لا بالحروف المحضة اى الخالصة
لا يشوبها حذف او بالحروف المحضة لا يقارن الحذف او معرب بالحركة مع
الحذف اى مقارن للحذف او بالحرف المقارن مع الحذف والاول وهو ما بالحركة
محضة اما تام الاعراب معرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث غير محمول
بعضها على بعض صفة كاشفة لتام الاعراب او بدل منه او خبر مبتدأ محذوف
بالضمة رفعا اى مرفوعا او في حالة الرفع او قد رفع رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا من قبيل في الدار زيد والحجرة عمرو وهذا النوع من الاعراب اصل
من وجهين من حيث انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل فهو اى المحل الذي هو تام
الاعراب مما اعرابه بالحركة الاسم لا الفعل المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة
بهما والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا نحو رجال اذا سمي به اماد اخل في المفرد
اعتبارا بعلميته او في الجمع المكسر اعتبارا اصله وتعميم الجمع لما يكون في الاصل
وفي الحال وقيد الجمع المكسر واحترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا المنصرف
صفة المفرد والجمع وهذان النوعان اصل في المعربية فلم يدخل فيهما نقص
في الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء الستة على ما يجيء من تعريفه نحو جاءني
رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص الاعراب
عطف على تام الاعراب كائن بالحركتين فهو قسمان قسم جره محمول على

على نصبه لعلة تجيئ في بابه ان شاء الله تعالى واشار اليه بقوله اما معرب [illegible]
رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اى هذا القسم غير المنصرف نحو جاني [illegible]
احمد ورايت احمد ومررت باحمد وقسم نصبه محمول على جره وهو ما اشار اليه
بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم
وقدم نحو جاني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات قال الفاضل
العصام ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل في الاعراب
بالحركة ان يكون بالحركات الثلثة لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب
بالحركتين على ما اتى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التى
من خواص الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم على القسم الاول من قسمى الناقص
[illegible] فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل لكن المقرر [illegible] فلذا
قدم غير المنصرف مع ان اكثره مفرد فناسب ان يذكر قريبا من المفرد بقدر الامكان
وانما حمل فيه النصب على الجر على جمع المذكر السالم لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل من كل وجه والثانى وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما بالحركات المحضة
اما تام الاعراب وهو الاصل بعد الاعراب بالحركة لان [illegible]
بعض بعض كائن بالحروف الثلثة فى الاحوال الثلثة بالواو رفعا لانه [illegible]
الضمة والالف نصبا لانه يناسب الفتحة والياء جرا لانه متولد من الكسرة
فهو اى المحل المذكور الاسماء الستة المشهورة المضافة لانها [illegible]

مضافة معربة بالحركات الثلث الى غير ياء المتكلم لانها اذا اضيفت اليه يكون
اعرابها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليه المفردة لان المثنى والمجموع
منها مثلهما من غيرها المكبرة اذ المصغر منها معرب بالحركة نحو جاني ابيك
ورايت ابيك ومررت بابيك نحو جاني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
والاسماء الستة ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال واصل هذه
الاسماء فَعَلٌ بفتح الفاء والعين ناقص واوى الا فوه فانه فعل بالسكون
واجوف فان اصله فَوْهٌ بدليل فوهت والجمع على افواه ثم حذف اللامات
فجعلت هي او العين اعرابا المناسبات ذكرت في المطولات والاصل السماع
ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات مطلقا واخ واب وهن
كيد مطلقا قال المالكى هو فى هن افصح اللغات ولغا واباو حما كعصا مطلقا
وفو مطلقا وحمءٌ وحمو مثل خبث ودلو مطلقا وكل هذه مذكورة فى الرضى
وغيره مع زيادة الاتشديد بحم ولم اجده ذكره المص والمحل الذى اعرابه
بالحروف اما ناقص الاعراب بالحروف اما بالواو رفعا والواو اصل فى الرفع
لانه كالمتولد من الحركة والالف جعل رفعا للضرورة والنظر الى هذا قدم الجمع
وملحقاته على المثنى وملحقه والياء نصبا وجرا فهو اى المعرب بهذين الحرفين
جمع المذكر السالم وقدم نحو سنون وارضون من الجموع الشاذة
منه لصدق تعريفه عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على نون فى الاخر وكذا

نحو اربعين حيث يجوز ان يجعل نونه محل الاعراب وما لم يستعمل جمع المذكر
السالم على اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود
الثمانية لانه لم يلحق لاخر مفردها البدل على ان معه اكثر منه لاحتيج الى قولهم اولو
كتبت بالواو بعد الهمزة حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالى الجارة والى قوله
وعشرون واخواتها من ثلثين الى تسعين نحو جائني مسلمون واولو مال و
عشرون ورايت مسلمين واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال
وعشرين او معرب بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اى المعرب بهذين الحرفين
من ناقص الاعراب المثنى وقلعن واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا
مضافا الى مضمر ولا بد له من الاضافة فاذا اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديرا
في الاحوال الثلث لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل
اعرابها كاعراب المثنى لان الحرف فرع والمضمر خلف عن المظهر وفرع له فروعي الجانب
نحو جائني مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين
واثنين وكليهما وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى
وملحقاته بالالف والياء لان حرف الاعراب في الاسماء ثلثة فلو اعطى كلها
لكل منهما لزم اللبس فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له في الفعل والالف للمثنى
لانه اعطى له في الفعل ثم اعطى الياء لهما وكسر ما قبلها في الجمع للمجانسة وفتح
في التثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر والثالث وهو محل اعرابه

اعرابه بالحركة مع الحذف لا يكون الا تمام الاعراب وهو قسمان باعتبار المحذوف
لان محذوفه اما حركة اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم الاول وهو
محل محذوفه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع اتصل به
ضمير منصوب او لم يتصل نحو يحتبل ونحب وهو اى المضارع صحيح وهو في عرف
هذا الفن ما ليس باخره حرف علة او الاخر ويؤيده ما في القسم الاتي اى والحال
ان الاخر فصحيح فرفعه اى رفع ذلك المضارع كائن بالضمة ونصبه بالفتحة
وجزمه بحذف الحركة التي هي الاعراب فلا يرد ما حرك لالتقاء الساكنين
مثل لا تضرب الغلام نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والقسم الثاني وهو
ما كان محذوفه حرف علة الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير
ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لحذفها
لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة لفظا فيما اخره واو او ياء وتقديرا في الالف
وجزمه بحذف الاخر لان الجازم يحذف الحركة فلما لم يجدها حذف الاخر
لان حرف العلة مشابه للحركة وجاء تقدير الفتحة في الضرورة كثيرا كقوله ابى الله
ان اسموا بام ولا اب وقد لا يحذف الاخر في الجزم في الضرورة قال ولا ترضاها
ولا تملق وقال الم يأتيك والانباء تنمي فيقدر انها متحركة فحذفت الحركة
للجزم نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى لا يكون
ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو معرب بالحرف مع الحذف لا يكون

الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون
في جمع المؤنث لانه اذا اتصل باخره نون جمع المؤنث يكون مبنيا على الاشهر
وقيل معرب وكذا اذا اتصل به نونا التاكيد وغير النون الالف في التثنية والواو
في جمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة فرفعه بالنون لان الضمائر فيه حروف لين
لا يتحمل الحركة فجعل بالنون لمشابهته حرف اللين ونصبه وجزمه بحذفها لان
النون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها لا بدل لها كما كانت
الفتحة بدلا عن الضمة في المفرد نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ويرميان ويرمون وترمين ويخشيان ويخشون وتخشين ولن يضربا ولن
يضربوا ولن تضربي ولن يرميا ولم يضربا ولم يرميا ولم يخشيا فالمجموع اي المجموع
اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة والمراد بمحال الاعراب
بالنظر الى الاعراب الموزع عليها تسعة لانها اما بالحركات المحضة ثلثة اقسام تام
الاعراب وقسمان ناقص الاعراب او بالحروف المحضة كذلك او بالحركة مع الحذف
قسما تام الاعراب او بالحرف مع الحذف قسم واحد ناقص الاعراب ولما سبق
الاشارة الى تقسيم الاسم الى المنصرف وغير المنصرف وكان لكل احكام مختصة يحتاج
الى معرفتها اراد ان يبينها فقال والمراد بالمنصرف من الصرف بكسر الصاد اي
الخالص او من الصرف بالفتح وهو التغير والتحول سمي به لكونه خالصا لا
لا يشوبه جهة الفعلية او لكثرة تغيره بادخال الكسرة او تحوله عن جانب

على جانب الفعلية بعدم مشابهته لفعل غير المنصرف فلذا صح ان المقصود
الاصلي بيان غير المنصرف لاصالته ولكون مفهومه وجوديا وهو في اصطلاح هذا الفن
ما اي اسم معرب بالحركة نص عليه في ايضاح المفصل ودل عليه ايضا مقابله
وقوله دخله الجر ولو اريد به الاسم مطلقا لصح التعريف ايضا لان التخصيص
لئلا يرد المعرب بالحروف وهو خارج بقوله دخله الجر اذ المراد به ما بالكسرة
انما من اسم الا وقد دخله الجر فلا فائدة في ذكره الا ان يراد به الكسرة وما بالحروف
لا يدخله الكسرة والتنوين اي كان قابلا له لذاته فيصدق على المعرف باللام والمضاف
لقبولهما لهما في ذاتهما وخرج غير المنصرف نحو زيد وبغير المنصرف سمي به لعدم
ما ذكر فيه اسما الفعل فانه لا يوصف بالانصراف وعدمه معرب للمبني فانه ايضا
لا يوصف بهما بالحركة لا بالحروف فان ما بالحرف لا يسمى بالمنصرف وغير المنصرف لا يدخله
الجر قدمه تنبيها على اصالته في الممنوعية لا كما زعم البعض من انه تابع للتنوين
ذكره الفاضل العصام والتنوين كما في المنصرف لانه لما شابه الفعل من وجهين
منع منه ما منع منه وقال الاخفش والمبرد والزجاج بني في حالة الجر
على الفتح لخفته وقال الرضي مشابهة الاسم للفعل على ثلث مراتب اقواها
كونه بمعناه بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذي هو الاصل
في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وشيء من المعنى واثرها العمل وادناها
المشابهة بغير ذلك وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب

منع الصرف او واحد يقوم مقامهما واثرهما نزع علامة الاعراب وهو
التنوين ويتبعه نزع الكسر او كلاهما معا على اختلاف القولين ثم المشابهة
في الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون
مصدر غالبا وفي الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل وكل اسم غير منصرف فيه
فرعيتان وسيقرع سمعك ان شاء الله تعالى ولما كان تعريفهم لا يفيد للمبتدى تركه
وبينه بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اى غير المنصرف على نوعين النوع
الاول سماعي اى منسوب الى السماع بان لا يكون لمنع صرفه امر كلي بل يتوقف
على سماع من العرب نحو احاد وموحد بمعنى واحدا واحدا تقول القوم جاؤني احاد
وموحد بمعنى واحدا بعد واحد وكذا غيره من ثنا ومثنى بمعنى اثنين اثنين
وثلث ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع ومربع بمعنى اربعة اربعة هو على
وزن فعال ومفعل قال الرضي هي اربعة مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر
فعال اعشار وفيما فوق هذه الاربعة الى التسعة جوزه المبرد والكوفيون
قياسا ولم يسمع الا مع ياء النسبة نحو خماسى الى تساعى هذا وتمام يحكم
بالسماع في العشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا فعال
في التسعة ثم انهم قالوا الفرعية فيها من حيث انها معدول عن عدد مكرر
كما اشير اليه بتكرار معناها والاصل كونه عنه تكرار اللفظ لانه قال التحيث المعنى
لجاؤهم على اعتباره صيانة قاعدتهم ان منع الصرف لا بد له من علتين فلما وجد

فلما وجدوها غير منصرف ولم يجدوا فيها الا الوصفية احتاجوا الى اعتبار
علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه وهكذا في كل سماعي لكون
العلة الموجودة في بعضها الوضعية وفي بعضها العلمية وسيظهر لك ان شاء
الله تعالى واخر جمع اخرى لانهم تصرفوه هكذا اخر اخران اخرون او اخر اخرى
اخريان اخريات واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل يستعمل باحد وجوه
ثلثة بمن واللام والاضافة فلما لم يجدوا استعماله بواحد منها حكموا بانه معدول
من احدها بعضهم قال بمن وبعضهم قال باللام وبعضهم قال بالاضافة ولكل وجهة
والذي بعث على انه معدول عما بمن كونه اللام والاضافة غير ملائمين لمنع
الصرف والباعث لمن جعل من اللام انه لو كان بمن وجب افراده وفي الاضافة
لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والكل ليس بشئ لانه لو علم الفرق بين تقدير
الشيء والعدل عنه ولا ينافي كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل
بمعنى اشد تأخرا ثم استعمل بمعنى غير من جنس مطبق فلا يقال جاءني رجل وحمار
اخر قوله صفات لدلالة كل منها على معنى قائم بالغير حال عن الامثلة والعامل ما
فهم من النحو من معنى التمثيل ويحتمل ان يكون صفة وان لم يعلم قوله جموعا
واعلاما فالعلة فيها العدل والوصف لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف قيدها به لانها لو خرجت من الوصفية بجعلها اعلاما فالا
المذكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل فيها تابع لوصفيتها وقد زالت والمختار

العدل الموجود لا الاصلي الفائت ومنهم من اعتبره وذهب الى منعه وان
للمؤنث منعت بالاتفاق لا للعدل بل للتأنيث والعلمية ونحو جمع واكتع
وبتع وبصع جمع جوعا وفيها العدل ايضا لان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذا
كتع واخواته وتحقيق العدل فيها ان فعلاء ان فرض صفة فجمعه فعل بضم
فسكون مثل حمر حمراء وان اسما ففعالى كصحراء وصحارى فعلم انه معدول عن
احدهما والسبب الاخر الوصفية الاصلية وقيل شبهة العلمية لانه لا يؤكد
بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية لم يعدها فيها ونحو عمر وزفر
وزحل علم نجم وقزح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما وتحقيق العدل
انها كانت في الاصل على فاعل كعامر ثم عدل الى فعل كعمر والسبب الاخر العلمية حتى
لو نكر صرف والنوع الثاني فيما ليس منسوبا الى القياس وهو القاعدة بان يمكن فيه
بيان قاعدة كلية ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى وهذه القاعدة
مثل قوله هو كل علم لانه لو نكر انصرف على وزن اي هيئة مخصوص في لغة العرب
بالفعل بان لا يوجد فيها في الاسم الا منقولا عن الفعل كضرب علما منقولا من الماضي
المجهول لان وزن فعل لم يوجد في الاسم الا وعل ودئل وقد تكلم فيهما وشمر فانه
فعل بتشديد العين على صيغة المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة
بالفعل واما انه علم لفرس الحجاج منقول عن معنى الاسراع في المشي ويونس اعتبر كونه
على وزن الفعل لاختصاصه به فجعل وكتف وجعفر اعلاما غير منصرف وجميع

عمرو منقولة عن الفعل فضرب معلوما ومجهولا غير منصرف الا ما ذكر من الامثلة
واما بقم وشلم فاسمان اعجميان فان سمي بهما منعا من الصرف للعجمية والعلمية
وانقطع واجتمع واستخرج معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماضي غير الثلاثي والافعال
والمفاعلة والفعللة وملحقاته اوكائن في محل اوكد اي اول ذلك العلم احدى
زوائد المضارع اي الحروف التي بها يكون المضارع مضارعا وهي حروف اتين حال
كون ذلك العلم غير قابل حال من المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد
في اوله انه زائد فيه فهو من قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية وهي
التي يوقف عليها هاء لانها لاختصاصها بالاسم تقوى جانب الاسمية فيضعف مشابهته
للفعل فاذا كان بالتاء يكون منعه بالتأنيث والعلمية لا بوزن الفعل والعلمية
مثل يعلمة وارملة اذا سمي بهما نحو يزيد ويشكر واحمد ونحو تنمع صرفه للوزن
الفعل والعلمية ومثل قوله كل افعل التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان على
وزن افعل اسم التفضيل او صفة مشبهة ولو في الاصل وهو من حيث انه اسم
تفضيل او صفة مشبهة لا يقبل التاء ولذا لم يقيده بعدم قبول التاء وقبول الواو
حيث يقال في مؤنثه الاودة ليس من حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه
الاسمية فلا يضر بمنع صرفه نحو افضل افعل تفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
ووزن الفعل لان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان الاصل في كل نوع ان لا يدخله الجنس فالداخل فرع فيه ومثل قوله كل اسم

اعجمی ای منسوبا الی العجم بان وضع العجم استعماله او نقله الی العرب ای فی ابتداء
نقله الیه علما بان لا یستعمله العرب بعد نقلهم الی لغتهم غیر علم سواء کان علما فی العجم او لم
جنس نقل علما ولقد احسن فی تعبیره هذا حیث شمل الوجهین بلا تکلف وان لم
یجعل علما فی اول نقله بل بعد ذلک کان کسائر الاسماء العربیة فان کان فیه العلمیة
سبب اخر کان غیر منصرف والا فلا وانما اشترط العلمیة وقتئذ لانه لو لم ینقل علما
لربما یتصرف فیه بتصرفهم کادخال اللام وغیره فیضعف العجمیة فلا تؤثر وهو
ای والحال ان ذلک العجمی زائد علی الاحرف الثلثة او متحرک الاوسط لان الحرکة
بعض الحرف تبع فیه ابن الحاجب فاما سیبویه واکثر النحاة فلم یعتبروا التحرک
الاوسط وان تضاه الرض قالوا لک مثل عضد کالاسم نوح علیه السلام لم یسمع
الا منصرفا والزمخشری جعله شرطا لوجوب المنع حتی جعل نوحا جائز المنع لا واجب
الصرف قال الرض ولیس بشیء لانه لم یسمع نحو لوط غیر منصرف وشیء من الکلام نحو
قالون کان فی لغة العجم بمعنی الجید ثم نقل الی العرب علما لاحد رواة نافع بجودة
قرائته فهذا مما کان غیر علم فی العجم وابراهیم بجمیع لغاته ابراهیم وابراهام و ابراهوم
وابراهم مثلثة الهاء وابرهم بفتح الهاء بلا الف کذا فی القاموس وشتر اسم
حصن بدیار بکر وفی القاموس شتر قلعة بآران بین بردعة وگنجة وکذا لظی
علی الطبقة من طبقات النار ولذا قالوا ان فیه تأنیثا معنویا واعتبار العجمة
لتقویة التانیث لا لکونه سببا مستقلا ثم انهم قالوا ان جمیع اسماء

الانبیاء علیهم السلام لا ینصرف الا محمدا وصالحا وشعیبا وهودا لعربیتها
ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقیل هود کنوح حیث قرنه سیبویه معه
ویؤیده تقدیمه علی اسمعیل وذا عرب قبلهم هذا وفیه ان شیثا وعزیرا منصرفان
ایضا ذکره الفاضل العصام ومثل قوله کلما مؤنث علما او غیره بالالف مقصورة
کانت او ممدودة نحو حبلی وسلمی وحمراء واسماء والالف الممدودة الهمزة
اذ اصله حمری بالقصر ثم زیدت الف لمد الصوت فالتقی ساکنان فقلبت الثانیة
همزة فسمیت ممدودة لکونها سببا لمد ما قبلها والتانیث بالالف سبب واحد
قائم مقام سببین للزومها الکلمة وبناء الکلمة علیه فلا یقال حبل وللمجر بخلاف
التاء فان بناءها علی العروض وان اتفق فی بعض الاسماء لزومها کظلمة و
کذا فی الرض ومثل قوله کل علم لا اسم جنس فیه تاء التانیث الموقوف علیها هاء
فنحو اخت وبنت لیس مما فیه تاء التانیث لفظا ای حال کونه ملفوظا الا تقدیرا
علی المذکر او مؤنث زائد علی ثلثة او متحرک الاوسط او لا لم یحتج فیه الی ما یقوم
مقام التاء لوجودها لفظا واشتراط العلمیة لیلزم التانیث لان العلم مصون
عن التغییر نحو فاطمة اسم لمؤنث وحمزة وطلحة اسمان لمذکر او تقدیرا ای
مقدرا وذلک التاء والالف للزومهما لا تقدر ذکره الرض وهو ای والحال ان العلم
الذی فیه التاء المقدرة زائد حرفا علی الاحرف الثلثة فهو حال عن ضمیر فیه بعد
بتقدیرا علما لمؤنث او مذکر نحو زینب سمی به مذکر او مؤنث او هو متحرک

الاوسط حال كونه علما للمؤنث نحو قدم اسم امرأة وجه الاشتراط ان العجمة مقدرة فيضعف تاثيره فلابد من المقوى وهو الزيادة او الحركة الوسطية لان الحرف الرابع كالتاء بدليل عقيرب بازاء التاء والحركة بعض الحروف فيصلح للتقوية ويجب ان يقول او عجمة كما فى الكافية ولعله سقط من قلم الناسخ لان ماه وجور علمين لقريتين من بلاد العجم لاينصرفان مع كونهما ثلاثيين ساكنى الاوسط لتقوى التانيث بالعجمة ولو انفرد كل لامنعه بل لايجوز فى نحو نوح ولوط
يجب
اى بالمتحرك الاوسط مذكر ضرورة وجوب الضعف تأنيثه وكذا كل مؤنث تأنيثه
تأويله
بتاويل غير لازم كالفاظ الجموع تانيثها بتاويلها بالجماعة ولا يلزم لجواز
بالجمع فاذا سمى به مذكر ينصرف مثل رجال وكذا ما يغلب استعماله فى المذكر كعناق وذراع ولو كان علم المؤنث ثلاثيا لا زائدا على الثلثة ساكن الاوسط لا متحركه
المنع
يجوز صرفه نظرا الى ضعفه ومنعه بالنظر الى وجود السببين والوجود
نحو هند وقال بعض ان كان المؤنث منقولا من علم المذكر يمتنع صرفه اعلم ان اسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع علم انصرافه ومنها ما لم يسمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شئ فتح الصرف لاعتبارها
انصرافه ومنها ما سمع
اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام ونحو نقول الاقيس الصرف لان الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه رجح بين الارجاع

ما لم يسمع

الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ومثل قوله كل علم لان المركب لو لم يكن علما لم يكن لما فلا يتصور انصرافه مركب من اسمين او الاصل لا من فعل واسم مثل يزيد مع ضمير المستكن وتابط شرا علمين فانهما باعراب تقديرى عند المحقق لا يظهر علم الانصراف ولا من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم وبصرى علمين منصرفان وضاربة علما غير منصرف للتانيث والعلمية لا للتركيب ليس لاحدهما عاملا فى الاخر فى الاصل اى ليس مثل عبد الله ومثل ضارب زيدا ولا مثل مضروب غلامه فان الجزئين على ما كانا عليه ولا التاء صوتا فى الاصل فانه مبنى ويحى ولا متضمنا المعنى الحرف حرف عطف او جر قبل العلمية كخمسة عشر وجارى بيت بيت لانه مبنى فى الاصل محكى ببنائه على ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان اشمل لان مثل الحيوان الناطق وزيد انسان علمين منصرفان مع انه يصدق عليه انه ليس لاحدهما عاملا الخ نحو بعلبك علم بلد بالشام والبعل الزوج والصنم والبك دق العنق وسمى بكة بكة لدقها اعناق الجبابرة وحضرموت على الاصح كما سياتى ومثل قوله كل ما اى اسم فيه الف ونون زائدتان ويقال مزيدتان ويقال مضارعتان لالفى التانيث قيل فى امتناع التاء وقيل فى كون
دخولهما
مزيدتين حال كون ذلك الاسم علما او خبر كان المقدر ليمتنع دخول التاء بالعلمية ويتقرر المشابهة او وصفا لا يدخله التاء سواء كان له مؤنث لا يدخل التاء على فعلى لانه لا يجمع فعلى وفعلانة او لم يكن له مؤنث نحو عمران مثال

قوله أشياء وزنها أفعلاء وهو غلط
أشياء أصلها فعلاء عند الخليل
وأفعلاء عند الكسائي وأفعاء
عند الفراء أصله شيء على وزن فعيل
خفف كما بين ثم جمع على أفعلاء كما
أشياء وقيل أصلها شيئا وقدمت اللام
موضع الفاء تدبر
[illegible]

١٣٦

للعلم والسبب فيه الالف والنون والعلمية وسكران مثال لوصف له مؤنث
لانا ء له ورحمن ولحيان مثال لوصف ليس له مؤنث لاختصاص الاول به تعالى
عند جميع اهل اللسان ولعدم قيام معناه بالمؤنث كما في الثاني لمختلف
في هذا القسم والمختار المص علم انصرافه والسبب الوصف قيل انهما لا يستعملان في غير
النداء الا مضافين او باللام فالانصراف متعين فانصرافهما وعدمه مبني على
القياس دون الاستعمال ومثل قوله كل جمع حالي او اصلي كحضاجر كان جمع حضجر
في الاصل ثم جعل علما للضبع ومساجد علما تحقيقا او تقديرا كسراويل
على تقدير عربيته كما هو مذهب المبرد اعتبر جمع سروالة وان لم تستعمل كانوا على
وزن فعالل او فعاليل اي على هيئته بان كان اوله مفتوحا وثالثه الف بعده
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح ولو في الاصل
مثل جوار وهو غير منصرف على الاصح اذ اصله جواري بالتنوين لان الاعلال
مقدم على منع الصرف فلما اعل مثل اعلال قاض سقط تنوين التمكن ثم عوض عن
الياء المحذوفة تنوين آخر وقيل انه قبل الاعلال ايضا غير منصرف فلما حذف فت
ضمة الياء لاستثقالها عليها عوض عنها تنوين فحذفت الياء للساكنين
وقيل انه منصرف بعد الاعلال لفوات صيغة منتهى الجموع وقيل صرف هذا الجمع
قياس بعض العرب والمعتبر في هذين الوزنين خصوص الحركات والسكون
وترتيبها واصالة الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له في علم التصريف وزن

والوزن معان

وزن تصغيري فيقال وزن أُخَيم فُعَيل لا افيعل والوزن في ذلك العلم
اثنان احدهما هذا والاخر وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق ان يعتبر
خصوص الحركات والسكون وترتيبها واصول الحروف وزوائدها فيعبر
عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه فيقال وزن اكرم
افعل لا فعلل وكارم فاعل وليس وزن فعالل وفعاليل وزنا عروضيا لانه
لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردها فيقال وزن طويل فعولن ويجوز صرفه
اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا بادخال الكسر والتنوين لضرورة الشعر
بان يخل علمه بالوزن كقوله صُبَّت عليّ مصائب لو انها صبت على الايام صرن
لياليا او سلاسته كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع او للتناسب اي لتحصيل تناسب بين المنصرف وغير المنصرف سواء
وقع في الفواصل والاسجاع او لا نحو قوله تعالى سلاسلا على قراءة نافع
والكسائي ليناسب اغلالا لابعده وقواريرا ليناسب قواريرا قبله وكل ما
اي لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف وجد فيه السببان
او لم يوجد لضعف السببية بعروض خاصة الاسم او علم الوجود نحو
مررت بالاحمر واحمرنا وقد وجد السببان لان العلم اذا اريد اضافته نكر اولا قطعا ومررت بعمركم لم يوجد السببان
ومررت بعثماننا وجد فيه سبب واحد هو الالف والنون وقيل لا
ينصرف مطلقا وقيل ان وجد السببان لا ينصرف والا ينصرف والقسم الثالث

من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب النوع اى نوع الاعراب فهو اى الاعراب
بحسب النوع او نوع الاعراب اربعة بالاستقراء رفع سمى به لان الشفتين
ترتفعان عند ادائه ونصب لنصبهما بعد الفتح هما مشتركان بين الاسم
والفعل غير مختصين بواحد منهما لان كلا منهما يكون مرفوعا ومنصوبا
بحسب عامله وجر لانجرار الشفة السفلى فى ادائه كسقوط الجسم المنكسر
وذكروا وجوها تطلب من المطولات هو مختص بالاسم لانه علامة كون الشئ
مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكذا علامته وجزم لقطعه الحركة او الحرف
مختص بالفعل لانه اثر الجازم وهو من خصائص الفعل وعلامة الرفع
اى علامة هى الرفع فالاضافة بيانية لان الاعراب عند المص ما به الاختلاف
من الحركة والحرف لا الاختلاف فى نفسه كما عند عبد القاهر ومن تبعه اربعة
بالاستقراء ضمة فى الاسم والفعل وواو فى الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وملحقاته
والف فى التثنية وملحقاته فى الاسم ونون فى المضارع المتصل به الضمير المرفوع
غير النون وعلامة النصب خمسة بالاستقراء فتحة فى الاسم والفعل وكسرة
فى الاسم والف فى الاسماء الستة وياء فيما هو معرب بالحروف غير الاسماء الستة
وحذف النون فى الفعل وعلامة الجر ثلثة بالجر كسرة فى المنصرف وفتحة
فى غير المنصرف وياء فيما بالحروف وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة فى المضارع
صحيح الاخر وحذف الاخر فى المعتل الاخر وحذف النون فى المتصل بالاخر ضمير

والتقسيم

والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب الصفة فهو اى
الاعراب بحسبها ثلثة لفظى اى منسوب الى اللفظ المعرب يظهر فى اللفظ
اى لفظ المعرب صفة كاشفة للفظى او جملة مستانفة مسوقة لبيانه وهو
الاصل لانه علامة وحقها الظهور وتقديرى اى منسوب الى التقدير اى يقدر
فى الاخر ولا يظهر فى اللفظ ومحلى اى منسوب الى المحل اى بمحل لو وقع فيه المعرب
لظهر الاعراب واذا انحصر الاعراب بحسب صفته فى ثلثة ويظهر اللفظى من بيان
قسيميه فلنذكر الاخيرين اى التقديرى والمحلى حتى يعلم ان ما عداهما لفظى
لان بيانهما وبيان محالهما يدل على ان ما عداهما لفظى ومحال غير محالهما للانحصار
الاعراب فى هذه الثلثة وما سكن اخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة فى قراءة
ابى عمرو او للادغام نحو الرحيم مالك يوم الدين فلنذر لا يقدح فى ان ما عداهما
لفظى لان الكلام مبنى على ما اشتهر من الاستعمال او هو معتبر بما سكن للوقف
وما اشتغل اخره بحركة مجانسة لحركة اخرى نحو للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة
على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى وجحر ضب
خرب بكسر باء خرب للجوار فمن قبيل ما اشتغل اخره بحركة غير اعرابية فيكون من
التقديرى المذكور فى الكتاب او نادر لا يعبأ به لكن بقى المضارع المجزوم
المدغم على لغة تميم نحو لم يمد بحركات الثلث فان جزمه تقديرى والنحاة يتركون
لا يذكرونه والقرآن نزل بها نحو ولا تمنن وفليملل ونحو قوله تعالى وان تصبروا

فليملل
فليمنى

وتنقوا لا يضركم كيدهم شيئا باد غام لا يضر مع انه مجزوم فالاعراب التقديري ما
اى اعراب لا يظهر في اللفظ اى لفظ المعرب بل يقدر في اخره اى يعتبر فيه
لمانع كائن فيه اى في الاخر لا في اللفظ اى لشئ يمنع ظهوره فيه لتعذره او لاستثقال
غير الاعراب الحقيقي صفة بعد صفة لمانع اذ لو كان المانع الاعراب الحقيقي لكان الاعراب
محليا لا تقديريا عند المص كما سيأتي انشاء الله تعالى نحو مررت بزيد ولا يكون
التقديري الا في المعرب لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل غلامي لو ارتفع
ظهر الاعراب لان المانع فيه اشتغال الاخر كالاعراب اللفظي اى كما ان الاعراب
اللفظي لا يكون الا في المعرب وهو ظاهر وذلك اى الاعراب التقديري على ما ذكره
في سبعة مواضع نقص مما ذكر وبادراج بعضها في بعض وزاد عليه فحصل سبعة
الاول مفرد لا مثنى ولا مجموع معرب بالحركة اسما او فعلا لا معرب بالحرف كما في
الاسماء الستة اخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين فيكون منويا وكالملفوظ
فان كان ذلك المفرد اسما لا فعلا فاعرابه في الاحوال الثلث اى حال الرفع
والنصب والجر تقديري لتعذر ظهوره على الالف نحو العصا وعصا والمعنى
ومعنى وان كان ذلك فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود الالف فيهما
ولو منويا وجزمه لفظي لانه بحذف الالف وهو لفظي نحو يخشى ويخشى
الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني ما اى اسم مفرد
او غيره معرب بالحركة او بالحرف اضيف الى ياء المتكلم وان حذفت او قلبت الفا

كما في اللب حيث جعلها ثمانية وجعلها [illegible] صاحب اللب

الف حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيف الى ياء المتكلم يكون اعرابها
لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي في الرفع ومسلمي بتشديد الياء
في النصب والجر فان كان الاسم المذكور جمع المذكر السالم فرفعه تقديري فقط
لانه يجتمع فيه واو وياء والاولى ساكنة فيقلب الواو ياء فصار الاعراب تقديريا لان
رفعه بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظي لانهما بالياء وقد وجدت مدغمة و
اشار اليه بقوله فقط والاولى تقديمه على قوله تقديري نحو جاءني مسلمي اصله
مسلموي قلبت فادغمت وان كان المضاف الى ياء المتكلم الذى هو غير التثنية
غيره اى غير جمع المذكر السالم مفردا من الاسماء الستة او غيرها او جمعا مكسرا
منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث سالما فالكل اى كل اعرابه من الرفع و النصب والجر
تقديري لان اخره اشتغل بالكسرة المجانسة للياء او الفتحة فامتنع جرها بحركة
اخرى موافقة او مخالفة وجعل بعضهم الجر لفظيا بوجود الكسر وهذا تحكم لان
الكسر موجود في كل حال وقبل العامل وذهب الجمهور الى ان المضاف الى ياء المتكلم
مبني لاكتسابه البناء من المضاف اليه وضعفه ابن الحاجب وايده الرضي بان
الاضافة الى المضمر لا توجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وتبعهما
المص نحو غلامي وابي ودجاجي ورئاني ومساجدي ومسلماتي ويابن عم ويا عما
والموضع الثالث ما اى اسم معرب بالحركة او بالحرف مفردا او مركبا في اخره اعراب
حركة او حرف محكي للحقيقة حاصل من عامل في تركيبه فانه محلي عند المص ويجئ

الكلام فيه وتسميته اعرابا لكونه اعرابا قبل الحكاية انما جعل تقديريا لاشتغال الاخر بالمحكي اما جملة في الاصل حال من ضمير الجزء لانه يجوز ان يقال فيه اعرابه لا منقولة الى العلمية اي جعلت علما واستعملت هكذا نحو تابط شرا فانه معرب باعراب تقديري في الاحوال الثلث وذهب غير واحد الى انها مبنية واعرابها محلي كما كان قبل العلمية والفرق عند المص انها قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد العلمية من حيث انها اسم مفرد او حال كونه مفردا غير مركب ولا جملة في قول العرب الحجازية وقول بني تميم ان الحكاية مختصة بالجملة واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا بنصب زيدا منقولا لمن قال ضربت زيدا فحكي زيدا بنصبه في الاعراب بالحركة ونحو دعني عن تمرتان في الاعراب بالحروف واعرابه بالحروف يا مقدر رجوا بالمن قال الك تمرتان وكائن كذا اي كالملذكور من معرب في الجزء اعراب محكي في كون اعرابه تقديرا لاشتغال الاخر بالمحكي كل علم مركب جزؤه الثاني معمول قبل العلمية لما لا اعراب له وضعا فالجزء الثاني مشغول باعرابه المحكي نحو ان زيدا عامله حرف لا يكون معمولا اصلا كما سبق وهل زيد عامله عامل معنوي ومن زيد عامله حرف جر واما من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل تابط شرا تقول جائني ان زيدا ورايت ان زيدا ومررت بان زيدا وكذا بغيره في نحو عبد الله فان المضاف اليه معمول لما له اعراب وهو المضاف ونحو مضروب غلامه في الاصل نائب الفاعل وكذا كل علم مركب جزؤه الثاني معمول لما له اعراب نحو ضارب زيدا [illegible]

فان

فان اعراب الجزء الاول منهما اي من الجزئين او من عبد الله ومضروب غلامه اي الاعراب الذي يظهر في الجزء الاول فان الاعراب للمجموع لفظي ان كان لفظيا قبل العلمية وان تقديريا فتقديري نحو المعزى غلامه ومرمي غلامه لقابليته وظهوره فيه بحسب العامل اي بحسب اقتضاء العامل نحو جاءني عبد الله ورايت عبد الله ومررت بعبد الله والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية اي باعراب محكي واضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الحاتم الى الجود في حاتم الجود او ما في الجزء بناء محلي نحو خمسة عشر علما او مثل سيبويه لان الكلام فيه فقبل العلمية كل جزأين مبنيين لتضمنهما الحرف فاذا كان علما يكون اعرابه تقديريا لكونه اسما مفردا واشتغال اخره على الاشهر وقيل مبني اعرابه محلي كما قبل العلمية والموضع الرابع اي معرب اسم او فعل كان في محل الاخر وهو تفنن في التعبير حيث ترك في فيما قبله واوتي به يا مكسور ما قبلها اصلية او منقلبة عن واو وان حذف للتقاء الساكنين فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري لان الياء المضمومة او المكسورة المتحرك ما قبلها يجب اسكانها لاستثقالها عليها واما نصبه فلفظي لان الياء المفتوح المكسور ما قبلها لا يتغير لخفتها نحو جاءني القاضي بالياء وقاض بحذفها ورايت القاضي وقاضيا ومررت بالقاضي وقاض وان كان ما في الاخر ياء مكسورا ما قبلها فعلا فرفعه فقط لا نصبه وجزمه لانهما لفظيان لوجود الفتحة لكسر ما قبلها وخفتها عليها ووجود الحذف في اللفظ تقديري لحذف الضمة للاستثقال

ونحو الغازي وغازية

ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه ان لحق فان كان النون يكون اعرابه محليًا
وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرمين ويرميان ويرمون ولن يرميا ولم يرموا
فعلى هذا فالانسب تقييد الاينم بما اذا لم يلحق باخره علامة التثنية والجمع
نحو قاضيان وقاضون والاخصر الاوضح تخصيص ما بالمفرد الذى لم يتصل
به شئ لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ نحو يرمى وترمى وارمى ونرمى و
الموضع الخامس منها فعل اذ لم يوجد اسم اخره واو مضموم ما قبلها فرفعه
فقط لا نصبه وجزمه هما لفظيان لخفة الفتحة على الواو المضموم ما قبلها ووجود
الحذف لفظا ايضا كفعل اخره ياء تقديرى لحذف الضمة لاستثقالها على الواو
ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يغزو ولن يغزو ولم يغزو ونغزو و الموضع السادس
منها اسم معرب اعرابه بالحروف الواو والياء والالف وليس فعل اعرابه بهذه
ملاق لساكن بعده اى كلمة فى محل اولها همزة وصل تحذف عند الوصل فيجتمع
ساكنان اولهما حرف مد فيحذف لفظا فيكون الاعراب تقديريا فان كان ذلك
الكلم من الاسماء الستة المذكورة من المضافة الى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة
فاعرابه اى ذلك الكلم فى الاحوال الثلث تقديرى لعدم وجوده فى اللفظ
نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابى القاسم وان كان ذلك
الكلم المعرب بالحروف الملاقى للساكن جمع المذكر السالم فينظر ان كان ما قبل
حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحركت الواو دفعا

دفعا للساكنين لان الساكنين اذا لم يكن اولهما حرف مد يتحرك الاول بالضمة
للمجانسة والياء بالكسرة لمثل ما ذكر فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث
لوجوده فى اللفظ نحو جاءنى مصطفو القوم بالواو المضمومة ورأيت مصطفى
القوم ومررت بمصطفى القوم بالياء المكسورة فيهما وان لم يكن ما قبل
حرف الاعراب مفتوحا ولا يكون الا مضموما فى الواو ومكسورا فى الياء يحذف
اى الواو والياء لوجود شرط الحذف وهو كونهما مدتين عند التقاء الساكنين
فيكون اعرابه تقديريا فى الاحوال الثلث نحو جاءنى ضاربو القوم ورأيت
ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان ذلك الكلم تثنية ففى رفعه
تقديرى لحذف الالف للساكنين وفى نصبه وجره تحرك الياء رفعا للساكنين
بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك بحذف
الالف من اللفظ ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك بكسر الياء
فيهما والموضع السابع الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة
لان ما اعرابه بالحرف يكون اعرابه فى الوقف لفظيا كضاربون ويضربون
فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن وتنوين العوض
فى نحو كل مثله سواء كان منونا بتنوين المقابلة او لا او كان فى اخره تاء التانيث
الموقوف عليها هاء فاحواله الثلث اى اعرابه فيها تقديرى لعدم ظهوره فى
اللفظ نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد ورأيت الرجل وكذلك

فان

من المواضع السبعة المعروفة التى وقف عليه

نحو ضاربة مما اخره تاء التأنيث وكذلك نحو ضاربات مما هو منون
بغير تنوين التمكن وان كان الموقوف عليه منونا بتنوين التمكن حال
كونه كائنا بغيرها اى بلا تاء التانيث فرفعه وجره تقديرى لسقوط الحركة
بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف المقلوب عن التنوين فيه
في اللغات المشهورة فيكون لفظيا وفي بعضها يوقف عليه بالاسكان فيكون
فيه تقديريا ايضا نحو جاءني زيد ومررت بزيد ورأيت زيدا بالالف او زيد
ايضا بالاسكان وقد يوقف عليه في الرفع بقلبه واوا وفي الجر بقلبه ياء نحو
جاءني زيدو ومررت بزيدى فيكون لفظيا فيهما ايضا واما الاعراب المحلي
وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في الاخر بل يعتبر في المحل لمانع في نفسه
وهو البناء او لمانع في الاخر غير ما ذكر في التقديرى وهو الاعراب الحقيقي
على ما ذكره المص في موضعين احدهما وحسن المقابلة بان يقول الاول
الاسم لم يظهر وجه التخصيص بالاسم لانه كما يكون الاشتغال المذكور
في الاسم يكون في الفعل ايضا نحو ان لم تضربني فانه مجزوم لفظا بلم ومحلا
بان المعرب لا المبنى فانه لا يتصور فيه المشتغل اخره باعراب غير محكي بل
باعراب حقيقي جاء من عامله لان المشتغل به اعرابه تقديري كما مر نحو مررت
بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية اى على انه مفعول به غير
صريح فيه تنبيه على ان النصب للمجرور لا له مع الجار كما يجرى على السنة العربين

في الفعل

و

وكذا اعجبني ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية في المثال
الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز ان يكون الرفع على
النائبية وان يكون منصوب المحل على المفعولية ان كانت الاضافة
الى المفعول والنائبية في المثال الثاني هنا وقد سوى الفاضل العصام
بين معرب في اخره اعراب محكي وبين معرب في اخره اعراب حقيقي في ان اعرابهما
تقديرى وصرح بان المجرور في الامثلة المذكورة منصوب او مرفوع
تقديرا قال لا نقول هو معرب محلا لا تقديرا لانا نقول ليس بمبني حتى
يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور في محل النصب او محل الرفع
فمن قبيل استعمال المحل في محل التقديري ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف
اخره لفظا او محلا ويؤيده ما قالوا المانع من الظهور في الاعراب التقديري
شيء في الاخر وفي المحلي نفس اللفظ يعني انه لا قابلية له لظهور الاعراب والمص
حقق مرامه فيما علقه على الامتحان والموضع الثاني من الموضعين اللذين
فيها الاعراب المحلي المبني الذي فيه موجب الاعراب من المعاني المختلفة
والمشابهة التامة ومما توقف معرفة احواله على معرفته اراد ان يبينه
فقال بالفاء التفصيلية فهو اي المبني الذي نحن بصدده وهو المبني
العارض الذي يكون معمولا بوجود الموجب بها اى لفظا او كلمة
فنذكير الضمير في كان حركته او حرفه وسكونه باعتبار اللفظ في بحث

النحوي عن احوالي الاخر كان المراد بالحركة والسكون حركة الاخر
وسكونه لا بعامل دخل عليه اى لا بسببه فلا يلزم دخول الاسماء المعدودة
فيه وان الراجح عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة لانه
اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابليته بالفعل وهي بالتركيب
هو ملتبس بخلاف المعرب من اعرابه اى اوضحه او ازال فساده
لانه اوضح فيه الاعراب او ازيل فيه فساد التباس بعض الاعراب
ببعض او اوضح فيه الاعراب المعاني او ازال فيه فساد التباس
بعضها ببعض فهو محل الايضاح او الازالة فهو في الاصطلاح
الفاء لتفصيل المجمل او جوابية ما كان حركته محضة او لا نحو جاءني
زيد ويضرب او حرفه نحو جاءني ابوك ويضربان وسكونه نحو لم يضرب
اى حركة اخره وسكونه بعامل دخل عليه او بسبب دخوله عليه وما كان
المبني والمعرب اللذان بالحركة والسكون الاصل والاكثر قصر التعريف
عليهما ولم يجعله شاملا لما بالحرف وفي مقام التفصيل اعطى كل نوع حقه
ثم لا يخفى ان هذين التعريفين تعريف بالخاصة لا بالماهية تسهيلا
للمبتدئين وتيسيرا لهم ولما اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق المبني اظهره
فقال والمبني المطلق على ضربين بالاستقراء مبني الاصل اى مبني هو الاصل
في البناء يتفرع بناء النوع الثاني عليه ومبني العارض اى الاصل فيه

قوله [illegible] ان يدخل عليه عامل ولم يؤثر فيه [illegible] ولا حرف قائم منه [illegible] وهذه ويومئذ وبامسلمان وبامسلمون [illegible]

فيه الاعراب وعرض له البناء بسبب يقتضيه لازما او غير لازم والنوع
الاول وهو مبني الاصل انواع اربعة بالاستقراء الحرف وهو الاصل في
هذا النوع لانه لا يقع معمولا اصلا ولا قدمه والماضي لعدم موجب الاعراب
فيه والامر بغير اللام اى الامر الحاضر المعروف لانتفائه ايضا هذا عند
البصريين وعند الكوفيين معرب كما سبق وللاختلاف فيه اخر والجملة
فالوا الجملة لا تتصف باعراب ولا بناء لان المتصف بهما كلمة والمص
نظر الى انه ليس فيهما موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة التامة
فعدها منه وقد نقل الفاضل العصام عن حواشي المتوسط للسيد السند
ان البعض عدها منه واضطرب كلام الرضي في مواضع من كتابه فتعريف
المبني المطلق ما لا يكون فيه موجب الاعراب او ما يناسبه مناسبة تؤثر
في منع الاعراب والنوع الثاني على نوعين كالمبني مبني لازم بناؤه لا ينفك عنه
وغير لازم ينفك عنه واللازم منهما ما اى لفظ لا ينفك عن البناء اى
يستعمل معربا اصلا وهو اى المبني اللازم المضمرات بجميع افراد انواعها
ووجه بنائها مشابهتها للحرف في الاحتياج الحرف يحتاج الى المتعلق
وهذه الى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقبل الحرف
الخطاب والفصل في الصورة واسماء الاشارة بجميع افرادها الا التثنية
وكذا تثنية ما انثى من الموصول عند المص لان التثاني كلها او نمرة و[illegible]

اي المعاني المختلفة والمشابهة التامة [illegible]

قوله بغير اللام قد تحقق [illegible] لان الامر [illegible] عند [illegible]

وجه بنائها المشابهة للحرف فى الاحتياج الى ما يعين المراد من الاشارة
والوصف **والموصولات** وبناؤها لمشابهتها الحرف لانها تحتاج الى الصلة
ولان وضع بعضها كوضع الحرف غير اى واية فانهما معربان لرجحان جانب
الاسمية بلزوم اضافتهما الى المفرد الا اذا حذف صدر صلتهما فانه ح يجوز
بناؤهما التاكد شبههما بالحرف فى الاحتياج نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى ايهم هو اشد وبنيا على الضم لمشابهتها
الغايات من حيث ان الصدر منوى وفى مثل كم رجل وخمسة عشر لا يلزم
الاضافة وفى اذ واذا الاضافة الى الجملة وكذا حيث فى الاغلب **واسماء**
الافعال بحلا قسميها للانه قائم مقام الامر او الماضى وقد سبقت الذكورات
من حيث البيان وما اى لفظ كان على وزن فعال حال كونه مصدرا لم يقل
مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورة هنا كلها مؤنثة
تنبيها على ضعف دعوى تانيثه اذ لم يقم دليل عليه حتى نلق ارتضى فيه ولم ننكر
عليهم دعوى كونه معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة ينبغى ان
يصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة نحو يا فساق ويا خباث
بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وهذا مختص بالنداء ولا يكون الا صفة صرفة
ومنها ما يكون صفة غير مختصة بالنداء كقطاط بمعنى قاطة اى كافية
ولزام اى لازمة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة وغلاب كذلك

عند

عند اهل الحجاز قيد للاخير قال فى الصحاح فى باب الشين والاشعار جاءت
على لغتهم كقوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
بكسر الميم فى الموضعين قيل لكونها على زنة فعال بمعنى الامر وقد عدوا من
المناسبات الموجبة للبناء المشاكلة وضبط صاحب المفصل انواع
المناسبة الموجبة للبناء بانها اما تضمن الكلم معنى الاصل كاين او شبهه له
كالمبنيات المشابهة للحروف فى الاحتياج او وقوعه موقعه كنزال
او مشاكلته لما وقع كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى فانه
واقع موقع كاف ادعوك المشابه لكاف ذلك او اضافته اليه كالمضاف
الى الجملة **والاصوات** والمشهور ان الاصوات ليست من قسم من اقسام
الكلمة لانه لا وضع فيها وانما يبحث عنها فى اقسام الكلمة المبنية
بالمبنى وهو اى الصوت فى عرف النحاة كل لفظ لم يقبل الحكم لانه ليس منه
كما عرفت حكى به صوت صوت انسان صادر عنه بمقتضى الطبع او
صوت غيره ولم يقل لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم او الجمادات
لم يتركب من الحروف لانه ليس له مخرج فلا يكون لفظا وذلك اللفظ اما
بان يصدر انسان من نفسه ذلك الصوت الغراب فلا يكون معمولا
لعدم التركيب او يحكى ما يصدر مثل قال زيد غاق او وى او قال الغراب
غاق او غاق صوت الغراب فح يكون معمولا للتركيب مبنيا على الكسر

ويعرب عند بنى تميم ... منصرف ... حضار ... الا ما فى اخره راء ... فان اكثرهم يبنيه

ولولا المزعجات من الليالى لما ترك القطا طيب المنام ... وفيه تجنيس مع اصحاب القراءة ... اوكره

كغاق اذا تلفظ به قاصدا لاصدار ما يشبه صوت الغراب صح

فيما يكن ما قبل الآخر لتعذر التقاء الساكنين وقال المص اعرابه تقديري
او صوت به للبهائم اي لاجل البهائم لحثه او زجره وليس البهائم من اهل
فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ
عليها التكرر ذلك في سمعها وتمكنه في خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت
للمقصود كنخ مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحتها
وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما وسكون الثاني
ويجوز الكسر والسكون فاق البعير اذا سمعت ولعله هو هذه اناخت
لتكرر سمعها به وقيل انها اسم فعل وارتضاه الرضي وقال المص وادرك
به الحق لدخول في حده بنى قسم آخر وهو لفظ غير موضوع صادر عن
الانسان دال على معنى بالطبع كنخ عند الاعجاب ووي للتندم واه
للتوجع واخ للسعال وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان
وتمام البحث هنا ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل مثل واها للتعجب
وحكمها حكم المصادر او لم تلزم وصارت اسم فعل مثل ومه وصه فحكمها حكمه
واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة
وهي اقسام منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كالندامة والتعجب
والوجع والسرور كوي ولخ ولخ فدلالتها على معانيها طبعية

للتعجب بيان

طبعية فليست بكلمة ومنها ما يجري على لفظ الانسان كما اذا قال غاق
قاصدا لا صدا ما يشبه صوت الغراب وهو ليس بكلمة ايضا وكما اذا
قال قال زيد او الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قال زيد عند التعجب
او الندم وي او عند اناخة البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكن لا من
حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به
للبهائم نحو وسبق ايضا ولما لم يكن جميع المركبات من المبنيات على ما يظهر
من القيود قال وبعض المركبات وهو اي البعض الذي من المبنيات
كل كلمتين فعلين او اسمين او حرفين او مختلفين حقيقيين او حكميين
ليشمل نحو سيبويه ولو قيل كل لفظين لكان ابعد من التكلف ليس احديهما
عاملة في الاخرى قبل العلمية مثل تابط شرا وغلام زيد وان زيدا ومن زيد
وزيدا ضرب ولو قيل ليس بينهما نسبة لخرج مثل زيد قائم ورجل فاضل
من المركبات الاسنادي والتوصيفي ونحو النجم والصعق كالكلمة
الواحدة لشدة الامتزاج فلا يدخل في كل كلمتين جعلتا اسما واحدا
بان جعلتا علما فان كان الجزء الثاني مما جعلا علما صوتا سواء كان
الاول اسما نحو سيبويه او فعلا نحو جاءويه او حرفا نحو انويه بنيا
اي الجزآن الاول لكونه جزءا من الاسم وكون آخره في الوسط والثاني لكونه
مبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما في آخره بناء يحكى معرب باعراب

ش الكرب بالفتح غم وغصه وشدت جمع كروب وكرب كلور ودخی مرکب سوروب اقدزمق وطارلہ اتملہ
والكوب بالفتحتين قوغه بغلدقلری اسب وصوی یا توب انمزیلہ ا جملہ وخزه اغاجنلہ كوكه

البعون يازه حزما
وتازه بتمش اوت
ويومشق نسنه
ويوعو نلق غلاظا
سم خانه

تقديري وماذكرهنا سلوك الى مسلك الغير وكسر الثاني لان اصله السكون
فحرك للساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح الاول للخفة نحو
سيبويه اسم امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي وقد يسكن نحو من ويه
وان لم يكن الجزء الثاني صوتا بني الجزء الاول على الفتح مثل ما ذكر ان كان اخره
حرفا صحيحا معربا بني للتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم بلدة وقبيلة
البعل بالتركي ازوبك بالتركي بيوك اوزومی
او مبنيا اي على بنائه نحو ابن ورد وبني الجزء الاول على السكون ان كان
اخره اي اخر الجزء الاول حرف علة لثقل الحركة عليه نحو معدي كرب واعرب الجزء
الثاني حال كونه غير منصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم الانصراف
صفة بمجموع الجزئين لكونهما كالحروف المركبة منها الكلمة لكنهما المظهر
في الجزء الاخير حكم عليه بهما على اللغة الفصيحة اي بناء الاول واعراب الثاني
مع منع الصرف على اللغة الفصيحة وفيه لغتان اخريان اعراب الجزئين معا
واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما معا واضافة
الاول وصرف الثاني تقول هذا بعلبكٍ ورأيت بعلبكَ ودخلت ببعلبكٍ
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث في بعل وفتح الكاف في بك على الاولى
وكسرها مع التنوين في الثانية كل ذكر في مركب جعل اسما واحدا او لما اراد
استيفاء احكام المبني من المركبات زاد قوله وان لم يجعلا اي الكلمتان
اسما واحدا بان يراد بكل جزء معناه كخمسة عشر حيث يراد بخمسة معناه

معناه وبعشرة معناه ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او جارا بان فهم منه
معنى الحرف حيث فهم من خمسة عشر معنى خمسة وعشرة فان لم تكن الكلمة
الاولى لفظا اثنين اي لفظا هو اثنين تثنيا اي لفظان والجزءان ليس ما ذكر
هنا ما ذهب اليه في الامتحان قال فيه التضمن للجزئين فلذا بنيا وتبع
في هذا الكتاب الجمهور قالوا بني الاول لكون اخره كالوسط لشدة
الامتزاج والثاني لتضمنه الحرف على الفتح لعروض البناء وخفة الفتحة
وثقل التركيب ان كان اخرهما حرفا صحيحا وبنيا على السكون ان كان
اخرهما حرف علة لما ذكر نحو بادي بدي الاول اسم فاعل من بدأت الشيء
هو تضمن معنى الماضي المبني اي مبتدأ
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه للاول وانتصابه على الحال
فمعنى بادي بدي مبتدأ فهو وان كان مضافا ومضافا اليه فكان ينبغي
ان يكونا معربين الا انهما شبها بخمسة عشر لافادتهما معنى المفرد فهو متضمن
معنى الحرف حكما وبني الاول فقط على السكون ان كان اخره فقط حرف علة
مثال كون اخر الجزئين حرفا صحيحا نحو احد عشر واحدى عشرة اخر اولها
حرف علة ساكن وثلثة عشر وثلث عشرة وحادي عشر وحادية عشرة
وما زاد عليهما منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة وتضمن الحرف
ظاهر في ثلثة عشر واخواته لان المعنى ثلثة وعشرة وغير ظاهر في حادي
عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشر فالوجه انه كان

فى الاصل احد عشر فارادوا ان ياخذوا من الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد
فى مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يسع جميع حروفهما وفى اخذ بعض
من كل مظنة التباس فاخذوا من الاول ليدل على المقصود من اول الامر
فكان متضمنا لمعنى حادى عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة
فاعتبر هكذا فى اخواته ونحو هو اى زيد مثلا جارى بالاضافة بيت
اى لاصقا بيته الى بيتى او متلاصقا بيته وبيتى اى مجتمعين وملتزقين
اى هو الجار الالصق والمال بين بين اى بين هذا وبين ذلك وان كان
الاول من الكلمتين لفظ اثنين بنى اللفظ الثانى لتضمن المذكور واعرب
الاول وحذف نونه وهو لفظ اثنين هذا مذهب جمهور النحاة لوجود
الاختلاف فيه كما فى الزيدان ولان نونى المثنى والمجموع لم يعهد حذفها
فى غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى
لا يوجب البناء وقال ابن درستويه هو مبنى كسائره من الصدور لامتزاجه
مثلها واختلافه كاختلاف هذان وهذين على مذهب بنائه نحو جاءنى
اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا و
بعض الكنايات لان كلها ليس من المبنيات والكناية فى اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شئ معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه لغرض
من الاغراض كالابهام على السامعين نحو جاءنى فلان اى زيد وكان

وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل هن للفرج او الفعل القبيح
والاختصار كما فى الضمير الغائب واظهار الفصاحة كزيد طويل النجاد
والمراد هنا ما يكنى به بعضه المعين ويتعذر تعريفه الا بالتصريح فلذا
قال وهو اى البعض كم مفردة عند البصرية ومركبة من الكاف وما الاستفهامية
عند الكوفية وحذف الفها لكونه مع حرف الجر قياسا وسكن ميمه للتخفيف
فكانهم جردوا عن معنى الاستفهام فى الخبرية بكون الاستفهام عن العدد
فيكون مبهما فينصب ما بعده على التمييز ويكون مفرد الحمله على تمييز عدده
الوسط وهو احد عشر وما فوقه الى تسعة وتسعين نحو كم رجلا
ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربت ضربت وكم ضربة ضربتها وكم يوما كنت
وكم يوما سرت فيه وكم يوما سفرك وكم زمانا سفرك وبكم درهما اشتريت
وكم غلاما كان غلامك ويكون للخبرية اى للخبر عن العدد والظاهر
لقوله للاستفهام وللخبر كما فى بعض النسخ سميت بها وان كانت لانشاء
التكثير باعتبار ان متعلقها خبر فرقا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى
بعده عند الجمهور وعند الفراء مجرور بتقدير من والخلاف يظهر عند
فصل التمييز فيوجب الجمهور نصبه حملا على تمييز الاستفهامية لا
امتناع الاضافة والفراء يسوغ الجر بمن المقدر ويجوز فى تمييزها
الافراد والجمعية نحو كم رجل ورجال لان تمييز العدد المضاف اما

اما مفرد او مجموع فوعيا فيها دفعا للتحكم ويجوز مجعول من في تمييزها
عند الزمخشري حيث جوّز ان يكون كم خبرية وانشائية في قوله تعالى سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بيّنة واكثر الرضى الاستفهامية قال لم يعثر
عليه في الاستعمال ولا في كتاب من كتب النحو وكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام
واعرابها اعراب تمييزها لو لم يكن تمييزا في كلام استعمل فيه مع كم واشرنا
اليه بالامثلة وبناؤهما لكون وضعها وضع الحرف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها او لكونها بمعنى رب وكذا
عطف على كم يكون للعدد وكناية عنه ويجئ كناية عن غيره نحو جئت
يوم كذا اي يوم الجمعة مثلا واعرابه مثل اعراب كم ولا صدر له وبناؤه
لكونه ذا قد دخل عليه الكاف وصار الكلمة مثل كم ينصب ما بعده على التمييز
للعلة المذكورة في كم نحو عندك كذا درهما ومن هذا القبيل كائن واصله
اي دخل عليه الكاف وصار اسما مبنيا على السكون لخروه نون ولذا
يكتب بالنون واعرابه مثل ما ذكر وله صدر الكلام ويكون للتكثير غالبا
نحو قوله تعالى وكاين من نبي قاتل معه ربيون وللاستفهام نادرا فلا
وجه لعدم ذكره هنا وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم
والكسر لا يستعملان الا مكررين بالعطف يكونان للحديث اي للقصة
وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت

وذيت بنيا لانهما بمعنى الجملة والكلمات المتضمنة بمعنى ان مثل اسماء
الشرط او الاستفهام كما ومن وكيف وجه البناء ظاهر غير اي وايّة
فانهما معربان كما سبق وبعض الظروف الزمانية او المكانية وانما
قال بعض لان كلها ليس من المبنيات نحو امس ليوم تقدم على يومك
وبناؤه عند الحجازية وعند بني تميم معرب غير منصرف بني لتضمنه معنى
حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول جئت امس الدابر وبني على
الكسر لان الاصل في البناء السكون فلما كان العين ساكنا حرك اللام
بالكسر دفعا لالتقاء الساكنين وقط لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان
الماضي نحو ما رأيته قط اي في جميع ازمنة الماضي وقد يستعمل لتأبيد
المثبت نحو كنت اراه قط اي دائما في الزمان الماضي وفيه خمس لغات
احديها هذه وهي فتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهرها
وتخفيف الطاء مع ضم القاف مع ضم الطاء المشددة او المخففة والخامس
ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها لكون وضع بعضها وضع الحرف
وحمل باقيها عليها وعوض لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان المستقبل
تقول لا اراه عوض اي ابدا والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر
قيل هو معرب اذا اضيف يقال لا افعله عوض العائضين بالنصب
اي دهر الداهرين فعلة بنائها قطع الاضافة ومذ ومنذ لمعنى اول

مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة
ويوم الجمعة سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف الى الجملة السابقة
التزم حذفها للعلم بها فيليه ح مفرد معين المراد كالمثال المذكور
ومثل مذ يوم لقيتني فيه او لجميع المدة المعينة بالجملة السابقة
على ما عرفت فيليه المقصود به العدد مثل ما رايته مذ يومان او
ثلثة ايام وقد يقع مصدر او فعل او ان او ان فيقدر زمان مضاف
الى احدها مفرد في المعنى الاول وما يدل على العدد في الثاني فبناؤهما
لقطع اضافتهما او لكون صورتهما على صورة حرفين قالوا ان
اصل مذ منذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية على منيذ و
جمعه على امناذ وقال صاحب المغني ان قولهم غير منقول عن العرب
فلم يوثق به مع ان منذ لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين وقال
الفاضل العصام يؤيد ما قالوا ان مذ اذا سمي به لا يشدد لخره و
الالفاظ الموضوعة على حرفين اذا سمي بها يشدد لخرها مثلا اذا
سمي بقد يقال قد بتشديد الاخر واذا موضوع للاستقبال حتى يجعل الماضي
مستقبلا ويستعمل في الماضي وكثر استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه
بخلاف ان فانها تستعمل في المحتمل الوقوع وعامله الشرط عند المحققين
قيل مع اضافته اليه ونظيره كلم المجازاة وقيل بدونها والجزاء عند

عند الجمهور ويجيء للجزاء الظرفية وللمفاجاة فيختار بعده المبتدأ بناؤه
للزوم اضافته الى الجملة وقال الفاضل العصام بناء كل ما في اخره الف
مقصور بالمقايسة الى غيره مما يشاركه في علة البناء والا فلا يتميز
فيه المبني من المعرب في اللفظ واذ بناؤه لما مر للماضي ويجوز ان يقع
بعده الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد ونحو اذ
المجرمون ناكسوا رؤسهم وقد يجيء للتعليل والمفاجاة وما قيل انه
بمعنى حين وقيل بمعنى اذا لانه يستعمل في الماضي مثله واستحسنه ابن هشام
والمص يحتمل ان يميل اليه بما قرنه به وقال ابن خروف انه حرف لوجود
امر لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وانما يكون مثل لو فشبهها بلو
ولو حرف وابطل بصحة لما اسلم دخل الجنة لانه لو كان للظرفية لزم ان يكون
وقت الدخول وقت الاسلام واجيب بانه محمول على المبالغة وسبب
بنائه كون صورته اسما صورته حرفا ويلزم ان يكون شرطه ماضيا و
جوابه ايضا يكون ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجيكم الى البر
اعرضتم ويجوز ان يكون جملة اسمية مع اذا للمفاجاة او الفاء عند ابن
مالك نحو قوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وقوله تعالى فلما نجاهم
الى البر فمنهم مقتصد وعند ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ومتى
استفهاما وشرطا للزمان وانى واين فيهما للمكان ويكون انى بمعنى

حين يقع اسمية خبر

كيف وبمعنى متى ومن اين وبناؤها لتضمنها معنى حرفيهما وايان في الاكثر
يستعمل في التفخيم من الزمان مثل ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الحجامة
وكيف فيه للحال والصفة والظرفية فيه اعتبارية واذا كان بعده اسم
فهو الخبر المقدم وان فعل غير ناقص فالغالب انه حال نحو كيف جئت و
قد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك ذكره الرضي وان ناقصا
فهو خبره وحيث للمكان ويضاف الى الجملة غالبا وهذا وجه بنائه و
قد يضاف الى المفرد نحو حيث سهيل وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ
محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود ذكره الرضي وعدم اضافته لفظا
اندر كذا في التسهيل واذا اضيف الى مفرد قيل معرب والاشهر البناء وقد
يجرد عن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لان الله مفعول يعلم
المقدر ولدى بالالف المقصورة وانكر الرضي بناؤه لكونه بمعنى عند وهو
معرب بالاتفاق وقال يثبت الفه مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير
تقول كنت لدى زيد ولديك كالف على والى وحكى سيبويه لداك وعلاك
والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور لا اصل لالفه سوى هذه الثلثة
ولدن بفتح فضم فسكون مثل عضد هو اصل اللغات وقد جاء لدن
بفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون دفعا لالتقاء الساكنين ولدن
بفتحتين فسكون او بفتح فكسر فسكون وجاء حذف النون نحو لد بفتح

فسكون ولد بضم فسكون ولد بفتح فضم ففي لدن ثمان لغات ولدى
بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل
في بعيد هو في حرزك ايضا ولدن لا يكون الا مع من لفظا كثيرا او تقديرا
نادرا ويكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف بحذف النون
من لغاته الى الضمير قيل وجه بنائه وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقيه
عليه والكاف عطف على بعض الظروف لا على مدخوله نحو كما لا يخفى
اي المبني اللازم ما ذكر والكاف الذي هو بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد
المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب في بياضها ولطافتها وفي الحديث
ليأتين على امتي كما اتى على بني اسرائيل اي مثل ما اتى وعلى بمعنى فوق
نحو من عليه اي من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني وتارة من امامي
الكمية اي اللاتي تنسب الى الاسم بكونها اسمية والدليل على اسميتها وقوعها
فيما يختص بالاسم كالفاعل والمجرور وغير اللازم من نوعي المبني العارض
منه ما اي اسم من الظروف او من غيرها قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه بلا تعويض تنوين ولو عوضت اعرب لان التنوين لما
اقيمت مقام المضاف اليه كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير
الظرف كثير نحو كل الينا راجعون وكل ضربنا له الامثال وفي الظرف
قليل نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات

اي قبل هذا الزمان

قال الرض فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقيل المحذوف منوي في المبني منسي
في المعرب منويا فيه المضاف اليه ولو كان منسيا يعرب مع التنوين نحو ربُّ
بعدٍ كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غير الظرف نحو قبل وبعد وتحت
وقدام وخلف ووراء اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة المذكورات
وفوق وامام ودون واول ومِن علُ ومن علوُ ولا يقاس عليها بعضها
نحو يمين وشمال ولخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق ووجه
بنائها الاحتياج كالحرف وقد عرفت انه لم يبن نحو كل وان كان فيه
لنيابة التنوين مناب المضاف اليه ونحو لا غير وليس غير ثم ان المضاف
اليه المحذوف هو المستثنى وفي ليس ضمير عند الرض ففي قولك جائني زيد
ليس غير كانك قلت جائني زيد ليس الجائي الا كذا وعند الفاضل العصام
ان غير في ليس غير ولا غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير
ليس غيره جائيا كما ان تقدير لا غيره لا غيره جاءٍ فلا لنفي الجنس وعند
البعض حرف عطف فمعنى جائني زيد لا غير جائني زيد لا غيره وحسب
لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته بغير في عدم التعريف
بالاضافة وبني على الضم لشبهه به ومنه الآن فهو عطف على ما الوقت
حضر جميعه او بعضه ويلزم اللام وظرفيته غالبة لا لازمة ولذا الخ

اخر الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان انسب لكنه اراد ان يجمع جميع
ما قطع عن الاضافة ظروفا او غيرها قال الفاضل العصام لم يذكر لعلة
بنائه وجه يقرب الى القبول وقيل هو معرب لثبوته من الآن بالكسر
ومنها المنادى وهو ما دخل عليه احد حروف النداء لفظا او تقديرا
نحو يا زيد ويوسف اعرض عن هذا المفرد الذي ليس بمضاف ولا مشبه به
نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فانهما معربان المعرفة بعد النداء فان
النكرة بعده معرب وسياتي نحو يا رجلا فانه اي المنادى المذكور مبني لوقوعه
موقع كاف ادعوك المشابه لكاف ذلك على ما اي شيء من الحركة والحرف
يرفع ذلك المنادى لو كان من المعمول المرفوع به اي بذلك الشيء لفظا
او تقديرا او محلا وهو الضمة في مثل يا زيد ويا رجل والالف والواو
في مثل يا مسلمان ويا مسلمون وانما بني عليه للفرق بين حركتي المبني
والمعرب من المنادى وحروفهما كذا في الرض لكن هذا ليس بمطلق بل ان
لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة اي الف لحوقه وقت الاستغاثة
او الندبة وظاهر ان هذا الشرط للمبني على الضم خاصة لا لمطلق المبني
على ما يرفع به نحو يا زيداه اذ المبني على الالف والواو يلحقه الالف المذكورة
بلا تغيير نحو يا زيداناه ويا زيدوناه ويدل على هذا قوله وان لحق باخره
الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في المبني على الضم و

ولا باوله لام استغاثي او تعجبني او تهديدي فانه ح يعرب على ما يأتي
نحو يا زيد مثال للمنادى على الضم المعرفة قبل النداء وبعد النداء
ويا مسلمان مثال للمبني على الالف المعرفة بعد النداء ويا مسلمون
مثال للمبني على الواو ويا زيدان ويا زيدون في تثنية العلم وجمعه بلا
تعريف باللام لان وجوب اللام في تثنية العلم وجمعه في غير صورة
النداء وفيها لا تجوز لئلا يجتمع علامتا التعريف ويا قاض ويا فتى
ويا هذا ويا سماء ويا اوض ولما كان المراد بالمفرد ما يقابل المضاف وشبهه
اراد ان يبين حكمهما فقال وان كان اي المنادى مضافا الى شئ علما
او غيره او مشابها به وهو اسم يجي بعده شئ من تمامه وهو اما معموله
مثل يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه او وجها ويا خيرا من زيد او معطوف
عليه بحيث يكون معه كشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع
اسم لمعنى معين بخلاف نحو يا زيد وعمرو او نعت هو جملة او ظرف
نحو يا حليما لا يعجل او يا رجلا من تميم فكل ما ذكر مشابه للمضاف
سواء جعلته علما او لم تجعل واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كما في يا رجل او لا يتعرف كما في يا رجلا فتقول في المعرفة يا حسنا وجهه
الطرف وفي النكرة يا حسنا وجهه ظريفا وكذا ما علله واراد الاشارة
الى حكم ما يقابل المعرفة وهو النكرة فقال او كان نكرة ينصب على انه

وهذا مخصوص بالمنادى حيث ينصب المنادى الموصوف بالجملة لا الموصوف بها حيث يبنى على الفتح

والبدل وعطف البيان والتاكيد لا يجوز ان يكون المنادى بها بشبه مضاف ذكره

انه مفعول به اي لا يبنى على ما يرفع به اما المضاف وشبهه فلان الاضافة
من خواص الاسم فيضعف المشابهة واما النكرة فلعدم مناسبتها
لكاف ادعوك بعدم تعرفها بفعل مقدر وجوبا للنيابة حرف النداء
منابه هذا مذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد
فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل يا زيد ادعو زيدا حذف
ادعو لنيابة حرف النداء منابه وقال المبرد نصب المنادى بحرف
النداء لسده مسد الخبر الفعل ونقل عن ابي علي انها اسماء افعال
ونحو يا رجلا مثال النكرة بان يراد واحد غير معين واراد ان يبين
حكم ما لحق اخره الف فقال وان باخره اي المنادى المبني على الضم
الف ذكرت بني على الفتح لان الالف يقتضي فتح ما قبلها نحو يا زيداه و
اراد بيان حكم ما لحقه اللام فقال وان اتصل با وله لام مذكورة يجب جره
لانها حرف جر يختص بالاسم فيضعف المشابهة نحو يا لزيد وقت
الاستغاثة ويا للماء للتعجب ويا للدواهي للتهديد ويجوز ان يكون
يا لزيد مثالا للثلثة وهذه اللام مفتوحة لان المنادى قائم مقام ضمير
الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو لك فكذا هذه ولئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا لزيد اي يا قوم
لزيد واذا اعطف على المستغاث بدون يا كسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو

وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما كان البحث عن المبنيات ولم
يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل
اى بدل المنادى والمعطوف عليه الخالي عن اللام اى لام التعريف
اذ المحلى بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب
اذا عطف على المضموم حكمه اى حكم كل منهما حكم المنادى المستقل
الذى دخل عليه حرف النداء اى اذا كان تابعا للمبنى يكون مبنيا اذا
كان سبب البناء موجودا لان كلا منهما مقصود بالذكر فيكون كانه
باشره الحرف نحو يا رجل زيد في المبنى ونحو يا زيد وعمرو وفيه ايضا و
اذا كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه حكم مستقل سبب بنائه مفقود
على ما عرفت نحو يا رجلا طالعا جبلا او يا رجل وطالعا جبلا وقرن
كثير من النحاة التاكيد اللفظي مع البدل نحو يا زيد زيد ويا رجلا
رجلا وقرن الرضى عطف البيان معه لانه عنده البدل والبدل
هو نحو يا عالم زيد وغير ما ذكر من التوابع يرفع على لفظ المبنى على ما
يرفع به وتنصب على محله وفي غير المبنى يتبع لفظه وعند المص الرفع
في المرفوع كالجر الجوارى ولما لم يكن للمص بحث مستقل للحرف وكان معرفة
المنادى موقوفة على معرفة حروف النداء اراد ان يبينها فقال وحروف
النداء ستة على ما ذكره المص حيث عد المندوب من المنادى وا

وا من حروفه وعلى ما ذكره بعضهم ثمانية بعد اخراج وا منها المد
يا اعمها استعمالا ومعنى فانه يستعمل للقريب والبعيد واتمها
فانه يكون محذوفا ومذكورا ولا يحذف منها الا هو وينادى اسم
الله والاسم المستغاث وايها وايتها به لا بغيره ويندب به
وبوا لا بغيرهما كذا في القاموس وعند الزمخشرى للبعيد واستعماله
في القريب لتنزيله منزلة البعيد وتبعه الرضى لاستواء استعماله في القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد وآ وآى بالمد وآء بهمزتين بينهما الف
هذه الثلثة للبعيد واى بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل
للبعيد ذكره في المغنى وثامنها الهمزة للقريب ووا مختص بالندبة
لا يستعمل في غيرها ومنه لا التى لنفى الجنس اذا كان مفردا غير مضاف
ولا مشبه به اذ المضاف والمشبه به منصوب اذ الاضافة ترجح
جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ بالتعريف والانفصال لا يكون مبنيا
بل يجب الرفع والتكرار غير مكررة وسيجئ بيان المكرر نحو لا رجل
في الدار بناؤه على الفتح ولا مسلمات بالكسر ولا رجلين بالياء المفتوح
ما قبلها ولا مسلمين بالياء المكسورة ما قبلها بناؤه لتضمنه معنى من
الاستغراقية لانه جواب هل من رجل وبناؤه على ما ينصب به
ليكون بناؤه على ما عليه قبل البناء كذا في الرضى ومنه المضارع المتصل به

نكرة متصلة صفة المفرد والمطابقة غير لازمة لان النكرة ليست من المشتقات محرر

نون جمع المؤنث بنى لكون اخره باتصال الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة
وسط الكلمة والاعراب فى الاخر وعلى السكون لحمله على الماضى
اونون التاكيد ثقيلة اوخفيفة لمثل ماذكر وعلى الضم فى جمع المذكر
حذف واوه كما اذا كان ما قبلها مضموما اولم يحذف كما اذا كان
ما قبلها مفتوحا لاجراء ما قبل نون التاكيد فى جميع انواع جمع
المذكر مجرا ولحدا وعلى الكسر فى المخاطبة حذف الياء اولم يحذف
وعلى الفتح فيما عداه من متحرك الاخر لطول اللفظ باتصالها وخفت
الفتحة وفى التثنية وجمع المؤنث ما قبلها الف ولا يحذف لالتقاء
الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد فى التثنية ولئلا يبطل الغرض فى الجمع
هذا مذهب سيبويه ومن تبعه وقيل ان المضارع المتصل به ما ذكر
من النونات معرب اعرابه تقديرى نحو يضربن لجمع المؤنث الغائب
وتضربن لجمع المؤنث المخاطب وهل يضربن مفرد والباء مفتوح
اوجمع والباء مضموم وهل تضربن مفرد لخره مفتوح اوجمع
لخره مضموم اومخاطبة والاخر مكسور وهذه الالفاظ التى
عدت من غير اللازم يجب بناؤها من حيث انها بالحالات المذكورة
ويحتمل ان يراد بالالفاظ المبنية مطلقا من اللازم وغير اللازم
اى يجب بناؤها مطلقا فى اللازم وبالحالات المذكورة فى غير اللازم

اللازم ويمتنع اعرابها **واما جائز البناء** اى الذى لا يجب ولا يمتنع قوله
فالظروف المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه بل فى غير لازم الاضافة
وفى واجب الاضافة يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم
فيه زيد فى صورة الاضافة يمتنع الضمير الى المضاف فى الجملة المضافة
اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانه يلزم فيها الربط وقد جاء
شاذا فى المضاف اليها اوالى اذ المضافة اليها فانها اى الظروف
المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة
اوبها على الفتح لخفته ويجوز اعرابها بالاتفاق لعدم لزوم اضافتها
فعلة البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم من الظروف اللازمة الاضافة
الى الجملة ولو اعتبار الغالب كما فى حيث نحو قوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح والضم فى اليوم والفتح علامة
البناء والضم اعراب ونحو حينئذ ويومئذ وعامئذ وساعتئذ
ووقتئذ يجوز ايضا بناؤها واعرابها اتفاقا قرئ قوله تعالى ومن خزى
يومئذ بفتح يوم وجره **ثم اعلم** ان ظاهر اضافة هذه الظروف الى
اذ من قبيل اضافة المساوى فتمحلوا فيها قال الرضى ان هذه الظروف
ليست فى الحقيقة بمضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذفت الجملة جئ
باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين

كانه ثابت فى الظروف المبدل منها لان بدل الكل فى المعنى المبدل
منه وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص لان اذكان خاصا (خاصا بها)
باضافته الى الجملة وكذلك اى مثل الظروف المذكورة فى جواز
البناء على الفتح مثل وغير مع دخولهما على ما وان المصدرتين وان
المشددة يجوز فيهما البناء لاضافتهما الى ما صدره مبنى الاصل
والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذا مخصوص بمفردهما ولا يجوز
فى التثنية والجمع الا الاعراب تقول قمت مثل ما قام زيد او غير ما
قام ومثل ان قام ومثل ان زيدا قام ولهم لا المكررة وقد عرفت اسم
غير المكررة المتصل بها اى بلا المفرد غير المضاف والمشبه به النكرة
لا المعرفة والمنفصل معرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه
معرب منصوب اذا لم يفصل وقد سبق نحو لا حول عن معصية
الله تعالى ولا قوة على طاعة الله تعالى الا بعون الله تعالى وتوفيقه
فانه يجوز بناؤهما اى الكلمتين على الفتح على ان يكون لا فيهما لنفى الجنس
ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد ولا باس بتقدير خبر واحد
مع تعدد لا لان تواردعاملين متماثلين على معمول واحد يجوز
اتفاقا اى لا حول ولا قوة موجودان الا بالله اما على مذهب
سيبويه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فعلى ان الكلمتين مبتدا

مبتدا والخبر خبر لمبتدا فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا فيكون جملة
واحدة مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب غيره فلان لا المذكورة
عامل فى الاسم والخبر فيعطف لا الثانية مع اسمه على الاولى والخبر لهما
فيكون مثل ان زيدا وان عمروا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما
لانه فى قوة لا شئ من الامرين فلا كاسمه واحد فى المال اى لا حول ولا
قوة موجود الا بالله او عطف جملة على الجملة اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى بقرينة الثانى ورفعهما
على الغاء لا فيهما وجعلهما مبتدا لوجود شرط جواز الالغاء وهو
التكرار ولانه كانه فى جواب ابغير الله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق
السؤال ويجوز فيه عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة
وفتح الاول على ان يكون لا لنفى الجنس مع نصب الثانى معطوفا على
لفظ الاول لان حركته كحركة الاعراب لعروضه بسبب عارض
او محل القريب لان تابع المبنى تابع لمحله ولا زائدة فيه ويجوز فى
عطفها اعتباران المذكوران ومع رفعه عطفا على محله البعيد
ولا زائدة ويجوز ان تكون المشبهة بليس ولا يجوز على هذا العطف
الجملة وعلى الوجه الاول يجوز فى عطفه عطف المفرد على مذهب سيبويه
لان عمله لا يعمل لا النفى الجنس فى الخبر اذا كان اسمه مبنيا كما عرفت

قوله عطف جملة على جملة ههنا انما يتصور بعطف الخبرين على الخبرين على ان ... [illegible]

فيكون مع كلمة لا مبتدأ والخبر بعده خبر المبتداء واما على مذهب غيره
فتعين عطف الجملة لانه لو كان عطف مفرد لاجتمع عاملان متباينان
لا والابتداء على معمول واحد ورفع الاول على الغاء لا التي لنفي الجنس
لوجود شرطه الذي هو التكرار ولو اعتبر كون لا المشبهة بليس لا يكون
عاملا لانتقاض نفيه بالا مع فتح الثاني لكون لا لنفي الجنس ويجوز
ان يكون عطفه عطف الجملة وعطف المفرد تدبر وهذه الوجوه
خمسة اوجه تجوز في امثاله اي لا حول ولا قوة الا بالله في كون لا
مكررة بعدها نكرة متصلة مفردة نحو لا بيع ولا تجار في المسجد
وصفة اسم لا لنفي الجنس اي الذي بالنزوم لا كما هو المتبادر عطف على
الظروف او اسم لا المبني مجرور وصفة اسم اي لا المعرب فان صفته معرب
رفعا او نصبا مثل لا غلام رجل ظريف او ظريفا خرج باضافة الصفة
الى الكلمة نحو لا ماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد فان التاكيد
اللفظي يجوز بناؤه حملا على المتبوع الا انه لا يقال له اسم لا بالمعنى المذكور
ولا يجوز في صفته البناء المفردة اي غير المضافة ولا المشبهة بها
فانهما معربان نحو لا رجل حسن الوجه او حسنا وجها المتصل به
اي بالاسم المبني مخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها ظريف فانه
اي الصفة المذكورة بتاويله بالوصف او النعت يجوز بناؤها اي

اللفظي سابق

ولا رجل ظريف كريما ٤ صح

١٥٦

اي الصفة المذكورة على الفتح لحمله على لفظ المتبوع لاتحاد معناهما و عدم
الفصل بينهما نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على محله القريب او على لفظه لشبهه بالحركة الاعرا بية
نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب والنكرة المعطوفة على ذلك
المبني بلا تكرير لا ترفع وتنصب ولا يجوز بناؤها لوجود الفاصل وهو
حرف العطف مثل لا اب وابنا وابن وسائر التوابع لا نص عنهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى على ما عرفت ذكره
الاندلسي ۞ هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد ۞ ونظمه من الفرائد
مع توزع البال وتشتت الحال ۞ الهي كما انعمت علينا به واتممت نعمتك
باتمامه ۞ وفقنا بشكر يكون به ۞ حفظ لعتيد فضلك وتليده ۞ ولجعله
موجبا لجزيل الثواب ۞ وحسن المآب ۞ ودافعا للعتاب والعقاب ۞
اللهم اني رفعت اليك يد كسوال لغفران ذنوبنا في الاقوال ۞
والافعال ۞ ولصلاح اعمالنا في الحال والاستقبال ۞ وحسن
ذكر اسمائنا عند تحرف النوال ۞ يوم لا ينفع بنون ولا مال ۞
۞ فلا ترده صفرا مع ملال قد استريح عن كد الانتهاض ۞ لنقل السواد
الى البياض ۞ صفر ايضا ضحوة يوم الجمعة اليوم الخامس عشر من شوال سنة
احدى واربعين ومائة والف ۞ من هجرة من ارتدى ۞ بغاية العز

ونهاية الشرف • تمّ تاريخ المصّ قد رفعت خيام الاتمام و
وضعت خاتم التمام في مدينة قسطنطنيّة في مدرسة حكيم جلبي
ليلة الثلثا من شهر ذي القعدة من شهور سنة ثلث واربعين
ومائه والف كما نصبت صيام الابتداء والافتتاح
في مدرسة قرية دده من قضاء صوبجه
التي هي وطن الشارح الاستاد
المصنف والمولى المؤلف واتمّا
كتبته طلبا لحسن رضاء
استادي ليكون
وسيلة الى غفران
ربي وانا الفقر
الحقير بكر بن
ابن احمد
المنتشوي
المسولي
ككزليها
ري وطنا
تت

هذا الدعا تقرء عند الخوف

اللهمّ اني اخافك واخاف من لا يخافك ادفع عنا شرّ
من لا يخافك بحرمة من لا يحا بخافك يا حافظ احفظنا